



المملكة العربية السعودية  
جامعة الملك عبد العزيز  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

7796

الشروط في التمتع

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية  
قسم الأصول والفقه . فرع الفقه  
مقدمة من الطائيب

شاہزادہ محمد یحییٰ



بإشراف الدكتور

محمد شری محمد رسول

477

1911-18-1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ  
هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي خَمْسَ فِئَةٍ أَوْ مِائَةِ  
عَشْرٍ فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ  
سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ۖ قَالَ  
ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ  
فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ

المقصود ، آية « ٢٧ ، ٢٨ »

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« إنَّ أَوْحَقَّ مَا وَفَيْتُمْ بِهِ مِنَ الشَّرْطِ  
مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفَرْجَ »

منفق عليه

وقال الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه

« مَفَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشَّرْطِ »

رواه البخاري

## الإهداء

إلى الذين تشرفت بالحصول على أيديهم ، أهدى  
مقدمة جهدي ، وتمهيد إنشائي عرفانا باجميل  
لأهله ، ومحاولة متواضعة بالشكر لمستحقه ، راجياً  
أن يقبلوها بأحسن ما فيها ، فإنهم أحق بذلك  
وأهله .

شاكر محمد بترى



- ب -

### شكر وتقدير

اللهم انك تعلم أن المسؤولين في هذه الجامعة ، والعاملين بها  
وأساتذتها ومشايخها ، قد طوقوني بفضل أعجز عن القيام بحقه ، وخطونني  
بحلية العلم في دينك ، كي أقوم على خدمته ، لا سيما أستاذي وشيخي  
فضيلة الدكتور محمد رشدي ، الذي أشرف على هذه الرسالة ، فقد أعطانني  
من فكره ، ما أعطانني على تقليب الآراء . ومن خبرته ما ساعدني على رؤية الوجوه  
المتعددة في المقام الواحد . ومن وقته ما لولاه لتأخر هذا النتاج إلى  
العام القابل .

اللهم اني اسألك بأسمائك الحسنى ، وبرحمتك التي وسعت كل  
شيء ، أن تجازيهم عن خير ما جازيت عاملا عن عمله ، وأن تجعلهم ربانيين  
يهدون بهديك ، من الذين أنعمت عليهم ، غير المفضوب عليهم ، ولا الضالين  
واشطنني بلطفك معهم ، انك سميع مجيب .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي جعل هذه الأمة ، صاحبة الكلمة العليا ، والامامة  
في الناس ، فاحترمت كلمتها في المواثيق والمعهود . وشاع ذلك عنها ،  
فصرفت به ، وعرف عنها بل بها ، فأمنها القاصي والداني ، والمحب والقاتل .  
بمجرد أخذ عهد منها ، أو عقد ميثاق معها . والصلاة والسلام على امام  
المرسلين ، والصادق الأمين ، والرحمة المهداة للعالمين - الذي جعل  
الخلف ( ١ ) في الكلمة ، والكذب فيها ، من امارات النفاق ، الذي لا يجعل  
صاحبه في الدرك الأسفل ، في النار الاخرية فقط ، بل في نار المزلّة فسي  
الحياة الدنيا أيضا . ان حسب الانسان ، هزلا وضعفا ، بل ضياعا وهوانا  
على الناس ، أن لا يفي بما التزم لهم ، أو يفقد وافيّه مواقع كلماته ، فلا هو  
مأمون الصدق في الوفاء ، ولا هو في حديثه مأمون الصدق ، وعلى آله وأصحابه  
الفر الميامين .

ومعد : فان الشروط في العقود عموما ، وفي عقد النكاح خصوصا .  
من أهم الموضوعات التي تعتلج بها قلوب الناس وأفكارهم ، ان لا يخلو عاقد  
على الأغلب ، من التفكير في مصالح يرجوها بعد عقده ، أو صفات يود لو تتحقق  
فيمن يوقع معه هذا العقد . والحاجة الملحة لكل عاقد أن يجد سبيلا

( ١ ) الخلف بالضم : الاسم من الاخلاف ، وهو في المستقبل كالكذب فسي

للالزام بما يروم التوصل اليه .

وبما أن الطريق الوحيد الى هذا الالتزام ، هو اشتراط كل عاقد ما يرغب فيه ، اتجهت رغبتى الى موضوع الشروط فى العقود ، واخترت منها -  
الشروط فى النكاح - لما لهذا الموضوع من أهمية ، فى الفقه الاسلامى ، وفى  
حياة المسلمين ، ولما يختص به عقد النكاح من أبحاث تكاد لا توجد فى غيره .

وعلى الرغم من أن موضوع البحث سوف ينحصر فى النكاح ، الا أننى  
أستطيع أن أؤكد للقارئ أن هذا البحث يعطى الصورة الكاملة وهكذا ،  
للشروط فى جميع العقود على الاطلاق . وذلك راجع فى الأعم الأغلب الى  
وحدة الأدلة التى ترجع اليها الأطراف المتنازعة فى مسألة الشروط .

وعندما أقدمت للكتابة فى هذا الموضوع - الشروط فى النكاح - كان  
أمامى عدة فرص لتبويه ، منها أن يوزع البحث من حيث صاحب الشرط - الرجل  
أو المرأة - أو من حيث ملائمة الشرط لمقتضى العقد ، وعدم ملائمته . أو من  
حيث صحة الشرط وعدمها .

وبما أن التقسيم الثالث ، أسلم التقاسيم من مشكلة التداخل بين  
الأقسام ، وأبعد عن تشتيت القارئ ، اذا أراد معرفة ما يصح من الشروط  
وما يبطل ، وما لا يبطل العقد منها وما يبطله ، اخترت هذا التقسيم . ووضعت  
الخطة على أساسه .

فكانت خطة البحث على بابين ، الاول للشروط الصحيحة ، والثانى  
للشروط الفاسدة . ووضعت تحت الباب الأول فصلين الأول للشروط الصحيحة  
التي يقتضيها العقد ، والثانى للشروط الصحيحة التي لا يقتضيها العقد

ولا تخل بمقصوده . وتحت الباب الثانى فصلين أيضا ، الأول للشروط الباطلة التى تبطل العقد ، والثانى : للشروط الباطلة التى لا تبطل العقد .

وقد مت للبابين بتمهيد ، تكلمت فيه عن تعريف النكاح والشرط ، وعن محل الشرط ، وعن قيام الظن والعرف مقام الشرط ، ثم ختمت التمهيد بمبحث عزيز ، قد لا تجده فى غير هذا المجموع ، وهو مبحث الصحة والبطلان والفساد فى النكاح ، وهو ثمرة من بعض توجيهات الاستاذ بل الوالد المشرف على هذه الرسالة . ان لم يكن فى عزمى أن أكتب فى ذلك .

وبعد أن انتهيت من البحث فى موضوع الرسالة ، جعلت خاتمتها فى أهم النتائج التى توصلت اليها من خلال البحث . وهى نتائج فيما احسب - هامة ، سواء بالنظر للفقهاء الاسلامى عامة ، أو بالنظر لموضوع الرسالة .

أما عن طريقتى فى بحث المواضيع ، فتتلخص فيما يلى :

- ١ - أذكر التعريف اللغوى والاصطلاحى لكل موضوع الا نادرا .
  - ٢ - أعرض المذاهب بأسلوبى الخاص ، ولا أتعرض لذكر النصوص الفقهية الا اذا اقتضى المقام ذلك . وأحيانا أذكر قطعة من النص فى الهامش .
  - ٣ - أذكر أدلة المذاهب حسب ترتيبها عند العرض .
  - ٤ - أذكر مناقشة الأدلة بعد ذلك .
  - ٥ - وبعد أن أنتهى من المناقشة أذكر القول الذى أستظهر رجحانه ، اما مباشرة بعد المناقشة ، واما فى عنوان مستقل باسم " نتيجة المناقشة " .
- والله أسأل أن لا يجعل نتيجة هذا البحث مغتصرة على شهادة علمية ،

أو شارة رسمية ، أو غرض ديني ، أو شهوة من شهوات النفس خفية .

وأن يجعل سبحانه ، ما أصبت الحقيقة فيه من المرشد الى دينه ،  
الواقية من غضبه . وأن يشملني برحمته ومغفرته فيما أخطأت الصواب فيه ،  
بسبب من كلال الذهن ، أو فتور في العزيمة ، أو قلة الحاصل من مخافته  
وتقواه ، وأن يجعل ذلك من اللرم الذي تحييه الصلوات ، وتشمله في رحمة  
الله - التي وسعت كل شيء\* . منة وفضلا .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد

---

ونذكر فيه ما يلي :

- أولا : تعريف النكاح ، لغة ، وفي لسان الشارع ، وفي اصطلاح الفقهاء .
  - ثانيا : تعريف الشرط ، لغة ، واصطلاحا .
  - ثالثا : محل الشرط في عقد النكاح .
  - رابعا : قيام العرف مقام الشرط في عقد النكاح .
  - خامسا : قيام الظن مقام الشرط في عقد النكاح .
  - سادسا : الصحة والبطالان والفساد في عقد النكاح .
-

## أولاً : تعريف النكاح

### أ - النكاح في لغة العرب :

يطلق النكاح في اللغة مراد به الوطء ، وقد يراد به العقد ،

بل ومراد به الأعم منهما أحياناً . ( ١ )

ومن مجيء النكاح بمعنى العقد قول الأعشى : ( ٢ )

ولا تقرين جارة أن سرّها عليك حرام ، فانكحن أو تأبدا

ومن مجيئه بمعنى الوطء قول الشاعر : ( ٣ )

ومن أيم قد أنكحتنا رطاحنسا وأخرى على خال وهم تلهمف

ومن مجيئه بالأعم من الوطء والعقد قول الشاعر : ( ٤ )

ضمت الى صدرى معطر صدرها كما نكحت أم الفلام صبيها

لهذا كله اختلف علماء اللسان من أهل العربية في المعنى الذى وضع له

لفظ النكاح :

فذهب الأزهري : الى أن أصل النكاح في كلام العرب الوطء ، وإنما يقال

للتزويج نكاح ، لأنه سبب الوطء المباح . ( ٥ )

فعلى هذا : يكون النكاح ، حقيقة في الوطء ، مجازاً في العقد ،

علاقته السببية .

---

( ١ ) الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٢٥٤ ، لسان العرب ج ٢ ، ص ٦٢٥ .

( ٢ ) الفيومى ، المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

( ٣ ) أبو الفضل ، لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ .

( ٤ ) فتح القدير لابن الهمام ج ٣ ، ص ١٨٥ .

( ٥ ) لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

وذ هب ابن فارس وغيره ، الى أن النكاح يطلق على الوطء وعلى العقد دون الوطء . ( ١ ) وكذلك قال ابن الوطية فقد جاء عنه : تقول نكحتها اذا وطئتها أو تزوجتها . ( ٢ ) . وعلى هذا يكون النكاح من باب المشترك اللفظي ، ان قيل انه ليس مأخوذا من المعنى الأعم ، لأنه لا يفهم واحد من قسميه الا بقريئة . ( ٣ )

ويقال : ان النكاح مأخوذ من : أنكحة الدواء ، اذا خامره وغلبيه أو تناكحت الأشجار ، اذا انظم بعضها الى بعض . أو من نكح المطر الأرض اذا اختلط بثراها . ( ٤ )

وعلى هذا يكون النكاح مجازا في العقد وفي الوطء جميعا ، لأنه مأخوذ من غيره ، فلا يستقيم القول : بأنه حقيقة ، لانيهما ، ولا فـي أحد هما . والذي يؤيد هذا ، أنه لا يفهم العقد الا بقريئة ، نحو قولك نكح خالد في بني فلان . ولا يفهم الوطء الا بقريئة ، مثل نكح زوجته . وهذا من علامات المجاز .

---

( ١ ) المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

( ٢ ) المرجع السابق .

( ٣ ) المرجع السابق .

( ٤ ) المصباح المنير ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .



ب - النكاح في لسان الشارع :

انعكس خلاف علماء اللغة في المعنى الذى وضع له لفظ النكاح ،  
على تحديد المعنى المراد من لفظ النكاح ، إذا أطلق في لسان الشارع .  
فذهب المالكية ( ١ ) ، والشافعية ( ٢ ) ، والحنابلة ( ٣ ) ، إلى  
أن النكاح إذا أطلق في لسان الشارع ، كان حقيقة في العقد ، مجازاً في  
القول .

وذهب الحنفية إلى أن النكاح حقيقة في القول ، مجاز في العقد ( ٤ ) .  
وضع هذا فقد اتفق الحنابلة مع الحنفية في المأخذ ، حيث قالوا : إن مأخذ  
قولهم هو: أصل الوضع في اللغة .

بينما ذهب المالكية ، والشافعية إلى أن مأخذ قولهم ، هو النقل  
الشرعى لهذه الكلمة .

---

( ١ ) الخرشى على مختصر خليل ، ج ٣ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

( ٢ ) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٢٣ .

( ٣ ) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣ .

( ٤ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٥ .

## الأدلة :

قد عرفنا أن المالكية والشافعية والحنابلة القائلين بأن النكاح ، حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء ، مختلفون في المأخذ ، ولهذا اختلفت أدلتهم باختلاف مأخذهم .

فبما أن الحنابلة كان مأخذهم وضع اللفظة ، كانت أدلتهم ولا غرو من استعمال العرب للفظ النكاح بمعنى العقد . وأنه المتبادر من هذا اللفظ عند الإطلاق .

والشارع - كما يقولون - إنما استعمله حسب وضع اللفظة ، ( ١ )  
ولهذا اشتدت المعارضة بينهم وبين الأحناف ، إذ كان مأخذهم واحد  
مع اختلاف الحاصل بيد كل منهما .

وكانت أدلة الفريقين تدور حول استعمال العرب لهذه الكلمة ( ٢ ) ،  
ولما كان علماء اللسان في العربية لم يتفقوا على رأى ، وكل منهم يسوق الحجج  
من الاستعمال لما ذهب إليه ، كان يسيرا على هؤلاء وهؤلاء ، أن يسندوا  
ما ذهبوا إليه به شواهد شعرية ، ومناشير ، وقد أوردت كتب المعاجم الكثير  
من ذلك .

وبما أن الشافعية والمالكية ، كان مأخذ قولهم ، هو لنقل الشرع ،  
لا الوضع اللفظي ، كانت أدلتهم تدور حول استعمال الشارع لهذه الكلمة . إذ  
أنهم يتفقون مع الأحناف ، في أن أصل وضع الكلمة ، إنما هو الوطء فـ  
الراجح من مذاهبهم . على العكس مما ذهب إليه الحنابلة .

---

( ١ ) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣ .

( ٢ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٥ .

فندكر أولاً ما استدل به المالكية والشافعية على النقل الشرعى ،  
ثم نذكر ما استدل به الحنابلة على أن أصل وضع كلمة نكاح إنما هو العقد .  
ثم نذكر أخيراً ما استدل به الأحناف على عكس ما استدل له الحنابلة .

### أدلة الشافعية والمالكية على النقل الشرعى :

استدل الشافعية والمالكية بما يلى:

ان الشارع استعمل كلمة النكاح بمعنى العقد ، ولم يرد استعماله لهذه  
الكلمة بمعنى الوطء الا نادراً ، وكثرة الاستعمال أمارات من أمارات النقل  
فيكون المتبادر منها عند الاطلاق فى لسان الشارع هو العقد . وذلك دليل  
الحقيقة لا المجاز . ( ١ )

### واستدل الحنابلة بما يلى :

ان كلمة نكاح ، موضوعة فى اللغة للعقد وضماً حقيقياً ، لأنه المتبادر  
من هذه الكلمة عند الاطلاق فى لسان العرب . وقد أبقاها الشارع على  
أصل وضعها . ( ٢ )

### واستدل الحنفية بما يلى :

ان كلمة نكاح موضوعة فى لسان العرب للوطء ، ولا يفهم العقد من هذه  
الكلمة الا بقرينة ، فدل على أن كلمة نكاح موضوعة للوطء حقيقة ، وتستعمل  
فى العقد مجازاً ، والشارع إنما استعملها على الوضع اللفوى . ( ٣ )

---

( ١ ) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٧٣ ، بلغة السالك ، ج ١ ص ٣٤٧ -

٣٤٨ .

( ٢ ) المغنى ، ج ٧ ، ص ٣ .

( ٣ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٥ .

## مناقشة الأدلة :

### ١ - مناقشة ما استدل به الحنابلة :

ما استدل به الحنابلة من أن أصل وضع كلمة نكاح في العقد ، وبقاء الشارع لها على الوضع اللغوي فيه نظر :  
لأن قولهم : ان أصل الوضع هو العقد غير سليم ، فقد رأينا أن علماء اللسان في العربية مختلفون في ذلك .

على أن علماء اللسان لم يذهب أحد منهم ، الى استعمال النكاح في العقد دون الوطء على جهة الحقيقة ، بل يقولون باستعماله في العقد وفي الوطء على جهة الاشتراك . ويقولون باستعماله فيهما على جهة المجاز ، اذا كان أصل الوضع لهذه الكلمة للأعم الأغلب منهما .

أما أن يقول أحد منهم باستعمال النكاح في العقد حقيقة ، وفي الوطء مجازاً فلم نجد ذلك .

### و أما ما استدل به الحنفية فيرد عليه ما يلي :

ان قولهم : ان الشارع استعملها على الوضع اللغوي ، غير سليم . لأمرين :

١ - اننا لم نجد الشارع يستعمل هذه الكلمة بمعنى الوطء الا نادراً . فكيف يقال انه استعملها على الوضع اللغوي .

٢ - ان الكلمات اذا صار لها حقائق شرعية ، وجب حملها على تلك الحقائق كالصلاة ، والزكاة ، والصيام . ولا يجوز الرجوع بحال الى أصل الوضع في العربية ، للتعرف على المعنى الحقيقي لهذه الكلمات .

٣ - ان أي انسان لو اطلق على وضع كلمة لمعنى ، حين هذا الاصطلاح

لما جاز الرجوع في تفسير هذه الكلمة الى معاجم اللغة ، اذا أريد معناها  
عند هذا الانسان ، فكذلك الكلمات التي استعملها الشارع ، وأحدث  
لها معان وأحكام ، لم تكن مرادة عند أهل اللسان .

وهذا يتضح لنا أن أدلة الحنفية والحنابلة ، لم تسلم من الايراد عليها .  
فتكون غير مودية لما نصبت له - والله أعلم .

وأما ما استدل به المالكية والشافعية من النقل الشرعي فهو سليم  
فيما نحسب ، لا تعتوره الايرادات ، فيكون هو المذهب الراجح - والله  
أعلم .

ج - النكاح فى اصطلاح الفقهاء :

---

عرف الاحناف النكاح بأنه :

" عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصدا " . ( ١ )

أو بآنسه :

" عقد وضع لتمليك منافع البضع " . ( ٢ )

أو بآنسه :

" عقد يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى " ( ٣ )

وكلمة قصدا فى التعريف الاول ، احتراز عن شراء الأمة للتسرى .

وقولهم فى التعريفين الأولين " لتمامك المتعة " و " لتمليك منافع البضع "

المراد بهما على الراجح من المذهب ، هو : حل الاستمتاع ، كما جاء فى

التعريف الثالث ، لا حقيقة الملك . ( ٤ )

وعرفه المالكية بأنه :

" عقد لحل تمتع بأنثى غير محرم ، ولا مجوسية ، ولا أمة كتابية ، بصيغة " ( ٥ )

وهذا التعريف قريب من التعريف الثالث للحنفية ، إلا أنه أضاف الصيغة

ولا يعنى هذا أن الصيغة لم تكن واجبة عند الأحناف ، عندما أهملوا ذكرها

فى التعريف ، بل هى واجبة عند الجميع . إلا أنهم استغنوا عنها بكلمة

عقد ، والمقد هو لايجاب والقبول ، ولايجاب والقبول هما الصيغة بذاتها .

---

( ١ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٧ .

( ٢ ) العناية شرح الهداية ، مع فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٧ .

( ٣ ) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ج ٣ ، ص ٣ - ٤ .

( ٤ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٨٧ ، ابن عابدين ج ٣ ، ص ٣ - ٤ .

( ٥ ) الشرح الصغير مع بلغة السالك ، ج ١ ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

وعرفه الشافعية بأنه :

"عقد يتضمن اباحة الوطء بلفظ انكاح أو تزويج أو ما اشتق منهما" . (١)

وعرفه الحنابلة بأنه :

"عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج" (٢)

فلما كانت الصيغة ضيقة عند الشافعية والحنابلة ، حيث لا يصح عقد النكاح إلا بهذين اللفظين - نكاح أو تزويج ، أو ما اشتق منهما - صرحوا به في التعريف . وأهمل الحنابلة في تعريفهم ، ذكر ما يفيد هذا العقد ، وليس معنى ذلك أنهم لم يتكلموا فيه ، بل ذكروا ذلك في الحديث على "المعقود عليه" فقالوا : والمعقود عليه هو : منفعة الاستمتاع ، لا ملك المنفعة" . (٣)

وإذا أردنا أن نختار من هذه التعاريف ، تعريفًا جامعًا مانعًا خلال من الحشو والزيادة ، تعذر علينا ذلك . لأن تعريف الحنفية الأول مع أنه أخصر التعاريف وأجمعها ، وتفسير الملك فيه بالحل ، يبقى ناقصًا ، لأن عقد النكاح يفيد حل الاستمتاع من الجانبين لا من جانب الرجل وحده .

وأما تعريفهم الثاني ، فغير مانع ، لدخول شراء الأمة للتسرى ، فإن قيل بالا حترار عنه بكلمة " وضع " لأن الشراء موضوع لملك العين لا لملك المنافع

---

(١) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٥-٦ .

(٢) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٥-٦ .

(٣) نفس المصدر .

لم يسلم من النقص الذي ذكرناه في التعريف الأول .

وأما تعريفهم الثالث ، فمع احتواءه على النقص الذي ذكرناه ، لم يسلم من الحشو لأن قوله " لم يمنع من نكاحها ما تع شرعي " لا داعي له مع قوله يفيد حل الاستمتاع ، لأن ما منع من نكاحها ما تع شرعي لم يفد العقْد عليها حل الاستمتاع .

وهذه المصوب مجتمعة ترد على تعريف الطلْكِ ، وفيه عيب آخر وهو أن تعريفه في الصيغة ، لأن العقد هو الصيغة .

وأما تعريف الشافعية والحنابلة ، ففيه النص على ما يصح به النكاح وما لا يصح ، وذلك لا دخل له في الحدود . ولا لوجب على أهل كل مذهب أن ينصوا في تعاريفهم على الألفاظ التي يصح بها النكاح والتي لا يصح ، ولا قائل بذلك فيما أحسب .

ولعلنا إذا عرفنا النكاح بأنه :

" عقد يفيد حل الاستمتاع بين الرجل والمرأة قصداً "

نكون قد أخذنا بأحسن ما قيل ، وأضفنا عطاء آخر إلى ما جاء عن سلفنا الصالح رحمهم الله .



## ثانيا : تعريف الشرط

---

### أ - الشرط في لسان العرب :

---

يقال : شرط له ، وعليه ، كذا ، يشرط ، ويشرط - بكسر الراء في الاولى  
وضمها في الثانية ، وسكون الشين فيهما - شرطا ، واشترط عليه ، شرط  
وشارطة : شرط كل منهما على صاحبه .  
والشرطة : كالشرط .  
والشرط هو : " الزام الشئ " ولتزامه " . ( ١ )  
وفى المثل : الشرط أملك ، عليك أم لك . ( ٢ )

---

( ١ ) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، لسان العرب ،

ج ٧ ، ص ٣٢٩ .

( ٢ ) القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

## ب - الشرط في اصطلاح الفقهاء :

يتعرض الفقهاء ، لثلاثة أنواع من الشرط . وهى :

١ - الشرط الشرعى .

٢ - الشرط اللغوى .

٣ - الشرط الجعلى .

وهم يفرقون الشرط الشرعى ، بأنه :

" الذى يلزم من عدمه الحدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم " . ( ١ )

وأمثلة هذا فى الشرع كثيرة ، كالأحصان للرجم ، والطهارة للصلاة .

وما أشبه ذلك .

وهم يفرقون الشرط اللغوى ، بأنه :

" ربط حصول مضمون جملة ، بحصول مضمون جملة أخرى " . ( ٢ )

وذلك مثل : زوجتك ان جاء أبى ، أو ان رضيت أمها ، وما أشبه ذلك .

وهذا ما يسميه الفقهاء بالتعليق .

وهم يفرقون الشرط الجعلى ، بأنه :

" ما جزم به فى الأول ، وشرط فيه أمر آخر " . ( ٣ )

أو " ما جعل قيدها فى شئ " بمعنى فى ذلك الشئ " كشرط فى عقد . ( ٤ )

وعرفه بعض الباحثين بأنه :

---

( ١ ) الأسنوى على المنهاج ، ج ١ ، ص ٩٨ .

( ٢ ) الاشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٣٦٧ .

( ٣ ) الاشباه والنظائر للسيوطى ، ص ٣٧٦ .

( ٤ ) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ، ص ٤٥٣ .

"التزام المتصرف في تصرفه ، بأمر من الأمور ، زائداً على أصل التصرف ، سواء

كان هذا الالتزام الزائد من مقتضى التصرف أم لا ، وسواء كان فيه منفعة

للملتزم أم لغيره أم لا ، وسواء ثبت باللفظ أم لا " . ( ١ )

وهذا التعريف كالشرح للتعريف الأول ، فليس فيه زيادة عليه مع قصر

الأول واختصاره .

---

( ١ ) جمال محمود ، سبب الالتزام ومشروعيته ، ص ٣٧٧ .

### ثالثا : محل الشرط

---

ونعني بمحل الشرط : المحل المعتبر شرعا لذكر الشرط ، الذي  
يجرى الاتفاق عليه بين المتعاقدين .  
فقد يذكر المتعاقدان ، أو أحدهما ، ما يريدان أن يلتزما به في صلب العقد  
ويسمى بالشرط المقارن .  
وقد يتفقان على هذا الالتزام قبل العقد ، ثم يهرمان العقد خاليا من ذكره ،  
ويسمى بالشرط المتقدم .  
وقد يحدثان هذا الالتزام بعد العقد وتماه ، ويسمى بالشرط المتأخر .  
فاختاج ذلك الى ثلاثة مباحث ، نبين فيها كل شرط على حدة ، ان شاء  
الله .

أ - في الشرط المقارن :

والشرط المقارن هو ما وقع في صلب العقد ضمن إيجاب الموجب وقبول

القابل .

ومتفق الفقهاء في اعتبار صلب العقد ، أنه هو المحل الأصلي لذكر الشروط

فإذا ذكرت الشروط فيه ، كانت معتبرة في التأثير على العقد سلباً أو إيجاباً

ولحقتها أحكام الشروط قبولاً أو رداً . ( ١ )

---

( ١ ) أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٩٨ ،

المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص

٣٥٧ ، منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ١٧٨ ، الروض المربع ، ج ٢ ، ص

٢٧٥ ، فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ ، المحلى لابن حزم

ج ٩ ، ص ٤٩١ ف ١٨٤٥ ، وص ٥١٧ ، ف ١٨٥٣ .

ب - في الشرط المتقدم :

إذا اتفق المتعاقدان على شروط بينهما ، قبل أن يعقدا عقداً هـ ،  
ثم عقداً المعقد خالياً من ذكر تلك الشروط ، اعتماداً على ما جرى بينهما من  
اتفاق قبل المعقد ، فهل تلحق هذه الشروط في العقد ؟  
اختلف الفقهاء في ذلك :

فذهب الجمهور إلى عدم اعتبارها ( ١ ) ، بينما ذهب الحنابلة في  
الراجح من مذاهبهم إلى اعتبار هذه الشروط ملحقاً بالعقد ، فما كان منها  
صحيحاً وجب الوفاء به وما كان منها فاسداً وجب اطراحه ، ثم ينظر في تأثيره  
على العقد من حيث إفساده وعدم إفساده . ( ٢ )

---

( ١ ) أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، ومفنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ ،

تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٧ ، المدونة الكبرى ج ٢ ، ص ١٩٨ ،

الأم للشافعي ، ج ٥ ، ص ٨٠ ، المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ -

٥١٧ ، ف ١٨٥٣ .

( ٢ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص

## الأدلة :

استدل الجمهور بما يلي :

- ١ - ان الشرط انما يؤثر في العقد ، اذا ذكر فيه ، لأن الفسخ رفع للعقد بالكلية ، فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ، ليقوى على رفعه بعد انعقاده . ( ١ )
- بمعنى أن الشرط انما يبرأ لاثبات الخيار عند تغلفه ، بأن لم يحصل الوفاء به ، ممن اشترط عليه ، فاما أن يرضى مع تغلف شرطه ، واما أن يفسخ العقد .

ولما كان الفسخ يرفع العقد ، ويجعله كأن لم يكن ، اشترط في سبب الفسخ أن يكون قويا ، ولا يكون قويا في تأثيره على العقد ، اذا لم يدخل في صلب العقد ، فيتوارد عليه الايجاب والقبول ، من كلا الطرفين والشرط المتقدم على العقد ليس كذلك ، فلا يصح اعتباره .

- ٢ - ان الشرط المتقدم على العقد ، انما هو وعد ، فلا يصح أن يلتحق بالعقد ويؤثر فيه . ( ٢ )

بمعنى أن الالتزام الواقع قبل العقد ، يعتبر التزاما أجنبيا على العقد وهو وان وجب الوفاء به من حيث كونه وعدا ، لا يمكن أن يلتحق بالعقد ، فيؤثر فيه ، خيارا أو فسادا .

واستدل الحنابلة بما يلي :

- ١ - ان العقد انما ينصرف الى المعروف بينهما مما اتفقا عليه قبله ،

---

( ١ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٧ ، مفني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ .  
( ٢ ) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

(١) كما تنصرف الدراهم والدنانير في العقود الى المعروف بين المتعاقدين .  
بمعنى أن ما يقع من ألفاظ مطلقة في صيغ العقود ، إنما يحمل على  
الاطلاق إذا لم تكن هناك قرينة تقيده ، فإن وجدت قرينة تصرف اللفظ  
عن إطلاقه ، وجب العمل بهذه القرينة ، وفسر المطلق على مقتضاها .  
والمتعاقدان وهما يطلقان الإيجاب والقبول في عقد هما ، بعد أن اتفقا  
على شروط قبله ، لا يصح أن يحمل الإيجاب والقبول على الإطلاق بل  
يجب تقييد ما أطلقاه بما اتفقا عليه . كما وجب حمل مطلق الدنانير  
والدراهم على المتعارف بينهما .

٢ - أن الأمر بالوفاء بالشروط ، عام ، فيشمل جميع ما يسمى شرطاً سواء  
وقع قبل العقد أو مع العقد ، وقبول أحد هما وترك الآخر تخصيصاً  
بدون مخصص ، فلا يمكن قبوله . (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٥٠٠ .

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٥٠٠ ، الانصاف ، ج ٨ ،



### المناقشة :

أما الدليل الأول من أدلة الجمهور ، من اشتراط اشتغال العقد على

الشرط ، ليقوى على رفعه ، فيرد عليه ما يلي :

١ - لا نسلم عدم اشتغال العقد على الشرط ، اذا وقع الاتفاق على الشرط قبل العقد . بل نقول ان ايجاب الموجب وقبول القابل ، ولو ذكرنا مطلقين كانا متضمنين للشرط المتقدم . لأن قول احد الطرفين زوجته وقول الآخر قبلت ، عائد الى ما اتفقا عليه قبل العقد ، فكأنه يقول : زوجتك بالشروط التي اتفقتا عليها ويقول الآخر قبلت الزواج بهذه الشروط . والمعهود هنا ، كالمذكور لفظا . وعلى هذا جرى عرف الناس في تعاقدهم وجميع معاملاتهم . فلا يحتاجون الى اعادة ما اتفقا عليه قبل العقد أثناء العقد .

فكيف يقال : ان العقد قد كان خاليا من ذكر الشروط .

٢ - على أننا لو سلمنا بخلو العقد من الشرط المتقدم ، لا نسلم عدم اعتباره فان الشارع أمر بالوفاء بالشروط عموما ، فيتناول المتقدم والمقارن من غير فرق . فيكون قبول أحدهما دون الآخر ، تخصيص بدون مخصص ، وذلك غير مقبول عند أحد من العلماء .

أما الدليل الثاني ، من اعتبار الشروط الواقعة قبل العقد ، من قبيل الوعد فانما مبناه على الدليل الأول من عدم اشتغال العقد لها . وذلك ما بينا ما فيه من ضعف ، فلا نعيد الكلام فيه . وهذا القدر يتضح لنا رجحان ما ذهب اليه الحنابلة في قولهم الراجح من اعتبار الشروط المذكورة قبل العقد ، كالشروط التي تقارن العقد سواء بسواء ، والله من وراء القصد .

ج - في الشرط المتأخر :

الشرط المتأخر هو ما يلتزم به أحد الزوجين للآخر بعد عقدة النكاح .  
وتفق الفقهاء على عدم اعتبار هذا الشرط ، من حيث تأثيره في العقد خياراً ،  
أوفساداً . لأن العبارة بعقد النكاح ساعة انعقده لا ما يحصل من الاتفاقات  
بعده بين الزوجين . ( ١ )

---

( ١ ) تحفة المحتاج ج ٧ ، ص ٣٨٦ ، كشف القناع ج ٥ ، ص ٩٨ ،  
الانصاف ج ٨ ، ص ١٥٤ ، اسهل المدارك ج ٢ ، ص ٩٩ ، المحلى  
لابن حزم ج ٩ ، ص ٤٩١ - ٤٩٤ ، ف ١٨٥٣ .

رابعاً : قيام العرف مقام الشرط في عقد النكاح

---

العرف في اللغة : ضد النكر ، يقال : فلان عُرِفَ أى معروف ، ( ١ )  
وفي الاصطلاح : ما استقر في النفوس ، من الأمور المتكررة ، المقبولة  
لدى الطباع في مجتمع ما . ( ٢ )

فإذا جرى عرف أهل بلد ، على أمر من الأمور التي يلتزمونها فيمن يزوجه  
أو يتزوجها . كأن لا يتزوجوا إلا الأبكاراً والجميلات ، أو القرشيات أو غير  
ذلك من الصفات المرغوبة في باب الزواج .

وكذلك في غير الصفات ، مثل عدم سماحهم للأزواج أن يسافروا بهناتهم خارج  
بلد هم ، أو عدم سماحهم بالزواج عليهن .

وقد يجى\* هذا في العرف الفاسد أيضاً مثل أن تجرى العادة في أهل  
بيت أو قبيلة أو بلد أو فئة أن لا يزوجه بناتهم إلا بشغار أو أجل أو غير ذلك .  
فهل يجرى هذا العرف مجرى الشرط ، هنزل منزلته ؟ فيما يلي عرض لهذا همهم .

---

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ٤٢٦ .

( ٢ ) قارن بالاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٣ .

عرض المذاهيب :

١ - لا ينزل المعرف منزلة الشرط ، ذهب إلى ذلك ، المالكية ، والشافعية والحنفية .

ومع أن المالكية قللوا بتنزيل المعرف منزلة الشرط ، إلا أنهم لم يأخذوا به في هذا الباب ، قالوا : ولعل الفرق بين النكاح وغيره في كثير من الأبواب ، حيث جعل المعرف كالشرط ، وأن النكاح مبنى على المكارمة . (١) وأما الشافعية ، فقد رأوا أنه قصر بترك البحث أو الشرط ، فإذا لم يبحث ولم يشترط ، كان التقصير من قبله . (٢)

وأما الحنفية فهم لم يقولوا بشرط يخالف مقتضى العقد أصلا ، كما أنهم لم يقولوا بفسخ العقد بعد تمامه ، ولم يفسدوا العقد بالشروط الفاسدة فكان تنزيل المعرف عندهم في باب النكاح لا محل له .

ومع أن المالكية والحنفية لم يقولوا بتنزيل المعرف منزلة الشرط ، في أصل العقد ، إلا أنهم قالوا به في القضايا المالية ، كالتهييز بأكثر من المهر وأجرة النقل من بلد الزوجة إلى بلد البنت ، وأجرة الماشطة وما يرسله الزوج لزوجته في المواسم والأعياد ، وما يدفعه الزوج لزوجته صبيحة الفرس .

فقالوا بهذه المسائل ينزل المعرف منزلة الشرط ، فإن جرى المصروف بالتهييز بأكثر من المهر وجب ذلك على المرأة أو ولاتها . وكذلك أجرة النقل إلى بلد البنت ، وأجرة الماشطة ، فإن جرى المعرف أنها على

---

(١) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، المدوى على كفاية

الطالب ج ٢ ، ص ٧٢ .

(٢) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٦ .

الزوج فعلى الزوج وان جرى العرف أنها على المرأة أو وليها ، عمل  
بموجب العرف كذلك .

وما يرسله الزوج لزوجته قبل البناء في الأعيان والمواضع ، وما يعطيه  
لها صبيحة الحرس ، ان جرى العرف أن يعتبر من المهر اعتبر من المهر ،  
وان كان العرف على أنه هدية فهدية . ( ١ )

٢ - ذهب الحنابلة الى أن العرف ينزل منزلة الشرط في الراجح من مذهبيهم  
وقالوا بأن الشرط العرفي كالمشروط لفظا . ( ٢ )

ووجهتهم في ذلك ، أن الاطلاق انما ينصرف الى ما يتعارفه الناس  
بينهم ، فالعشيرة التي يكون من عاداتها أن لا توافق أن ترحل نساؤها  
عن بلدها مع الأزواج ، تكون عقود زواجها ولو جاءت مطلقة منصرفة السي  
ما هو معروف عندها .

وهو يده أن عادة الناس جارية بأن من يريد الخروج على العرف هو الذي يشترط  
بدون العكس . ( ٣ )

على أن الحنابلة وهم يقولون بالشرط المتقدم على العقد - على خلاف  
ما ذهب اليه الاثنية الثلاثة - كان القول باعتبار العرف مطردا على قاعدة تهم ،  
فانهم قالوا ان الشرط المتقدم انصرف اليه العقد باعتبار ما تعارف عليه  
العاقدان .

---

( ١ ) الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ ، اسهل المدارك

ج ٢ ص ١١٠ ، ابن عابدین على الدر ، ج ٣ ، ص ١٥٣ .

( ٢ ) الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٥٧ ، زاد السعاد ، ج ٤ ، ص ٣٨ - ٤١ ، الفتاوى

الكبرى لابن تيمية ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

( ٣ ) قواعد الاحكام للمعز ابن عبد السلام ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

خامسا : قيام الظن مقام الشرط في عقد النكاح

الظن من أقسام الادراك ، ويقابله الوهم . ان الظن ادراك راجح

ولوهم ادراك مرجوح .

ويتفق الفقهاء على عدم اعتبار الظن ، اذا كان مجردا ، فلو تزوج الرجل امرأة وهو يظنها جميلة ، فاذا هي غير ذلك ، فلا ينزل هذا الظن منزلة الشرط ، لأن الاعتماد على مجرد الظن ، تقصير من اعتمده في الزواج ، وكان بإمكانه أن يسأل ، أو يشترط ، فلما لم يفعل ذلك ، كان التقصير من جهته فلا يتحمله الطرف الآخر . ( ١ )

والخلاف انما هو في الظن الذي يدعمه ظاهر الحال .

وذلك كظن الرجل اسلام من يريد أن يخطبها ، أو حرمتها ، اعتمادا على ظن الاسلام ، أو الحرية .

وهذا الظن لم يكن مجردا ، بل جاء مدعما بظاهر الحال ، فان الظاهر من ولى الكتابية أن يلبس ما يميز أهل الكتاب عن غيرهم . وكذا الامة .

فلما ترك ولى الكتابية ما يميزه عن المسلمين ، وكذا الأمة ، كان ذلك

غرورا ( ٢ ) في نظر بعض الفقهاء ، يستحق الزوج بسببه الخيار ، بينما رأى البعض الآخر ، أن ذلك لا ينزل منزلة الشرط ، ومن ثم لا يستحق الخيار .

---

( ١ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، الخرشى على خليل ،

ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، المحلى على المنهاج ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ ، تحفة المحتاج

ج ٧ ، ص ٣٥٦ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ ، منتهى الارادات ،

ج ٢ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٧٣ ، بدائع

الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٥٢٥ .

( ٢ ) يقال : غره ، يغرّه ، بالظم ، غرورا ، اذا خدعه ، انظر مختار الصحاح ،

ص ٤٧٢ ، قال : وأما الغرر ، فهو الخطر .

وبما أن الله سبحانه ، قد أعفى البشرية من لوثة الرق ، فسوف لا أتعرض  
لظن الحرية ، سواء كان من الرجل أو المرأة .  
على أنني أنبه هنا ، إلى أنه وحتى البحث في ظن اسلام المرأة ، لم يعد له  
مكان في عصرنا الحاضر ، إذ أهمل أهل الكتاب لبس الفيار في جميع الدول  
الاسلامية ، فكان ظن اسلام المرأة الآن ، ظنا مجردا لا يقام مقام الشرط ، باتفاق  
الفقهاء ، حسب ما نرى من تعليقاتهم ، وأدلتهم .  
ولا بأس أن نذكر المسألة ، لكي يتضح لنا ، ما ذهبنا اليه ، بصورة واضحة .

عرض المذاهب :

- ١ - ان هذا الظن لا يقوم مقام الشرط ، ذهب الى ذلك : الحنفية ، ( ١ )  
والمالكية ( ٢ ) ، والشافعية على القول الراجح . ( ٣ )  
وذلك لتقصير لا بترك البحث أو الشرط .
- ٢ - يقوم الظن مقام الشرط ، وهو مذهب الحنابلة ( ٤ ) ، ووجه في مذهب  
الشافعي . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) . بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٥٢٥ .
  - ( ٢ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، الخرشي على خليل  
ج ٣ ، ص ٢٤٠ ، منح الجليل ، ج ٤ ، ص ٨٥ .
  - ( ٣ ) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٣١٧ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٦ ،  
المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، المذهب للشيرازي ج ٢ ، ص ٥٠ .
  - ( ٤ ) منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ ، الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
  - ( ٥ ) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، المذهب للشيرازي ، ج ٢ ، ص ٥٠ .



الأدلة :

استدل الفريق الاول ، وهم القائلون بعدم قيام الظن مقام الشرط  
بما يلي :

١ - ان الزوج قد قصر ، فلا هو بحث عن اسلام المرأة ، ولا اشترط اسلامها ،  
فلا يتحمل الطرف الآخر مسؤولية تقصيره . ( ١ )

٢ - ان الزوج لا نقص عليه في الزواج من كتابية ، ان هي تساويه في الحرية ( ٢ )  
واستدل الفريق الثاني وهم القائلون بتنزيل هذا الظن منزلة الشرط  
بما يلي :

أ - ان ولي الكتابية ، لولبس الغيار ، لما ظن المسلم اسلامها ، فكان  
الولي غاراً . فحيث لم يبين هو ولا المرأة عدم اسلامها ، كان التقصير  
من جهتها . فاستحق المسلم الخيار ، ليرفع الفرور عن نفسه . ( ٣ )  
ب - ان الغالب فيمن تعيش في البلاد الاسلامية ، الاسلام . والغالب  
لا يجب البحث عنه ، ولا يقوم العقلاء على اشتراطه ، فحيث كانت  
غير مسلمة ، وخاطبها مسلم وجب عليها أن تبين عدم اسلامها . فلما  
لم تفعل ذلك ، لا هي ولا وليها ، كان التقصير من جهتها . فلا  
يتحمل الطرف الآخر ، فيستحق الزوج المسلم الخيار ، لأن هذا الظن  
يقوم مقام الشرط . ( ٤ )

---

( ١ ) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٦ .

( ٢ ) الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ .

( ٣ ) المذهب للشيرازي ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

( ٤ ) منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

### مناقشة الأدلة :

ان أدلة الفريق الاول القائلين بعدم قيام هذا الظن مقام الشرط ،  
وجيهة فيما نحسب . وناقش أدلة الفريق الثاني - الحنابلة ووجه في مذ هب  
الشافعي ، فيطيلي :

أما الدليل الاول ، وهو جعل عدم لبس الفخيار مع عدم البيان غرورا ففيه  
نظر من وجهه :

١ - ان لبس الفخيار ، منوط بولي الأمر في المجتمع الاسلامي ، فلو كان متشددا  
فيه ، لما استطاع أهل الكتاب أن يظهروا بدونه كثيرا ، لأن الظاهر  
أن غلبة الظن في اسلام المرأة ، لا تأتي من خروج وليها الكتابي بدون  
الفخيار ، مرة أو مرتين أو ما يقرب من ذلك . بل يأتي من عدم ظهوره  
بالفخيار أصلا .

وفي الايام التي يكثر فيها خروج أهل الكتاب في المجتمع الاسلامي بدون  
الفخيار لا يمكن القول ، بأن الظاهر من لم يلبس الفخيار أنه ولي مسلمة .  
فان فرض أن الزوج المسلم لم يكن رأى ولي الكتابية الا مرة أو مرتين ، وكان  
غير لابس للفخيار ، فيقال هنا : ان عدم لبس الفخيار في مثل هذه الحالة  
لا يعد تفريرا أصلا .

٢ - ان هذا الدليل ، قاصر على الأيام التي يلتزم فيها أهل الكتاب لبس  
الفخيار فكان دليلا على جزء الدعوى ، لا على كلها . ان المدعى أن يثبت  
الخيار سواء كان هناك التزام بلبس الفخيار أم لا .

٣ - ان النكاح من الأمور المهمة ، وقد جرت العادة ، فيمن يريد أن يتزوج  
من امرأة أن يسأل عنها ، فان لم يتمكن من السؤال ، فالعادة أن يشترط

فحيث لم يفعل هذا ولا هذا ، كان التقصير من جهته . فلا يتحملـه  
الطرف الآخر .

وأما الدليل الثانى ، وهو أن الغالب فى الناس لا يجب البحث عنه ولا اشتراطه  
ففيه نظر أيضا من وجوه :

١ - انه استدلال على جزء الدعوى . لأن البلد التى يكثر فيها الذمـيون  
لا يقال عنها ذلك . وقد يوجد مثل هذا فى البلاد الاسلامية ، مع أن  
الدعوى اثبات الخيار مطلقا .

٢ - ان الكتابية ووليها ، انما لم يبيننا عدم الاسلام ، لما يعلمونه من أمر الاسلام  
فى اباحته للمسلم أن يتزوج بكتابية ، واذا كان الاسلام قد أباح الزواج  
بغير الغالب ، فربما تصورت الكتابية ووليها أن هذا المسلم قد اختارها  
لسبب فى نفسها ، من جمال أو مال أو غير ذلك .  
واذا توفرت مثل هذه الاحتمالات ، لا يقال ان سكوت الكتابية ووليها  
عن بيان عدم اسلامها ، تقصير منها .

٣ - ان الزوج المسلم قد يقدم الى اختيار الكتابية ، لفرض من أغراغى الدعوة  
الى الله . أو لسبب دنيوى من جمال أو مال أو غير ذلك ، وما كان مرغوبا  
به ، عند بعض دون بعض لا يجب بيانه ، لا حتمال أن يكون الخاطب ممن  
يرغب الزواج بالكتابية لأحد هذه الأسباب . فكيف نوجب عليها البيان مع  
احتمال الرغبة فيها .

وبهذا القدر يتضح لنا رجحان القول بعدم قيام الظن مقام الشرط مطلقا . والله  
أعلم .

سادسا : الصحة والبطلان والفساد فى عقد النكاح

كثيرا ما يرد ذكر الصحة والفساد والبطلان فى هذه الرسالة ، فرأيت أن أذكر لمحة عن ذلك ، ليكون القارىء على بينة من أمره ، لاسيما وقد شاع عند الكثير من الباحثين أن الفساد والبطلان مترادفان عند الجمهور ، مختلفان عند الامام أبى حنيفة رحمه الله باطلاق .

بينما الواقع غير ذلك فى كلا الجانبين ، فلا الجمهور يقولون بالترادف مطلقا ولا الأحناف يقولون بالاختلاف مطلقا .  
لهذا أحببت تقديم هذه اللحة عن الصحة والفساد والبطلان ، زيادة للفائدة وعونا للقارىء على ما هو فيه . فأقول :

الصحة فى اللغة : تقابل السقم والمرض . ( ١ )

وفى الاصطلاح : صلاحية الفعل لاستتباع غايته . ( ٢ )

بمعنى أن الفعل اذا صلح لأن يترتب عليه أثره ،سمى صحيحا .  
وانط قلنا : صلاحية الفعل لأمرين :

١ - ليشمل الحد البيع بالخيار ، فان العقد وقت الخيار لا يستتبع غايته ولكنه صالح لذلك فاذا اختار من له الخيار اضاء العقد استتبع أثره .

٢ - ليشمل العبادة اذا وقعت بأركانها وشروطها ولكنها لم تقبل عند الله سبحانه ، لأمر أخرى ، من رياء وغيره ، فان هذه العبادة صالحة لأن

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ٣٥٦ .

( ٢ ) منهاج الوصول فى علم الأصول ، مع شرحه ، البدخشى والاسنوى

ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ . وقارن بالأحكام للامدى ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

تستتبع غايتها من ثواب الله سبحانه ، ولكن امتنع ذلك ، لوجود المنع ،  
سواء كان هذا المنع مقارنا كالرياء ، أو متأخرا كالردة والعيان بالله .

### وأما البطلان والفساد :

فقد ذهب جمهور الأصوليين الى أنهم يقاتلان الصحة ، ولا فرق عندهم  
بين فساد الفعل وبطلانه ، سواء كان الفساد في اصل الفعل أو في وصفه .  
وسواء كان هذا الفعل عبادة أو معاملة . ( ١ )

ووافق الحنفية الجمهور بترادف الفاسد والباطل في باب العبادات ، ولكنهم  
خالفوه في المعاملات ، فقالوا بالفرق بين الفاسد والباطل . واعتبروا الباطل ،  
ما كان الفساد لأصل الفعل . والفاسد ، ما طرأ الفساد على وصفه دون أصله ( ٢ ) .

وهل يطرد هذا التفريق في النكاح ، باعتباره عقدا من العقود ؟  
هذا ما ينبغي معرفته هنا ، لأن موضوع الرسالة في باب النكاح . وكثيرا ما يورد  
فساد النكاح وبطلانه عن الحنفية ، بل وعن غيرهم أيضا . والذي يؤخذ من كتب  
الحنفية ، أنهم لا يفرقون بين الفاسد والباطل في باب النكاح .  
فقد جاء في فتح القدير " ولا فرق بينهما - الباطل والفاسد - في النكاح بخلاف  
البيع " . ( ٣ )

وفي مجمع الأنهر " لا فرق بينهما ، كما في أكثر المعتمرات " . ( ٤ )

---

( ١ ) الاحكام في أصول الاحكام ، ج ١ ، ص ١٠١ ، جمع الجوامع ، ج ١ ، ص

٣٠٤ - ٣٠٧ ، مختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٩٥ - ٩٨ ، شرح الكوكب

المنير ، ج ١ ، ص ٤٧٣ - ٣٧٤ ، تهذيب الفروق ، ج ٢ ، ص ٩٦ - ٩٨ .

( ٢ ) المراجع السابقة .

( ٣ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

( ٤ ) مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .

وفي الاشباه والنظائر " الباطل والفساد في العبادات مترادفان ، وفي  
النكاح كذلك " . ( ١ )

والفرق بين النكاح والبيع ، أن محل العقد في البيع يمكن أن يجتمع فيه  
الحل باعتبار الأصل ، فيثبت الطك ، والحرمة باعتبار الوصف ، فيكون ملكا حراما  
مستحق الدفع .

أما النكاح فلا يمكن أن يجتمع فيه ذلك ، لأن غاية العقد انما هي حل  
الاستمتاع ، ومن ضرورة فساد السبب ثبوت صفة الحرمة ، وبين الحرمة وحل  
الاستمتاع منافاة ، فلا يجتمعان في محل واحد . ( ٢ )

هذا وقد يفرق كثير من الفقهاء بين الباطل والفساد ، من الحنفية  
وغيرهم في كثير من أبواب الفقه بما فيها العبادات والنكاح ، ولكن لا باعتبار  
طريق الفساد على أصل الفعل أو وصفه ، بل لا اعتبارات أخرى ، كضعف الدليل  
وقوته ، ووجود الخلاف وعدمه ، وغير ذلك من الاعتبارات التي تختلف بواسطتها  
بعض الآثار المترتبة على هذا الفعل أو ذاك ، من وجوب الحد ، وثبوت العدة  
ولحوق النسب ، وغير ذلك من آثار . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) الاشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٣٣٧ .  
( ٢ ) أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٨٩ - ٩٠ ، كشف الاسرار للبزدوى ، ج ١  
ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .  
( ٣ ) ابن عابد بن علي الدر ، ج ٣ ، ص ١٣٢ - ١٣٦ ، أصول السرخسي  
ج ١ ، ص ٩٠ ، كشف الاسرار ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، الاشباه والنظائر  
للسيوطي ، ص ٢٨٦ ، الاسنوى على المنهاج ، ج ١ ، ص ٥٩ ، شرح الكوكب  
الضير ، ج ١ ، ص ٤٧٤ ، الدرر المعينة ، ج ٦ ، ص ٣٣٨ ، قوانين الاحكام  
الشرعية ، ص ٢٣٤ ، الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، و ص ١٩٧ ،  
الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

## الباب الأول

### فى الشروط الصحيحة

وفيه فصلان

الفصل الاول : فى الشروط التى يقتضيها العقد .

الفصل الثانى : فى الشروط التى لا يقتضيها العقد ولا تـخل

بمقصوده .

---

## الفصل الأول

### الشروط التي يقتضيها العقد

والشرط الذي يقتضيه العقد هو " الذي يفيد ما يثبت بمطلق العقد " (١)  
أو بتعبير آخر هو " ما وافق حكم الشرع من مطلق العقد " . (٢)  
بمعنى أن مقتضى العقد ، هو ما رتبته الشارع من حقوق وواجبات بين الزوجين  
بمجرد عقد النكاح ، خاليا من أى شرط . فإذا شرط أحد الزوجين على الآخر  
بعضا من هذه الحقوق والواجبات ، لم يكن هذا الشرط مؤسسا حكما جديدا ، بل  
كل ما فيه ، أنه جاء لتأكيد ما ثبت شرطا بمقتضى العقد المطلق . ولهذا اتفق  
الفقهاء على صحة هذا الشرط . (٣)

ويمكن تقسيم هذه الشروط من عدة اعتبارات .  
فقد تقسم من حيث الاثبات والاسقاط ، أو الوجود والعدم .  
وقد تقسم من حيث الحقوق والواجبات .  
وقد تقسم من حيث مصلحة الزوجين أو أحدهما .

وقد آثرت التقسيم الثالث لوضوحه وشموله وعدم إمكان التداخل فيه - فيما  
أحسب - بين الشروط . فأقول :

تقسم الشروط التي يقتضيها العقد من حيث وقوعها في مصلحة الزوجين  
أو أحدهما الى ثلاثة أقسام :

- 
- (١) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ ، الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ،  
تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٦ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ ، المحلى  
لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ .
  - (٢) الحاوى الكبير للطوردي ، ج ١١ .
  - (٣) المراجع السابقة في (١) و (٢) .



٩ - القسم الأول : فى الشروط التى يقتضيها العقد فى مصلحة الزوج .

وهى كثيرة نذكر منها ما يلى :

- ١ - شرط تسليم المرأة لزوجها بعد العقد ، الا من عذر . ( ١ )
- ٢ - شرط طوعية الزوجة لزوجها بالاستمتاع منها ، الا من عذر . ( ٢ )
- ٣ - شرط القرار فى بيت الزوجية ، الا لعذر . ( ٣ )
- ٤ - شرط عدم الاذن لأحد فى بيته الا بانه . الا لعذر . ( ٤ )
- ٥ - شرط عدم الاضرار به فى نفسه ، وطاله ، وعرضه . ( ٥ )
- ٦ - شرط الخروج بها من بلدها ، الى محل عطله ، الا من عذر . ( ٦ )
- ٧ - شرط عدم الارث ، اذا كانت كتابية ، الا أن تسلم . ( ٧ )

ب - القسم الثانى : فى الشروط التى يقتضيها العقد فى مصلحة الزوجة :

وهى كثيرة أيضا نذكر منها ما يلى :

- ١ - شرط عدم تسليمها لزوجها فى بيت الزوجية قبل أن تقبض كامل مهرها  
المعجل . ( ٨ )
- ٢ - شرط عدم التمكين من نفسها الى حين الاحتال ، بأن كانت حين العقد  
لا تحتل ، بسبب من صفر ، أو مرض ، أو غير ذلك . ( ٩ )

- 
- ( ١ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ .
  - ( ٢ ) نفس المصدر .
  - ( ٣ ) النووى على مسلم ، ج ٩ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
  - ( ٤ ) نفس المصدر .
  - ( ٥ ) نفس المصدر .
  - ( ٦ ) الحاوى الكبير للمواردى ، ج ١١ .
  - ( ٧ ) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٣٤٥ .
  - ( ٨ ) الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ .
  - ( ٩ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٧ .

- ٣ - شرط العدل في القسم ، والنفقة ، والسكن ، إذا كان له زوجة أخرى . ( ١ )
- ٤ - شرط عدم الاضرار بها في نفسها ، ومالها ، وعرضها . ( ٢ )
- ٥ - شرط اسكانها في بيت مستقل . ( ٣ )
- ٦ - شرط الكفاة للزوجة ، بأن يكون الزوج كفو<sup>٥</sup> لها . ( ٤ )

القسم الثالث : الشروط التي يقتضيها العقد لصلحة الزوجين :

ونذكر منها مايلي :

- ١ - شرط المعاشرة بالمعروف من الجانبين<sup>(٥)</sup> "ولهن مثل الذي عليهن" .
  - ٢ - شرط التوارث بينهما إذا كانا مسلمين . ( ٦ )
  - ٣ - شرط عدم الردة عن الاسلام ، أظنا الله من ذلك . ( ٧ )
- البقرة ، آية ٨٨ .

- 
- ( ١ ) الحاوي الكبير للماوردي ، ج ١١ .
  - ( ٢ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ .
  - ( ٣ ) لم أر من نص على هذا الشرط ، إلا أن اسكانها في بيت مستقل من مقتضى العقد اتفاقا .
  - ( ٤ ) الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ، المدوى على الخرشى ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ ، الموافقات للشاطبي ج ١ ص ١٩١ .
  - ( ٥ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .
  - ( ٦ ) الحاوي الكبير للماوردي ، ج ١١ .
  - ( ٧ ) لم أر من نص على هذا الشرط ، إلا أن بقاءها على الاسلام من مقتضى العقد .

٤ - شرط السلامة من العيوب التي تثبت الخيار في عقد النكاح (١) .

هذه جملة شروط يقتضيها العقد ، لم تذكر على سبيل الحصر ، وإنما للايضاح ، ولا عطاء صورة عما يقتضيه العقد المطلق ، للزوجين أو لأحدهما . وكل هذه الشروط ، جائزة ، والشكاح معها صحيح ، والمسمى من الصداق معها لازم ، لأن هذه الشروط لم تكن منشئة حكما جديدا ، وإنما هي مؤكدة لما يجب بمقتضى العقد المطلق .

---

(١) يرى المالكية أن السلامة من العيوب ، من شروط الكفاءة ، أنظر :

قوانين الاحكام الشرعية ، ص ٢٢١ .

والعيوب التي تثبت الخيار من غير شرط ، تختلف المذاهب في تقديرها :

فعند الشافعية سبعة الجنون والجذام والبرص والرتق والفقر والخصاء

والعنة ، وعند الحنابلة كذلك ، أنظر المغني لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٨٥ .

أما المالكية فجعلوها اثنا عشر . منها ما يشترك فيه الزوجان ، ومنها

ما يختص به الرجل ، ومنها ما يختص به المرأة . فالعيوب المشتركة هي

البرص ، والتفوط عند الجماع ، والجذام .

وما يختص بالرجل : الخصاء ، والجب ، والعنة ، والاعتراض .

وما يختص بالمرأة : القرن ، والرتق ، والبخر ، والعفل ، والافضاء .

انظر الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

أما أبو حنيفة فلم يثبت الرد الا بالجب والعنة ، أنظر بدائع الصنائع

ج ٣ ، ص ١٥٢ .

## الفصل الثاني

في الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا تخل بمقصوده

---

وفيها ما حث

- ١ - شرط النسب .
  - ٢ - شرط السلامة من العيوب ، التي لا تثبت الخيار من غير شرط .
  - ٣ - شرط صفة من صفات الجمال .
  - ٤ - شرط ما فيه مصلحة لأحد الزوجين . استثناء من مقتضى العقد أو زيادة عليه .
-

## المبحث الأول فنى اشتراط النسب

النسب فى اللغة ، واحد الأنساب ، يقال انتسب فلان الى قبيلة كذا ، اذا عزى نفسه اليها . ( ١ )  
فانما اشترط أحد الزوجين فى الآخر أن يكون من قبيلة كذا ، فظهر أنه ليس كذلك ، فلا يخلو من أحد وجوه ثلاثة :

- ١ - أن يظهر من قبيلة أشرف من القبيلة التى اشترط أن يكون منها . بأن اشترط أن يكون من تميم فانما هو من قريش .
- ٢ - أن يظهر من قبيلة مساوية فى الشرف للقبيلة المشترط أن يكون منها .
- ٣ - أن يظهر من قبيلة أقل شرفا من القبيلة المشترط أن يكون منها . بأن شرط فيه أن يكون عربيا فانما هو أعجمي .

وهذا لا يخلو أيضا من أحد وجوه ثلاثة :

- ١ - اما أن يكون من قبيلة أشرف من قبيلة الطرف الآخر فى العقد . بأن كان المشترط أعجميا ، فاشترط فى صاحبه أن يكون قرشيا ، فظهر أنه ليس بقرشي ، ولكنه عربى . فهو أقل من المشروط وأعلى من المشترط . بكسر الراء .
- ٢ - أن يكون مساويا .
- ٣ - أن يكون أقل ، بأن كان المشترط عربيا من تميم فاشترط فى صاحبه أن يكون قرشيا ، فظهر أنه ليس بقرشي ولا عربى بل هو أعجمي .

---

( ١ ) انظر مختار الصحاح للرازي ، ص ٦٥٦ .

فهذه ستة وجوه ، من الخلاف في الصفة المشروطة في النسب  
ففي أيها يثبت الخيار لصاحب الشرط ؟  
اختلف الفقهاء في ذلك وفيما يلي عرض لمذاهبهم .

عرض المذاهب :

١ - ذهب الحنفية ( ١ ) ، الى صحة الشروط الداخلة على النسب ، اذا كانت من المرأة على الرجل ، مطلقا . أى سواء كان اشتراط نسب مساو لنسب المرأة أو أعلى منه . فاذا تبين أنه أقل من شرط فى العقد ثبت لها الخيار . لأن الزيادة فى النسب مرغوب فيها بالنسبة للمرأة ، ولهذا اعتبر النسب فى باب الكفاءة .

وأما اذا كان اشتراط النسب من الرجل على المرأة بأن شرط أن تكون من قبيلة فظهرت أنها ليست كذلك وأنها من قبيلة أقل شرفا من القبيلة المشروطة ، فلا خيار للزوج .

وذلك لأن الرجل لا طار عليه فى أن يفترش امرأة هى دونه فى النسب .

٢ - ذهب المالكية ( ٢ ) ، الى اثبات الخيار بخلف شرط النسب مطلقا ، أى سواء كان من الرجل أو من المرأة . فمتى تخلف الشرط ثبت الخيار سواء وجد من شرط فيه نسب ، على نسب أقل شرفا من نسب المشتراط - بكسر الراء - ، أو مساويا ، أو أعلى .

اللهم الا أن يظهر من قبيلة مساوية للقبيلة التى اشترط أن يكون منها ، أو من قبيلة أعلى شرفا ، فلا خيار حينئذ .

ووجهتهم فى قبول الشروط الداخلة على النسب ، أن من شرط فيه نسب ويعلم من نفسه أنه على غير ذلك يعتبر مفررا ، والخروج يثبت خيار الرد .

---

( ١ ) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٥٢٣ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

( ٢ ) المدوى على الخرشي ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ، الدسوقي على الشرح الكبير

ج ٢ ، ص ٢٩١ ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

٣ - وذهب الشافعية (١) ، الى أن شرط النسب يختلف باختلاف الزوجين .  
فان كانت الزوجة هي التي اشترطت في الزوج أن يكون من قبيلة كذا ،  
فظهر أنه ليس كذلك ، فان كان نسبه دون نسبها فلها الخيار ، فان  
رضيت فلأولياها الخيار ، لفوائد الكفاءة .

وان ظهر الزوج على نسب مثل نسبها ، أو فوقه ، فالأظهر أنه لا خيار  
لها ، ولا للأولياء . لانتفاء العار .

وان كان المشترط هو الزوج . فان ظهر أنها من نسب دون نسب  
الزوج ، فله الخيار . وان كان مثله ، أو فوقه ، فلا خيار له في أحد  
القوليين .

وقيل : لا خيار له مطلقا ، لتمككه من الطلاق .

٤ - وكذلك ذهب الحنابلة ، الى أن شرط النسب يختلف باختلاف الزوجين  
فان كان الشرط من الزوجة ، فشرطت أن يكون من نسب كذا فظهر بخلاف  
ذلك . فينظر : ان أخل بالكفاءة ، ثبت الخيار . وان لم يخل بالكفاءة  
فلا خيار لها على الراجح . (٢)

وقيل ان لها الخيار ، وان لم يخل بالكفاءة . (٣)

وان كان الشرط من الزوج ، فان ظهرت الزوجة أنها من نسب أشرف  
فلا خيار له ، لأن ذلك زيادة خير لا يستحق بها الخيار .

وان ظهر أنها من نسب أقل مما شرط فيها ، فللزوج الخيار . (٤)

---

(١) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٥٤ -

٣٥٥ ، روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ١٨٣ ، فط بعدها ، المذهب للشيرازي

ج ٢ ، ص ٥٠ ، تنكته المجموع للمطيعي ، ج ١٥ ، ص ٤٤٦ .

(٢) منتهى الارادات ، ج ٣ ، ص ٤٤ - ٤٦ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٨ ،

المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٧١ . (٣) المغنى لابن قدامة ج ٧ ،

ص ٧١ . (٤) منتهى الارادات ، ج ٣ ، ص ٤٤ .



مناقشة المذهب :

أ - مناقشة ما ذهب اليه الحنفية من التفريق في قبول الشرط من المرأة

دون الرجل :

اعتمد الحنفية في قبول اشتراط الزيادة في صفة النسب على مقتضى الكفاءة بأن هذه الزيادة مرغوب فيها بالنسبة للمرأة ، لأن النسب معتبر في الكفاءة . والكفاءة انما تعتبر في الرجال للنساء دون العكس .

واعتمدوا في رد اشتراط الزيادة في صفة النسب اذا كان من الرجل بل في اشتراط النسب أصلاً منه ، على عدم اعتبار الكفاءة في النساء للرجال ان الرجل لا عار عليه في أن يفترش من هي دونه في النسب .

ويرد عليهم قبولهم اشتراط الزيادة في صفة الكفاءة للمرأة ، ان

المرأة لا عار عليها ، أن يتزوجها من هو مثلها في باب النسب .

واذا كان الداعي لقبول هذه الزيادة ، كونها زيادة مرغوب فيها للمرأة فيقال : وهي - أي الزيادة - مرغوب فيها بالنسبة للرجل كذلك . ولولم تكن

مرغوباً فيها ، لما جاء اشتراطها في عقد النكاح . ان قد يرغب الرجل أن

يتزوج من قبيلة أعلى من قبيلته في الشرف ، رجاء أن يسون أولاده من أخلاق

هذه القبيلة وشيمها ، ومعروف أن الانسان كما يفتخر بمجموعته يفتخر أيضاً

بخؤولته . والحق - كما تقول العرب - دساس . فليست المسألة موقوفة على

العار ، حتى يقال : ان الرجل لا عار عليه في أن يتزوج من هي دونه

أو مثله . بل اعتبار الفخر والتمين بالقبائل المعروفة بكرم الأخلاق ، معروف

الى يومنا هذا .

لذلك أحسب أن هذا التفريق في قبول اشتراط الزيادة في صفة النسب غير سديد - والله أعلم .

ب - مناقشة ما ذهب اليه الشافعية :

تمسك الشافعية في اعتبار الكفاءة في قبول الشرط من المرأة . فمتى ظهر أن الرجل كفوءٌ لها فلا خيار ويعتبر الشرط لاغيا . وهم بهذا يكونون أضيق من الحنفية ، حيث قبل الأحناف اشتراط الزيادة على الكفاءة في باب النسب .

كذلك اعتبروا المساواة في النسب إذا كان الشرط من الرجل ، فلا يثبتون الخيار للرجل إلا إذا ظهرت المرأة أقل من نسبه .

يقال هنا :

إذا كان اعتبار الكفاءة هو الأصل في قبول الشروط الواردة على صفة من صفاتها . فيرد عليهم قبول اشتراط المساواة في النسب إذا كان الشرط من الرجل . لأن الكفاءة تعتبر للنساء في الرجال بدو العكس ، مع أن الشافعية اثبتوا الخيار للرجل إذا اشترط النسب في المرأة وظهرت من قبيلة أقل شرفا من قبيلته . في قولهم الراجع .

ثم يرد عليهم في عدم قبولهم للزيادة في صفة النسب ، ما أوردناه على الحنفية قبل قليل .

ج - مناقشة ما ذهب اليه المالكية :

ان الملكية من أكثر المذاهب مرونة في قبول اشتراط الزيادة في صفة النسب ، سواء كان الشرط من الرجل أو المرأة ،  
الا أن ما نلاحظه على مذاهبهم ، عدم قبولهم للشرط وأثبت الخيار ، اذا ظهر أنه من نسب مساو .

فإذا اشترط احد العاقدين في صاحبه أن يكون من قبيلة كذا ، فظهر أنه ليس من تلك القبيلة ، وإنما من قبيلة تساويها في الشرف .  
فالمالكية لا يثبتون الخيار ، اعتمادا على مساواة القبيلة التي ظهر منها للقبيلة المشروطة . ويرد على هذا :  
أن الرجل والمرأة ، وهما يشترطان قبيلة معينة في عقد النكاح ، قد يكونان اشترطا هذه القبيلة لمعان خاصة بها ، من حيث نظرهما الى القبيلة التي اشترطاها .

وذلك مثل مراعاة الرحم في قبيلة معينة ، أو توسلا لسد فتنة بين قبيلة المشتري ، والقبيلة التي اشترطها في صاحبه ، أو غير ذلك من معان ، تعليلها مصلحة صاحب الشرط ، وهو يملئ شرطه في عقد النكاح . واللجوء الى اعتبار المساواة بين القبيلة المشترطة والقبيلة التي ظهر منها الطرف الآخر يعتبر اخلافا بمثل هذه المقاصد . زيادة على ما فيه من الكذب والخش ، ومن يوافق على الشرط ، وهو يعلم أنه ليس كذلك .

فلو تعدى الملكية هذه العقبة ، لكان مذاهبهم فيما أحسب - أكثر تمشيا مع روح التشريع ، مع تلبيته لمقاصد العاقدين من هذا العقد الذي ينبغي ، بل يجب أن يكون بناؤه على الصدق وسلامة النية ، والله من وراء القصد .

مناقشة ما ذهب اليه الحنابلة ؛

لا يختلف الحنابلة في قولهم الراجح عما ذهب اليه الشافعية  
لذلك فلا حاجة الى اعادة النظر فيه .  
بيد أن الحنابلة ، في قولهم الذي اعتبروه ضعيفاً في المذهب ، قد قبلوا  
اشتراط الزيادة في صفة النسب ، اذا كان الشرط من المرأة ، وعليه فيتفق  
الحنابلة مع الأحناف ، اذا كان الشرط من المرأة . ويزيدون عليهم قبول  
اشتراط المساواة في صفة النسب ، حيث رد كل الحنفية ، وذلك فيما اذا كان  
الشرط من الرجل .

### نتيجة المناقشة

يتضح من هذه المناقشة ، أن الملكية أكثر من غيرهم في قبول الشروط الداخلة على صفة النسب رغم المؤاخذه التي ذكرناها عليهم ، وأحسب أن الملكية لو قبلوا الشرط مطلقا لكان ذلك جاريا على قاعدتهم باعتبار الخلف في شرط النسب ~~بها~~ تغريرا ممن قيل به ، وهو يعلم من ذات نفسه أنه ليس كذلك .

وأحسب أن قبول هذه الشروط مطلقا هو الذي ينهض الأخذ به سواء ظهر من قبيلة مساوية ، أو أقل ، بل وحتى أعلى من القبيلة المشترطة للمماني التي يمكن أن يقصد بها أحد الزوجين من هذا الشرط .

وهذا لك تبعه عقد النكاح ، عن مكان الغرور ، ونلجى مقاصد الماقدين فيما يهد فان اليه من هذه الشروط ، من صلة للرحم في قبيلة معينة ، أو هل لمشكلة بين قبيلة صاحب الشرط ، والقبيلة التي اشترطها أو غير ذلك ، من مقاصد وهي مقاصد - كما ترى - مرغوب فيها ، يجب أخذها بنظر الاعتبار والله الموفق .

## المبحث الثاني

شرط السلامة من العيوب التي لا تثبت الخيار من غير شرط

وهذه العيوب مثل العمى ، والعرج ، والشلل ، والقرع ، والزمانة ، وغير ذلك من كل ما يعد عيباً في العرف .

فقد يشترط أحد الزوجين أو كلاهما السلامة من العيوب مطلقاً ، وقد يأتي الشرط لنفي عيب أو أكثر على التعمين . فهل يصح هذا الشرط ، وثبت للطرف الآخر - الذي اشترطه - حق الخيار في فسخ النكاح . أم يعتبر هذا الشرط لاغياً لا قيمة له ؟ ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ، ونعرض مذاهبتهم فيما يلي :

### عرض المذاهبتين :

- ١ - يصح العقد والشرط ، فإن تخلف الشرط بطل العقد ، ذهب إلى ذلك ابن حزم ( ١ ) ، وهو قول في مذهب الشافعي ( ٢ ) .
- ٢ - يصح العقد والشرط ، فإن تخلف الشرط ، ثبت لصاحبه خيار الفسخ ذهب إلى ذلك ، المالكية ( ٣ ) ، والحنابلة ( ٤ ) ، والشافعية على الراجح

---

( ١ ) المحلى لابن حزم ، ج ١١ ، ص ٣٦٨ ، ط دار الاتحاد العربي ، سنة ،

١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م .

( ٢ ) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٣١٧ ، المذهب للشيرازي ج ٢ ، ص ٥٠ ،

روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ١٨٣ .

( ٣ ) الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الخرشى على خليل ج ٣ ، ص ٢٣٨

( ٤ ) منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ ، زاد المعاد ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

من مذ هبهم (١) .

٣ - يصح العقد ، وفسد الشرط ، ذهب الى ذلك الحنفية . (٢) .  
ويتضح من هذا العرض ، أن صحة العقد أمر متفق عليه بين هذه المذاهب  
مع هذا الشرط .

والخلافا لما هو فيما يلي :

١ - صحة الشرط . حيث ذهب الحنفية الى الفساد ، وذهب غيرهم الى  
الصحة .

٢ - أثر تخلف الشرط ، حيث ذهب ابن حزم ، وفقى وجهه للشافعية ، الى  
بطلان العقد عند تخلف الشرط . وذهب المالكية ، والحنابلة ،  
والشافعية في الراجح من مذ هبهم ، الى اثبات الخيار .

ولهذا فسوف نذكر أولاً أدلة النافين والمثبتين لصحة الشرط . ثم نقارن  
بينها . ونذكر ثانياً ، أدلة الفريقين فيما ثبت عند تخلف الشرط ، ثم  
نقارن بعد ذلك بينها ، إن شاء الله .

---

(١) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٣١٧ ، روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ١٨٣ .

(٢) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ، المبسوط ، ج ٥ ، ص ٩٨ .

أ - الأدلة لصحة الشرط ومطلانه :

استدل القائلون بصحة الشرط بما يلي :

- ١ - ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " أحق ما وفيتم به من الشروط ، أن توفوا به ، ما استحللتم به الفروج " . ( ١ )
- ٢ - ان السلامة من العيوب ، وصف مرغوب فيه ، من كلال الزوجين ، ولا يتعارض مع العقد ، فجاز اشتراطه . ( ٢ )

واستدل الحنفية على فساد الشرط بما يلي :

- ١ - ان النكاح عقد لازم ، لا يلحقه خيار ولا فسخ بعد تمامه . ( ٣ )

---

( ١ ) البخاري بفتح الباري ، ج ١١ ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) المذهب ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

( ٣ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ، المبسوط ، ج ٥ ، ص ٩٨ .



مناقشة الأدلة :

لم يأت الحنفية بدليل أصلا ، وما ذكره من أن النكاح لا يلحقه خيار ولا فسخ بعد تمامه ، هو موضع الخلاف ، فلا يصلح أن يساق للاستدلال على أن هذا القول لم يطرد في مذاهبهم ، فقد قالوا بفسخ النكاح بعد تمامه في حالة ردة أحد الزوجين . ( ١ )

وأما الأدلة التي سيقى لصحة الشرط ، فهي أدلة صالحة للاستدلال ولا غبار عليها . لذا يكون القول الراجح هو ما ذهب اليه المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، من القول بصحة شرط السلامة من الميوب . والله أعلم .

---

( ١ ) الاشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ١٢٩ .

ب - الأدلة على أثر تخلف الشرط :-

استدل القائلون ببطلان العقد بتخلف الشرط - وهم الظاهرية -  
وفى وجه للشافعية بما يلي :

- ١ - ما رواه البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أحق ما وفيتم به من الشروط ، أن توفوا به ، ما استحللتم به الفروج " . ( ١ )
- ٢ - أن التي عقد عليها غير التي أدخلت عليه ، إذ السالمة غير المعيبة فإذا لم يتزوجها ، فلا زوجية بينهما أصلا . فلا يملك الخيار في إبقائها أو ردّها . لأن إثبات الخيار فرع صحة العقد ، وهنا لم يكن عقد أصلا على المعيبة . ( ٢ )

واستدل القائلون بإثبات الخيار بتخلف الشرط بما يلي :

- ١ - أن الصفات غير معتبرة في صحة العقد ، ولهذا جاز النكاح مع عدم معرفة كل من الحاقدين أوصاف الآخر .
- ٢ - لا يفسد عقد النكاح بتخلف الشرط ، قياسا على البيع ، إذا تخلف الشرط فإن العقد لا يبطل ، وإنما ثبت الخيار لصاحب الشرط .

---

( ١ ) البخاري بفتح الباري ، ج ١١ ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ، ج ١١ ، ص ٣٦٨ ، ط ، الاتحاد العربي ، ونهاية

المحتاج ، ج ٦ ، ص ٣١٧ ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

مناقشة الأدلة :

أما الدليل الأول من أدلة ابن حزم ، وهو حديث البخارى ، فلا دلالة فيه على بطلان العقد بتخلف الشرط . بل الحديث مسوق للوفاء بالشروط التى تستحل بها الفروج ، وهذا مما لا خلاف فيه .

أما الدليل الثانى من أدلته ، فبناؤه على اختلاف المعقود عليها حيث ورد العقد على زينب السليمة ، فإذا بها زينب المعيبة .

وهذا الاستدلال فيه نظر :

١ - لأن تعيين الزوجين وقت العقد يكون بأحد وجوه ثلاثة :

أ - أن يعين ذاتا وصفة .

ب - أن يعين ذاتا لا صفة .

ج - أن يعين صفة لا ذات .

أما الوجه الثالث ، وهو تعيين أحد الزوجين أو كليهما صفة لا ذات فهذا ما لا يجوز فى النكاح أصلا ، لأن هذا سلم والسلم لا يجوز فى النكاح .

ومثل هذا ما لو لم يعين الزوجان أو أحدهما لا ذاتا ولا صفة ، ويبقى

الوجهان الأولان . تعيين الذات والصفة ، أو تعيين الذات بدون الصفة .

ولا شك أن التعيين لا يجب فى الصفة أصلا ، بل يكفى التعيين

بالذات . فلو قال ولى المرأة ، زوجتك بنتى فلانة ، وقبل الآخر ، من غير أن يعلم بأى صفة من صفاتها ، صح العقد ، باتفاق .

والخلافاً لاذن فى صورة واحدة وهى ما إذا عين الذات والصفة

فتبين أن الصفة غير موجودة ، بأن قال الزوج ، تزوجت ابنتك فلانة بشرط  
السلامة من العرج ، أو العمور ، أو غير ذلك ، فقال ولي المرأة قبلت  
أو زوجتك ، فإذا هي ، عرجاء ، أو عموراء ، أو غير ذلك .

فيقول أبو محمد ابن حزم هنا : ان من أدخلت عليه غير التي عقد  
عليها ، لأن السليمة غير المعيبة ، وهو انما عقد على سليمة ، فلم تكن المعيبة  
زوجة له أصلا ، لأن العقد لم يرد عليها .

ويقول الفريق الآخر ، من المالكية والحنفية والحنابلة والشافعية  
في قولهم الراجع ، ان التي أدخلت عليه ، هي نفسها التي عقد عليها ،  
لأن التعمين وقت العقد كان بالذات والصفة ، ولم يكن بالصفة وحدها  
فزينب التي عقد عليها بشرط أنها ليست عوراء ، هي نفسها التي تبين أنها  
عوراء ، بذاتها ، لا بالوصف المشروط ، وتختلف الوصف لا يعنى تخلف الذات  
والا لوجب معرفة الصفات قبل العقد ، ولا يقول أحد بذلك .

وعلى هذا فلا يؤثر خلف الشرط في صحة العقد ، بل يثبت به الخيار  
لصاحب الشرط . وأما قول أبي محمد رحمه الله ، ان السليمة غير المعيبة  
فذلك انما يصح فيما لو عين الصفة لا الذات ، كما في السلم ، وذلك غير  
جائز في النكاح كما ذكرنا .

وهذا يتضح لنا أن أدلة أبي محمد رحمه الله غير كافية لاثبات  
ما سيق من أجله ، وهو بطلان النكاح اذا تبين الخلف في شرط السلامة  
من الميوب .

وأما أدلة الفريق الثاني فهي سليمة لا غبار عليها ، فيكون القول  
بصحة العقد إذا تبين الخلف في الشرط هو الراجح ، وإنما يثبت لصاحب  
الشرط الخيار في فسخ العقد وامضاءه - والله أعلم .

### المبحث الثالث

#### فى اشتراط صفة من صفات الجسد

---

ونعنى بهذه الصفات ، الصفات الكمالية ، مما لا يعد خلافها عيبا  
فى المرأة أو الرجل فى عرف الناس ، كالبياض والسمر ، وسواد الشعر وشقرته  
ونزقة العين وسوادها أو صفرتها ، والطول والقصر ، وغير ذلك من الصفات  
التي قد يقدم أحد طرفى العقد على اشتراطها فى الطرف الآخر لما يجد فى  
نفسه من الميل لهذه الصفة أو تلك ، وقد أعياه البحث فى الوصول إلى  
ما يرغب فيه من توفر مثل هذه الصفات .

فإذا اشترط أحد طرفى العقد مثل ذلك ، ثم ظهر من شرط فيه  
ذلك على خلاف الشرط ، فهل يملك صاحب الشرط الخيار فى فسخ العقد ؟  
أم يبقى العقد لازما ، ويسقط حكم الشرط ؟

اختلف الفقهاء فى ذلك . وفيما يلى عرض مذاهبيهم .

عرض هذا هــب :

١ - ذهب الشافعية في الراجع من مذ هبهم (١) ، والحنابلة في قول لهم ، (٢) إلى صحة هذا النوع من الشروط ، مطلقا ، أى سواء كان من الرجل أو المرأة . فان تخلف الشرط ، بأن اشترطها جميلة فظهرت غير ذلك أو اشترطته جميلة فظهر على خلاف ما شرط فيه ، ثبت لصاحب الشرط حق الخيار ، فان شاء فسخ العقد ، وان شاء أمضاه .

ووجه هذا القول أن صفة الجمال مرغوب فيها من الجانبين فصحح اشتراطها .

٢ - ذهب الحنابلة في الراجع من مذ هبهم (٣) إلى صحة هذه الشروط اذا كانت من الرجل على المرأة ، فان كانت من المرأة على الرجل ، لم تصح ولم يكن لها الخيار اذا تخلف شرطها .  
ووجه هذا القول ، أن صفة الجمال ، انما يرغب فيها بجانب المرأة أما بجانب الرجل ، فالرغبة فيها نادرة فلم تعتبر .

- 
- (١) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، روضة الطالبين ، ج ٧ ، ص ١٨٣ فما بعدها ، المذهب للشيرازي ، ج ٢ ، ص ٥٠ .  
(٢) الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٨ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٧٣ .  
(٣) منتهى الارادات ج ٣ ، ص ٤٤ و ٤٦ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٨ و ١١١ .

٣ - وذهب المالكية (١) ، والحنفية (٢) ، الى عدم صحة هذه الشروط مطلقا ، أى سواء كانت من الرجل أو المرأة .

ووجهتهم في ذلك أن النكاح مبنى على المكارمة ، وهو مدعو للبحث عما يرقب فيه من صفة ، وتصريح الزوج أو الزوجة للرد بمثل هذه الصفات يعتبر امتحاناً لهما . فلا يصح اشتراطه .

---

(١) الدسوقي على الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٤٩، والخرشي على

خليل، ج ٣، ص ٢٣٨ - ٢٤٨، والعدوى على الخرشي، ج ٣

ص ٢٣٨ .

(٢) فتح القدير، ج ٣، ص ٢٥١، المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٩٨ .



المناقشة : \_\_\_\_\_

أ - مناقشة القول الزاجح لدى الحنابلة حيث قالوا بصحة الشرط من

الرجل على المرأة ، بخلاف المعكس : فنقول :

ان عمدة هذا القول ، أن صفة الجمال في الرجل نادرة والرغبة بخلافها في المرأة . ولهذا صح الشرط من الرجل في المرأة ، ولم يصح من المرأة في الرجل . ويرد على هذا التوجيه ما يلي :

- ١ - ان اعتبار ندرة الرغبة وكثرتها ، انما يستقيم فيما لو سكتنا عن الشرط وأحالا الى العرف ، أما عند اشتراط ما هو نادر ، فلا يقال ذلك . لأن ما كان نادرا يجوز اشتراطه ، لأن اشتراطه نص في الرغبة فيه ،
  - ٢ - ان رغبة المرأة في صفات الجمال في الرجل معروفة منذ أقدم العصور وقصة يوسف عليه السلام مع النسوة اللاتي قطعن أيديهن معروفة .
  - ٣ - أن سلف الأمة وغلفها ، قد أخذوا فيما أخذوا من معان من قولهم تعالى : " ولهن مثل الذي عليهن " ( ١ ) دعوة الزوج الى التجميل لزوجته كما تتجمل له .
- فلولم يكن جمال الرجل مقصودا ومرغوبا لدى المرأة ، لم يكن لالتقاط هذا المعنى من هذه الآية معنى .

وهذا يكون تفريق الحنابلة بين الرجل والمرأة في قبول الشرط ، في غير محله - فيما نحسب - والله أعلم .

ب - مناقشة القائلين بعدم صحة هذه الشروط مطلقا ، وهم الحنفية

والمالكية . وتكمن هذه المناقشة فيما يلي :

١ - ان قولهم : ان النكاح مبني على المكارمة ، صحيح ، ولكن المكارمة تقتضي الصدق والأمانة ، فاذا اشترط أحد الزوجين في الآخر صفة مرغوبة ، وكان من شرطت فيه هذه الصفة ، يعلم تمام العلم عدم وجودها . فقبوله للنكاح على هذا الشرط ، من أقبح الكذب وأفحشه وهو تدليس ، بل غش . ومذ لك يتبين أن من يقبل بهذا الشرط مع علمه بعدم توفره ، لا يريد بهذا النكاح المكارمة والمودة ، بل هو بسبيل المخاصمة والمشاحنة .

٢ - أما قولهم : ان الطرفين مدعوان للبحث عما يرغبان فيه ، فحيث تركا البحث ، لم يقبل الشرط منهما .

فإن هذا التوجيه <sup>على</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دعا الرجل اذا أراد أن يخطب امرأة أن ينظر منها ما يدعوه الى نكاحها ، وليس هذا خلاص بالرجل بل المرأة كذلك قياسا عليه .  
فلو صح اشتراط مثل هذه الصفات ، لما كان لهذه الدعوة من كبير فائدة .  
ونقول هنا ما يلي :

ان الدعوة للبحث ، تؤكد أن الصفات مرغوبة ، فلو لم تكن مرغوبة لما دعا اليها النبي صلى الله عليه وسلم . فاذا لم يتيسر البحث ، لسبب أو آخر كان الشرط ضائعا لما يرغب فيه كل من الزوجين في الآخر .

وانما افترضنا الشرط عند عدم تيسر البحث ، لأنه ليس من المعقول أن يكون الاطلاع على الصفة المرغوب فيها ميسورا ، ولا يتسبب للاطلاع عليها . فهو اذن قيد واقعى ، لا احترازى .  
بمعنى أن هذه الشروط ينبغى أن يقال بصحتها ، سواء تيسر البحث أو لم يتيسر .

٣ - وأما القول بأن قبول مثل هذه الشروط ، يؤدى لامتهان الانسان بالرد بعد العقد ، ففيه نظر .  
لأن الانسان رجلا أو امرأة ، اذا أراد أن يكون كريما ، وجب عليه الصدق وعدم الفش ، فحيث كذب على صاحبه وفشه وفغانه ، كان مهانا فى نفسه قبل الرد بالخيار ، ومن يهين يسهل الهوان عليه .

### نتيجة المناقشة

---

ويتضح لنا مما تقدم ، أن القول الراجح هو القول الأول من اعتبار  
الشروط الداخلة على صفة من صفات الجمال ، شروطا صحيحة مطلقا ، سواء  
كانت من الرجل أو المرأة .  
ولعدم سلامة التوجيهات التي ذكرها الحنابلة لقولهم بالتفريق بين الرجل  
والمرأة في قبول هذه الشروط .  
ولعدم سلامة التوجيهات التي ذكرها المالكية والحنفية لمذهبهما أيضا  
من عدم قبول هذه الشروط مطلقا .  
والله من وراء القصد .

#### المبحث الرابع

فى الشروط التى يستثنى بها من مقتضى  
العقد المطلق ، أو التى يزداد بها عليه  
مما لم يكن محرماً فى الشريعة

---

ونعنى بالعقد المطلق : العقد الذى لم يقترن بشرط كزواجك  
فلانة على مهر كذا ، فيقول الآخر قبلت التزويج .  
ومقتضى العقد ، ما رتبته الشارع من حقوق وواجبات على هذا العقد .  
ومثال الأمور التى قد تستثنى بها الزوجة بالشرط مما يقتضيه العقد المطلق  
اشتراطها أن لا يسافر بها من بلدها ، أو بلد كذا ، أو لا يخرجها من  
بيت أبيها ، وما أشبه ذلك .

ومثال ما تضيفه الزوجة على ما يقتضيه العقد المطلق ، اشتراطها  
أن لا يتزوج عليها ، أو أن لا يغيب عنها أكثر من كذا يوم ، فى حدود ما تحل  
الغيبوبة له عنها فى الشريعة .

ومثال ما قد يستثنى الزوج مما يقتضيه العقد المطلق ، اشتراطه  
أن يسكنها مع والديه .

ومثال ما يضيفه الزوج على ما يقتضيه العقد المطلق ، اشتراطه أن ترضع  
ولده من غيرها ، أو أن تهدى إليه هدية من مالها .  
وما أشبه ذلك .

وإذا أردنا أن نجمل ذلك في قاعدة تشمل هذه الأمور جميعها

قلنا هي :

أشترط أحد الزوجين على الآخر ما يباح له فعله وتركه من غير شرط .  
فهذا المبحث إذن ينحصر في حدود المباح ، فلا يشمل الواجب ولا الحرام .  
ومعد هذا التمهيد لهذا المبحث نأتى الى عرض المذاهب .

عرض المذهب :

- ١ - ان هذه الشروط باطلة وتبطل العقد أيضا اذا اقترنت فيه .  
ذهب الى ذلك ابن حزم رحمه الله حيث قال :  
" النكاح بشرط هبة أو بيع ، وأن لا يتسرى عليها وأن لا يرحلها  
أو غير ذلك كله ، فان اشترط ذلك في العقد فهو مفسوخ " ( ١ ) .
  - ٢ - يصح العقد ، ويبطل الشرط ، ذهب الى ذلك الحنفية ( ٢ ) ،  
والشافعية ( ٣ ) .
  - ٣ - يصح العقد ، ويبطل الشرط ، اذا لم يعلق بيمين ، فان علق بيمين  
لزمه اليمين . فلو قال ولي المرأة زوجتك بنتى فلانة على أن لا تتزوج  
عليها فان تزوجت عليها ملكت نفسها فتطلق نفسها متى شاءت ،  
فقال الزوج قبلت الزواج على هذا الشرط ، فاذا تزوج عليها ملكت  
نفسها .  
وسواء كان اليمين ، بطلاق ، أو تمليك ، أو عتق ، أو غير ذلك .  
وهذا مذهب المالكية ( ٤ ) .
- فالمالكية يتفقون مع المذهبين الحنفى والشافعى فى صحة العقد  
وطالان الشرط . الا أنهم يضيفون ، أن لصاحب الشرط أن يلزم
- 
- ( ١ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ - ٥١٧ ، ف ١٨٥٣ . وانظر ايضا  
ج ٩ ، ص ٤٩١ الى ص ٤٩٤ ، ف ١٨٤٥ . منه أيضا .
  - ( ٢ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٩٨ ، و ص ٢٥٠ .
  - ( ٣ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ، المذهب للشيرازى ، ج ٢ ،  
ص ٤٧ .
  - ( ٤ ) الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ قوانين الاحكام الشرعية ص ٢٤٢ .

الطرف الآخر عند الإخلال بشرطه بأمر آخر من طلاق أو عتق أو تطييك أو غير ذلك .

٤ - يصح العقد والشرط ، فإن أخلف من شرط عليه هذا الشرط ، ثبتت

لصاحبه الخيار في فسخ النكاح ، وهذا مذهب الحنابلة . ( ١ )

ويتضح من هذا العرض أن المالكية والحنفية والشافعية والظاهرية متفقون

على القول بإبطال هذه الشروط ،

وأن الحنابلة يتفردون بالقول بصحتها ، ولهذا أكدوا في كثير من كتبهم عند

الحديث عن الشروط ، أن القول بصحتها من مفردات مذهبهم .

ولهذا فسوف نذكر أدلة المنكرين لصحة هذه الشروط ، ثم نتبعهم —

بأدلة الحنابلة القائلين بصحتها ، ثم نناقش أدلة الفريقين لعلنا نستطيع

أن نتبين الراجح منهما .

---

( ١ ) منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ١٧٩ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ ، الفتاوى

الكبرى لابن تيمية ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ . ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص

٢٦٥ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٥٥ .



الأدلة : \_\_\_\_\_

استدل القائلون بإبطال هذه الشروط بما يلي :

- ١ - ان هذه الشروط تنافي مقتضى العقد ، ومقتضى العقد ثبت بأمر الشارع لأن الشارع رتب على العقود مقتضياتها ، فتكون هذه الشروط منافية لأمر الشارع ، وما كان كذلك كان باطلا فتبطل هذه الشروط . ( ١ )
- ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام " المسلمون على شروطهم " الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا " ( ٢ )  
وهذه الشروط تحرم الحلال من السفر والزوجة ، والزواج عليها فتكون باطلة بنص الحديث .
- ٣ - قوله عليه الصلاة والسلام " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " . ( ٣ )  
وهذه الشروط ليست في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكون باطلة بنص الحديث أيضا .
- ٤ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ( نهى عن بيع وشرط ) ( ٤ )

- 
- ( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .
  - ( ٢ ) هذا الحديث في جميع طرقة مقال ، وانما صححه الترمذي ، لروايته من وجوه متعددة . انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .  
**وقد ساق كثيرا من رواياته .**
  - ( ٣ ) البخاري بفتح الباري ، ج ٤٦ ، ص ١١٣ فما بعدها ، من عدة طرق .
  - ( ٤ ) قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ، ج ٣ ، ص ٤٧٣ : هذا الحديث ذكره جماعات من المصنفين في الفقه ، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث وقد أنكره أحمد وغيره ، وذكروا أنه لا يصرف .

والنكاح عقد كالبيع ، فيكون الشرط فيه منهيًا عنه ، وما كان منهيًا عنه لا يكون صحيحًا بل باطلاً .

٥ - ما روى عن علي رضي الله عنه في الرجل يتزوج المرأة يشترط لها دارها قال " شرط الله قبل شرطها " . ( ١ )

٦ - ما جاء عن عمر رضي الله عنه ، في رجل تزوج على عهده وقد شرط لزوجه أن لا يخرجها من دارها ، ثم أراد اخراجها ، فترافعا الى عمر رضي الله عنه فوضع عمر عن الرجل الشرط وقال رضي الله عنه " المرأة مع زوجها " ( ٢ )

٧ - قوله عليه الصلاة والسلام " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " . ( ٣ ) وهذه الشروط ليس عليها أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أمر المسلمين فتكون باطلة مردودة .

٨ - ان هذه الشروط لا تخلو من أحد وجوه أربعة لأنها : ( ٤ )

أ - إما أن تحرم الحلال .

ب - أو تحلل الحرام .

ج - أو توجب الساقط .

د - أو تسقط الواجب .

( ١ ) الترمذي بتحفة الاحوذى ، ج ٤ ، ص ٢٧٦ . بصيغة التمریض .

( ٢ ) قال الشوكاني في نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٦٢ : رواه ابن وهب بإسناد جيد ، وانظر تحفة الاحوذى شرح الترمذي ، ج ٤ ، ص ٢٧٦ .

( ٣ ) رواه مسلم ، ج ٢ ، ص ٤٢ ، باب الأقضية .

( ٤ ) اعلام الموقعين لابن القيم ، ج ٦ ، ص ٣٤٧ .

وهذه الوجوه كلها باطلة محرمة ، فالشروط التي لا تخلو من واحد منها تكون محرمة ، فتبطل ، لأن ما حرّمته الشريعة لا يكون صحيحا .

#### ب - استدلال الحنابلة بما يلي :

١ - ما رواه الشيخان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
" ان أحق ما وفيتم به من الشروط ، ما استحلتتم به الفروج " ( ١ ) .  
وهذه الشروط دخلت في عقد النكاح ، وكانت جزءا منه ، وعقود  
النكاح هو الذي يستحل به الفرج ، فكانت هذه الشروط أحق بالوفاء  
من أى شرط آخر .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام " المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل  
حراما أو حرم حلالا " وقد مر قريبا في أدلة المانعين .  
وهذه الشروط لا تحل الحرام ، ولا تحرم الحلال ، فتكون واجبة الوفاء  
بالنص .

٣ - ما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال " مقاطع الحقوق عند الشروط " ( ٢ )  
٤ - عموم الآيات والأحاديث ، التي دلت على وجوب الوفاء بالعقود والمعهود  
مثل قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " ( ٤ ) .

---

( ١ ) البخارى بفتح البارى ، ج ١١ ، ص ١٢٥ ، مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ،  
ص ٢٠١ .

( ٢ ) البخارى بفتح البارى ، ج ١١ ، ص ١٢٤ .

( ٣ ) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٧٧ - ٧٨ . وقد ذكر شيخ الاسلام  
كثيرا من هذه الآيات ، والأحاديث . ( ٤ ) المائدة آية ١ .

وقوله تعالى " وأوفوا بالعهد " (١) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : " أربع من كن فيه ، كان منافقا خالصا " ،

وعد منها " وإذا عاهد غدر " (٢) .

هـ - ان هذه الشروط لم يرد من الشارع نهى عنها ، وهى ليست من باب

المبادات ، والأصل فى مثل ذلك الصحة ، لا البطلان . (٣) .

تلك هى أدلة الفريقين ، المنكرين لصحة هذه الشروط ، والمثبتين لها .

ولعلنا بعد أن جمعناها ، نوفق فى مناقشتها ، لأن الخلاف فيها شديد ،

ولا تنحصر آثاره فى باب النكاح ، بل فى أغلب أبواب المعاملات ، أو جميعها .

---

(١) الاسراء ، آية " ٣٤ " .

(٢) رواه مسلم ، ج ١ ، ص ٣٢ ، باب الايمان .

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ج ٣ ، ص ٤٨٣ .

المناقشة :

١ - مناقشة أدلة القائلين بإبطال هذه الشروط :

أما الدليل الأول ، وهو منافاة هذه الشروط لمقتضى العقد ، ففيه نظر  
تبينه فيما يلي :

١ - يقال ما المراد بمنافاة هذه الشروط لمقتضى العقد ، فان ذلك يحتمل  
أحد أمرين :

أ - أن يقال ان هذه الشروط تنافى مقتضى العقد مطلقا .

ب - ان يقال ان هذه الشروط تنافى مقتضى العقد المطلق .

فان أرادوا الأول وهو أن هذه الشروط تنافى مقتضى العقد مطلقا  
أى فى أى صورة وقع العقد ، فلا يسلم لهم .

لأن العقد المقترن بشرط ، صار الشرط جزءا منه ، لدخوله ضمن الإيجاب  
والقبول ، فلا يقال ان هذا الشرط يخالف مقتضى العقد لأن العقد  
مشمول عليه فكيف ينافية . بمعنى أن ولى الزوجة اذا قال زوجتك بنتى  
فلانة بشرط أن لا تسافر بها من بلدها ، فقال الزوج قبلت الزواج .

صار مقتضى هذا العقد ، الزواج المشروط ، وليس الزواج المطلق  
فلا يعقل ان أن يكون الشرط المقترن بالعقد مخالفا لذلك العقد  
لأن العقد مشتمل على هذا الشرط .

وان أرادوا المعنى الثانى وهو منافاة هذه الشروط لمقتضى العقد  
المطلق ، أى الذى لم يقترن بشرط .

فيقال ان كل شرط كذلك ، لأن المطلق غير المقيد . وقد قالوا بصحة  
الشرط اذا دخل على المهر كأن يشترط ولى المرأة أن يكون المهر  
من نقد معين ، أو عين موصوفة أو غير ذلك .

وهذا الشرط يخالف مقتضى العقد لو كان مطلقاً .

ثم يقال لا يضر هذه الشروط متافاتها لمقتضى العقد المطلق ، لأن

الكلام فى عقد مقيد لا فى عقد مطلق .

وهذا يتضح أن هذا الدليل لا يؤدى الى المطلوب من ابطال هذه الشروط فلا يصح الاعتماد عليه .

أما الدليل الثانى وهو حديث " المسلمون على شروطهم " الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً .

فمن العجيب أن الذين يبطلون هذه الشروط ، والذين يصححونها ، يتواردون فى الاستدلال على هذا الحديث . فما هو وجه الحق فى هذا ؟

يقول النبى صلى الله عليه وسلم فى صدر هذا الحديث :

" المسلمون على شروطهم " .

وهو نص فى أن هناك أموراً إنما تجب بالشرط ، من حيث أنه شرط ، وهم ————  
نستبعد أن يكون المراد من صدر الحديث ، تلك الأمور التى يقتضيها العقد المطلق ، اذا ورد عليها الشرط . لأن الشرط حينئذ لم يكن منشأً لأى التزام بل هو مؤكّد لا غير .

وكذلك حمل صدر الحديث على شروط من أخرى غير ما استثناه النص

لأنه يكون تخصيصاً بدون مخصص ، ولا يجوز فى الشريعة .

ولا استثناء إنما جاء لنوعين فقط هما :

١ - الشروط التى تحرم الحلال .

٢ - الشروط التى تحل الحرام .

فإن يكون من الواجب على المسلمين ، الالتزام بشروطهم ، إلا إذا  
أحلت هذه الشروط ما هو محرم بالشرع ، أو حرمت ما كان حلالا .

ولكن كيف يحرم الشرط الحلال .

يقول الذين أبطلوا هذه الشروط ، ان ولي المرأة إذا اشترط على الزوج أن لا  
يسافر بها من بلدها ، أو أن لا يتزوج عليها ، فقد اشترط تحريم الحلال ، من  
السفر بالزوجة ، أو الزواج عليها ، لأن السفر بها والزواج عليها كان حلالا قبل  
الشرط .

ويقال هنا أولا :

ان القائلين بصحة هذه الشروط ، لم يقولوا بوجوب الوفاء بها ، وإنما قالوا  
باستحباب ذلك ، فان لم يف بشرطه ، ثبت للزوجة الخيار في فسخ النكاح .  
وبهذا لا يكون الشرط قد حرم الحلال ، بل جعله مندوبا بالتزامه له .

وهذا ما لم يستثنه النص ، فيكون مشمولا بصدور الحديث .

ويقال ثانيا : :

ان الشرط لا يكون محرما للحلال بمجرد الالتزام بتركه ، فترك المباح  
شيء ، واعتقاد تحريمه شيء آخر .  
فإذا التزم الزوج لزوجته أن لا يتزوج عليها ، فليس معنى هذا أنه قد اعتقد  
تحريم ذلك . والمسلمون جميعا ، وفي جميع عصورهم ، يلتزمون ترك بعض  
المباحات ، إما مروة ، أو تعففا ، أو لغير ذلك من أسباب ولم يقل احد عن  
هؤلاء ، انهم قد حرموا الحلال .

وكذا يقال في اباحة الحرام من ايجاب ما لم يجب ، بالتفريق بين الالتزام

بعمل معين ، وبين ايجابه ، ولا يجوز الخلط بين هذه الأمور ولا لعدد كل ملتزم  
لنافلة ، أو عمل مباح ، أنه قد أوجبه ، وإيجاب ما لم يجب في الشريعة حرام شرعا .  
أو كل من التزم ترك مباح ، أنه قد حرم الحلال ، وتحريم الحلال منهي عنه ،  
فيكون هذا الالتزام منهي عنه فيحرم .

وهذا يؤدي الى نتائج خطيرة لا تحمد عقباها .

وما أشبه هذه الشروط بالنذر ، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم " من  
نذر أن يطيع الله فليطع ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصى " . ( ١ )  
ولا شك أن عصيانه سبحانه إما بتحريم حلال ، أو إباحة حرام .  
ولو فسرنا إباحة الحرام وتحريم الحلال بما فسر به الذين ذهبوا الى إبطال  
الشروط بالحديث الاول ، لما صح كثير من أنواع النذور .

ولا يقال هنا : ان الشارع قد أبطل الالتزام ببعض المباحات اذا لم تكن  
طاعة كالوقوف بالشمس ، وما أشبه ذلك ، لأن النذر قريبه ، فلا يكون الا بطاعة  
من فعل مندوب ، أو واجب ، أو ترك حرام أو مكروه أو ما هو قريب من ذلك .

٣ - وحتى لو قلنا : ان هذه الشروط توجب ما لم يجب بالشرع ، أو تحسرم  
ما كان مباحا قبلها فلا مانع من ذلك ، ان العقود والشروط ، أسباب  
جعلها الشارع بيد العبد ، فالمال المملوك لشخص ، لا يحق لغيره أن  
يتصرف فيه الا بإذنه ، وهو عليه حرام قبل هذا الاذن ، فاذا أذن له في  
التصرف ، أو هداه له ، أو باعه إياه ، فقد تصرف بالسبب الذي أباحه  
الشارع له ، فجعل ما كان حراما على غيره حلالا لهذا الغير . وجعل



ما كان حلالا له حراما عليه .

وهذه جميع الحقوق والشروط ، بل وجميع الاسباب لا تخرج عن هذا المعنى فلا يصح حمل الاستثناء على ذلك .

وأحسب أن المعنى الذى يصح حمل الاستثناء عليه ، فى معنى الحلال والحرام ، هو ما كان حلالا أو حراما بالوضع ، ولم يجعل للعبد فيه مدخل لمباشرة الأسباب .

فمثال الشرط الذى يحل الحرام على هذا المعنى ، أن يشترط عليها مخالطة الرجال أو عدم الصلاة أو غير ذلك .

ومثال الشرط الذى يحرم الحلال ، أن يشترط عليها أن لا تأكل الا كذا أو لا تلبس الا كذا من أنواع الألبسة أو غير ذلك من المباحات .

وهذا يكون الحديث دليلا على صحة هذه الشروط لا على بطلانها والله أعلم .

وأما الدليل الثالث من أدلة القائلين بابطال هذه الشروط ، وهو

حديث " كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل " .

فيقال ان المقصود بكتاب الله ، هو شرعه الذى شرعه بكتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، لأن ما جاء بالسنة ملحق بما جاء بالكتاب ، وقد جاءت السنة بصحة هذه الشروط ، بل وعمومات الكتاب العزيز من الأمر بالوفاء بالعقود والعهود وتحريم الخيانة والغدر .

فلا يقال ان هذه الشروط مخالفة لكتاب الله . بل ان النبى صلى الله عليه وسلم قد جعل الشروط الواردة فى عقد النكاح هى من أحق الشروط بالوفاء سواء كانت

على الزوج أو على الزوجة .، كما مر بنا في أدلة الحنابلة .

وعمل الحديث على الشروط الداخلة على ما يقتضيه العقد ، يفقد الحديث قيمته التشريعية ، ويجعله غير منشئ لأى حكم أصلا .

على أن الحديث جاء لبيان أحق الشروط بالوفاء ، هكذا بصيغة التفضيل ومعنى هذا أن هناك شروطا يجب الوفاء بها ولكن الوفاء بالشروط فى عقد النكاح الذى يستحل به الفرج أحق وأولى .  
فكيف يقال إذن لا يصح من الشروط إلا ما وجب بمقتضى العقد ، وما وجبه الأحقية بالوفاء بين الشروط إذا لم تصح إلا فيما يقتضيه العقد ؟

وأما الدليل الرابع ، وهو القياس على البيع ، ففيه نظر من وجهين :  
الوجه الأول : أنه قياس على المختلف فيه فلا يصلح حجة ، لأن الحنابلة يقولون بصحة الشرط فى البيع .

الوجه الثانى : أن حديث تحريم البيع مع الشرط ، مع ضعفه ، معارض بأدلة لو انفرد الواحد منها لكان أقوى منه ، فكيف بها مجتمعة .

وأما الدليل الخامس : وهو أثر على رضى الله عنه ، فلا يصلح حجة ، لأن المسائل المختلف فيها ، لا يصح الاحتجاج لها بقول أحد غير الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وأما الدليل السادس : وهو الرواية عن عمر رضى الله عنه ، ففيها نظر من وجهين :

١ - أن قول الصحابي فى المختلف فيه لا يكون حجة باتفاق .

٢ - ان عمرو بن لوط الله عنه اختلف عنه فى صحة الشروط ، فروى عنه أنه قال بصحتها وروى عنه أنه أبطلها ، ولو سلم تعادل الروايتين لوجب اطراحهما فكيف ورواية القول بصحة الشروط رواها البخارى كما مر بنا فى أدلة الحنابلة .

#### وأما الدليل السابع :

وهو حديث " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " فيقال ان المخالفين الذين يذهبون الى صحة هذه الشروط يقولون ان قبول هذه الشروط من أمر الاسلام وشرعه ، وهذا هو الموضع الذى حصل فيه الخلاف ، فلا يصح الاحتجاج بهذا الحديث لواحد من القولين .

#### وأما الدليل الثامن :

~~وهو حديث~~ وهو عدم غلوا الشرط من احتمالات أربعة وكلها محرمة لأن الشرط إما أن يعزم الحلال أو يحلل الحرام أو يوجب الساقط أو يسقط الواجب ، فقد أجبنا عنه فى مناقشة الدليل الثانى فلا حاجة لنا بالعودة اليه .

وهذا تكون أدلة القائلين بإبطال هذه الشروط غير سليمة لأنها لا تخلو من ضعف فى المدلول أو السند - والله أعلم .

#### ب- مناقشة أدلة الحنابلة :

ليس لدينا ما نعترض به على ما استدل به الحنابلة لصحة هذه الشروط ولا ما نناقش فيه . فأنى أحسب أن أدلتهم سليمة موصلة الى المطلوب من صحة هذه الشروط - والله أعلم .

### نتيجة المناقشة

---

ومن هذه المناقشة يتضح لنا رجحان ما ذهب اليه الحنابلة من القول بصحة هذه الشروط . وهذا يأخذ العاقدان حريتهما في تحديد موافقتهما مما يوجبه العقد المطلق ، فيدخلان في هذه العلاقة الزوجية على بينة ، وعن اطمئنان لما يرغبان فيه أو يرغبه كل واحد من الآخر .

وهذا تكون الشريعة الاسلامية ، قد أعطت للارادة الانسانية حريتهما في تكييف العقد من حيث مقتضاه ، مما يجعلها شريعة لا تساق في هذا الاتجاه ، بله أفضلية السبق - والله من وراء القصد .

## الباب الثاني

في الشروط الفاسده

---

وتحتة فصلان

الفصل الاول : في الشروط الفاسدة التي تبطل العقد .

الفصل الثاني : في الشروط الفاسدة التي لا تبطل العقد .

---

## الفصل الأول

في الشروط الفاسدة التي تبطل العقد

---

وتحت مباحث

- المبحث الأول : في شرط التوقيت .
  - المبحث الثاني : في نكاح المحلل .
  - المبحث الثالث : في النكاح المعلق على شرط .
  - المبحث الرابع : في النكاح بشرط الخيار .
  - المبحث الخامس : في نكاح الشفار .
  - المبحث السادس : في شرط نفى الحل .
-

## المبحث الأول

ففي شرط التوقيت

---

وتحتة ثلاثة مطالب

المطلب الاول : في نكاح المتعة .

المطلب الثاني : في النكاح المؤقت .

المطلب الثالث : في نية التوقيت .

---

## المطلب الأول

### في نكاح المتعة

المتعة : بضم الميم وكسر هاء ، اسم للتمتع ، كالمتاع ، فيقال : فلان أصاب  
متعته من كذا ، اذا تمتع به . ( ١ )

هذا من حيث اللفظة .

وأما في الشرع فلها عدة معان ، منها : متعة الحج ، ومتعة المطلقات ، وتمتع  
الرجل من امرأة الى أجل . ( ٢ )

والمقصود في بحثنا هو المعنى الثالث من معاني المتعة التي ذكرناها .  
وعرفها جمهور الفقهاء بأنها : النكاح الى أجل ، سواء كان بلفظ المتعة ، أو  
بلفظ النكاح والتزويج . ( ٣ )

فمدار المتعة عند هم ، انما هو ذكر الأجل .

وذهب زفر الى أن المتعة ، ما وقع فيها المقد بلفظ أتمتع وأستمع وكل ما اشتمل  
على مادة " م ، ت ، ع " .

فان جاء المقد بغير لفظ أتمتع ، وما اشتمل على مادة " م ، ت ، ع " كان نكاحا

---

( ١ ) ترتيب القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٢٠٠ .

( ٢ ) قوانين الاحكام الشرعية ، ص ٢٣٣ .

( ٣ ) الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، اسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٨٧ ،  
المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، المهذب للشيرازي ، ج ٢ ،  
ص ٤٦ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٧٩ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ،  
ص ١٤٢١ ، المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٩ ، ف ١٨٥٤ .



موقتا ولم يكن متعه . ( ١ )

وقد حاول بعض الحنفية ذكر فروق بين نكاح المتعة ، والنكاح الموقت بأن المتعة ، لا يشترط فيها شهود ، ولا تعيين المدة ، ويجب أن يكون عقد ها بلفظ يشتمل على مادة " م ، ت ، ع " .  
وبأن النكاح الموقت يشترط فيه تعيين المدة ، والشهود ، ويجب أن يكون بلفظ ينمقد به النكاح الدائم . ( ٢ )

ويرد على هذا التفريق : أن الصحابة رضی الله عنهم لم يرد عنهم أنهم كانوا يلتزمون في نكاح المتعة ، التعاقد بلفظ المتعة أو ما اشتمل على مادة " م ، ت ، ع " . وليس معنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالمتعة أن يتعاقدوا بهذا اللفظ خاصة . وكذلك بالنسبة لتعيين المدة ، فلا حديث التي تحدثت عن الرخصة بالمتعة ذكرت الأجل كما سنرى عما قريب ، والأجل متى أطلق قصد به الأجل المعين ، لا مطلق الأجل ، لأن المطلق يجب حمله على فرد الكامل ، وهو هنا الأجل المعين لا المجهول .

وأما الشهود ، فلم يأتي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرهم أَوْ رخص لهم ، بالتعاقد في نكاح المتعة بغير شهود ( ٣ ) ، على أن من الفقهاء من لم يشترط الشهود في النكاح الدائم ، واكتفى بالإعلان . فلمعل

---

( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، تبين الحقائق

ج ٢ ، ص ١١٥ ، والبحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

( ٢ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

( ٣ ) قارن بفتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وتبين الحقائق

ج ٢ ، ص ١١٥ .

الروايات من بعض الصحابة رضى الله عنهم التى لم تذكر شهودا فى نكاح المتعة  
انما كان مستند هذا البعض الاكتفاء بالاعلان عن الأشهاد .

وهذا يتضح لنا أن النكاح الموقت فرد من أفراد نكاح المتعة ،  
وأنه متى ذكر الأجل كان نكاح متعة ، سواء جاء بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم  
مقامهما ، أو جاء بلفظ المتعة ، أو ما يقوم مقامه . ( ١ )  
ويكون تعريف الجمهور لنكاح المتعة بأنه النكاح الى أجل ، هو لتعريف  
الراجع . والله أعلم .

ولم يختلف الفقهاء من أهل السنة فى نسخ نكاح المتعة ، ولا فى  
وجوب فسخه اذا وقع ، وإن طالت المدة على هذا النكاح ، وإن ولدت الأولاد . ( ٢ )

- 
- ( ١ ) انظر المرجعين السابقين ، ومدايع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ .  
( ٢ ) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الخرشى على مختصر خليل ، ج ٣ ،  
ص ١٩٦ ، أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٨٧ - ٨٨ ، والحدوى على كفاية  
الطالب ، ج ٢ ، ص ٤١ ، المدونة الكبرى لمالك ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .  
شرح المنهاج : المحلى ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، والتحفة ، ج ٧ ، ص ٢٥٤ ،  
المفنى ، ج ٣ ، ص ١٤٢ ، النهاية ، ج ٦ ، ص ٢١٤ ، وكذلك المذهب  
للشيرازى ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، ولأم للشافعى ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .  
كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨١ ،  
المفنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٤ ، الكافى  
فى مذهب احمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ . العناية وفتح القدير ، ج ٣ ، ص ٢٤٦ ،  
المبسوط ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٧٠ ، بدائع  
الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ ، تبیین الحقائق ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، البحر  
الرائق ، ج ٣ ، ص ١١٥ ، المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٩ ، ف ١٨٥٤ .

وإذا كان هناك من رواية عن بعضهم ، فإنها لا تخرج <sup>عن</sup> أن تكون ضعيفة  
أو مهملة ، أو قيل بالرجوع عنها . ( ١ )

وذهب الشيعة الإمامية ، إلى جواز نكاح المتعة ( ٢ ) بل قد يميلون  
إلى التأثيم بتركها ، فقد ذكرنا أن المسلم لو حلف بين الركن والمقام أن لا  
يتمتع فعليه أن لا يبر بهذه اليمين ، بل يجب عليه أن يتقنع ( ٣ ) . وقد بنوا  
على جواز نكاح المتعة ، فروا يقشمر جسد المؤمن منها ، وتأله لله لو عمل  
المسلمون بالمتعة كما يريدوا الإمامية ، لما استطعت أن تطمئن على شرف  
فتاة بكر ، فضلاً عن غيرها ، ولتفشى الفساد بين الشباب والشابات تفشى النار  
في المهشيم . ( ٤ )

نسأل الله السلامة لأعراضنا ولأعراض المسلمين من ذلك - آمين .

---

( ١ ) الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٥ ،  
ص ١٣٣ .

( ٢ ) شرائع الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ ، المختصر النافع ، ص ٢٠٧ .

( ٣ ) انظر وسائل الشيعة ، ج ١٤ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ = ٤٤٥ ،  
ونسبوا إلى أبي عبد الله أنه سئل عن هذه اليمين فقال رحمه الله " تمتع  
والله لئن لم تطع الله ، لتعصينه " .

( ٤ ) إذا أردت التأكد مما ذكرناه ، فانظر : شرائع الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ ،  
المختصر النافع ، ص ٢٠٧ فما بعدها ، وسائل الشيعة ، ج ١٤ ، ص  
٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ ، والمسالك ، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

الأدلة :  
\_\_\_\_\_

استدل جمهور أهل السنة ، على نسخ نكاح المتعة بأدلة كثيرة ، نذكر

منها ما يلي :

١ - ما اتفق عليه الشيخان عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم "نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن أكل لحوم الحمير الأنسية"<sup>(١)</sup>  
روى هذا الحديث من عدة طرق ، وروايات متقاربة ، وهو نص في تحريم  
المتعة .

وهذه الرواية من أكبر ما يستدل به على الإلزامية في تحريم المتعة لأنها  
وردت عن علي رضي الله عنه ، وفي مصادر الإلزامية أنفسهم . (٢)

٢ - ما رواه الربيع بن سبرة عن أبيه قال "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نرجع منها حتى نهانا  
عنها" . (٣)

٣ - وفي رواية له أيضا قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة  
وقال : ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ، ومن كان أعطى  
شيئا فلا يأخذه" . (٤)

وما كان حراما إلى يوم القيامة ، فهو مأمور من ادعاء النسخ بعد ذلك .

---

(١) البخاري بفتح الباري ، ج ١١ ، ص ٧١ ، مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ،  
ص ١٩٠ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج ١٤ ، ص ٤٤١ .

(٣) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٨٩ .

(٤) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٩٠ .

٤ - وفى رواية للربيع أيضا أن أباه حدثه : انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انى كنت أذنت لكسم فى الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا " ( ١ )

وفى هذا الحديث ، التصريح بالناسخ والمنسوخ والنص على التحريم الى يوم القيامة . وأمره صلى الله عليه وسلم لمن كان تحته امرأة يستمتع بها قبل هذا التحريم ، أن يخل سبيلها ، ولا يأخذ مما آتاها شيئا .

واستدل الامامية بما يلى :

١ - قوله تعالى : " والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيمًا " . ( ٢ )

وجه الدلالة فى هذه الآية من ثلاثة أوجه :

أ - ان الله سبحانه ذكر الاستمتاع ، ولم يذكر النكاح ، والاستمتاع والتمتع واحد .

ب - ان الله جل جلاله أمر بإيتاء الأجر ، والأجر انما يقال فى الاجارة لا فى النكاح ، فدل أنها مستأجرة ، وذلك انما يكون فى نكاح المتعة لا فى النكاح الدائم .

---

( ١ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٨٦ .

( ٢ ) سورة النساء آية ٢٣ .

ح - أمر الله في هذه الآية بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع ، وذلك يؤكّد أن المراد به الاجارة ، لأن المؤجر انما يستحق الأجر من المستأجر بعد استيفاء المنفعة . ولو أراد بالأجر هنا المهر لم يصح ذكر الأجر بعد الاستمتاع ، لأن المهر يجب بالعقد لا بالاستمتاع ولا بعده . ( ١ )

٢ - قراءة ابن عباس رضي الله عنه ، حيث قرأ هذه الآية هكذا " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى " . ( ٢ )

٣ - ان نكاح المتعة ثبتت ابا حته بالا جماع ، ثم وقع الخلاف في نسخه وتحريمه ، وما أن ما دل عليه الاجماع قطعي الثبوت فلا يمكن التحير لنسخه وتحريمه بأمر ظني مختلف فيه . فثبتت ابا حته . ( ٣ )

٤ - لو كان النسخ لنكاح المتعة ثابتا ، لم يصح عمر - رضي الله عنه - بأنه هو الذي حرمها . ( ٤ )

---

( ١ ) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

( ٢ ) وسائل الشيعة ، ج ١٤ ، ص ٤٣٨ .

( ٣ ) نيل الاوطار ، ج ٦ ، ص ١٥٧ ، سبل السلام ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

( ٤ ) وسائل الشيعة ، ج ١٤ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

مناقشة الأدلة :

أ - مناقشة أدلة الجمهور في نسخ نكاح المتعة :

١ - قد يرد على أدلة النسخ لنكاح المتعة ، أن هذه الأدلة ، تقتضي أن يكون نكاح المتعة ، قد اعتوره الاباحه والنسخ ، أكثر من مرة ، وهذا غير مألوف في الشريعة .

ويجاب عن هذا من وجهين :

الوجه الاول : أن نكاح المتعة جاء استثناء على القاعدة ، وذلك أن الأصل في النكاح أن يكون مؤبدا غير مؤقت ، فرخص به للضرورة . ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيزه في الأسفار والنفرات عند عروض الضرورة أو الحاجة ، ( ١ ) وما كان استثناء ورخصة يتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره . من حيث ألفته وعدم ألفته .

الوجه الثاني : ان نكاح المتعة لم يتكرر نسخه واباحته . لأن الروايات التي تفيد تكرار النسخ في ظاهرها يمكن حملها على إحدى طريقتين :

الطريقة الاولى : هي أن النسخ انما وقع يوم خيبر ، وما جاء في غزوة الفتح ، كان لتأكيد التحريم ، ليعلمه من لم يكن علمه ، ولينتشر هذا التحريم بعد أن أذيع في هذا الجمع الصغير من الناس . وقد يرد على هذه الطريقة ، أن الروايات لا تحتطها ، ولكنها صحيحة ثابتة وفيها : أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بالمتعة عام الفتح

---

( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ .

ثم نهى عنها .

ويمكن التخلص من هذا الایراد ، بأن الذين رَووا اذن النبی صلی الله عليه وسلم فی المتعة طام الفتح ، كانوا لم یسموا التحريم يوم خيبر فتوهموا بقاء الاذن اعتقادا على ما شاهدوه من تمتع بعضهم فی هذه الخزوة .

الطريقة الثانية : وهی أن النسخ انما وقع طام النتح ، ورواية مسلم عن علی رضی الله عنه فی تحريمها يوم خيبر ، وقع فیها خطأ من بعض الرواة ، بدلیل أن رواية علی رضی الله عنه رواها أحمد فی مسنده بسند صحيح علی غیر هذه الطريقة ، فقد جاءت هكذا : " ان رسول الله صلی الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، وحرم متعة النساء " . ( ١ )

وفی لفظ " حرم متعة النساء " ، وحرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر " ( ٢ ) فكان علی رضی الله عنه یحتج علی ابن عباس فی تحريم المتعة وتحريم لحوم الحمر الأهلية ، فلما ساق علی رضی الله <sup>عنه</sup> المسألتين ، ظن بعض الرواة أنها حرما يوم خيبر ، والصحيح أن المتعة انما حرمت طام الفتح والذي حرم يوم خيبر انما هو أكل لحوم الحمر الأهلية .

قال ابن القيم بعد أن ذكرهاتين الطريقتين " وهذه - أي الطريقة الثانية - أصح الطريقتين .

( ١ ) زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ١٥٨ .

( ٢ ) نفس المصدر .

( ٣ ) نفس المصدر .



وانما كانت الطريقة الثانية أصح من الاولى - فيما أحسب - لأن رواية  
سيرة عند مسلم ، لا اختلاف فيها ، وقد جاء فيها : تحريم المتعة الى يوم  
القيامة ، وتعيين عام الفتح لهذا التحريم .

وانما الاختلاف ، وقع في رواية علي رضي الله عنه ، حيث جاء فيها عند  
مسلم : أن التحريم كان يوم خيبر ، وعند احمد ، لم تذكر وقتا للتحريم ، فكان  
الأخذ برواية علي عند احمد أولى لأنها لا تتعارض مع رواية مسلم عن سيرة ،  
وتقتضى على مشكلة تكرار النسخ من أساسها - والله أعلم .

٤- قد ذكرنا في أدلة الجمهور ، أن رواية علي رضي الله عنه في تحريم المتعة  
قد جاءت في مصادر الشيعة أنفسهم ، وبما أنهم لا يقولون بتحريم نكاح  
المتعة ، أجابوا عنها بأنها انما رويت في مصادرهم ، وعلى لسان روايتهم ، من  
باب التَّقيَّة في الرواية . ( ١ )  
وفيماء أجابوا به نظر من وجوه :

الوجه الاول : ان الذين رَووا هذه الرواية ، لم يبينوا لأحد أنهم انما رَووا  
ما رَووا من تحريم المتعة ، تقيَّة ، ان لو بينوا ذلك ، لنقل عنهم ، وكذلك لا توجد  
قرائن ، توجب الحمل على التقيَّة ، بل القرائن تدل على عكس ذلك ، فهذه كتبهم  
محشوة بالمظالم ، وتزييف الأخبار ، والصاق التهم على أعز نفر آمنوا بالله ورسوله  
صلى الله عليه وسلم ، وهم أصحاب رسول الله ، بل وأمهات المؤمنين ، وشيوخهم  
على الجحطة ، الى غير ذلك مما هو موجود في كتبهم ، فكيف يستسيغ عقل عاقل  
أن يروى رواية الرافضة ، تحريم المتعة ، وعن امام أهل البيت - علي رضي الله عنه -  
تقيَّة ، ثم يحملون بجانب ذلك كل تلك المظالم .

الوجه الثانى : انما يمكن المصير الى التقية ، لو أن الراوى سكت عن

رواية اباحة المتعة ، مخافة سطوة سلطان جائر ، أو وعد و قاهر ، أما

أن يقدم الى رواية التحريم ، فذلك ما لا يعقل ، اللهم الا أن يدعوا مباشرة

الاكراه على هذه الرواية ، ولن يجدوا اليه سبيلا .

انما

الوجه الثالث : ثبت أن الذين رووا رواية التحريم عن على رضى الله عنه

لم يكونوا تحت اكراه مباشر ، فلا يخلو حال هؤلاء عن أحد أمرين :

الأول : أن هؤلاء الرواة رووا ما رووا من رواية التحريم لنكاح المتعة

عن على رضى الله عنه - مع مخالفة هذه الرواية لما عرف عن شيعتهم ، اتقاء

غضب الله ، وتصديقا لرسوله صلى الله عليه وسلم ، ونصحا لهذا الامام الكريم ،

وقد ألصق به المنتسبون اليه مثل هذه الجهالة .

والثانى : أن يقال : ان مثل هؤلاء الرواة ، انما رووا ما رووا ، تزلفا

للحكام وسمعا الى مرضاة المخلوق ، بغضب الخالق ، والنظر الى الدنيا قبل

الآخرة ،

فان اختاروا الأول - وهم لم يختاروه - فحبذا موافقة الاسلام والمسلمين

وان اختاروا الثانى ، وجب عليهم أن ينفضوا أيديهم من مثل هؤلاء

الرواة ، ومن جرى على مثل صنيعهم ، فان صنعوا فأحسب أن أمور الخلاف ستتحصر

فى قليل من الجزئيات ، التى لا يكبر خطرهما ، ولا يعم شرها . والتى لن تجد

سبيلا الى شق الصف الاسلامى بمون الله .

الوجه الرابع : ان القول باحتمال التقية فى الروايات ، ولأتفه الأسباب ،

يجعل الرافضة يختارون ما روى عن أئمة ال البيت رضى الله عنهم -

وقد حصروا طريق معرفة الاسلام عليهم - ما يحلو لهم ، بالهوى حيناً ، وبالتحصب  
الأعمى أحياناً أخرى ، وهذا مما يبرأ منه العقل السليم ، والخلق المستقيم ،  
بله أن يرضى به الدين ، وقد أنزله الله رحمة للعالمين .

### الوجه الخامس :

ان الروايات التي تتفق عليها المصادر المعتمدة لدى المسلمين على  
اختلاف طوائفهم ونحلهم ، كان الاولى أن تجعل في مقدمة ما يعتمدوه في  
دينهم ، اذا أرادوا النصح لأنفسهم ولدينهم ، أما الاقدام عليها بالتشكيك  
واختراع الاهتلالات الموهومة ، فذلك دليل الزيف والخذلان نسأل الله  
السلامة .

### ب - مناقشة أدلة الشيعة والاطمية :

أما استدلالهم بقوله تعالى " فما استمتعتم به منهن . . . الى آخر  
الآية " فيرد عليه ما يلي :

أولاً : ان سياق الآية الكريمة لا يدل على المتعة بل على النكاح الدائم ، ذلك  
أن الآية التي قبلها ، كانت لذكر المحرمات من النساء ، ثم أكما سبحانه الحديث  
عن المحرمات في هذه الآية فقال سبحانه " والمحصات من النساء . . . " فكان المراد  
من المحصات ذوات الأزواج ، بدليل استثناء المطوكات منهن ، ثم ذكر جل جلاله  
ما يحل من النساء بقوله " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين  
غير مسافحين " فدل أن ما نبتغيه بأموالنا ما أحل الله ، انما هو النكاح الدائم  
لأنه هو الذي يثبت الاحصان ، لا نكاح المتعة ، وبذلك يكون اسم الفاعل محصنين -  
جارياً على بابه من ايقاع الفعل من الفاعل على المفعول ، ويكون الانتقال الى

صيغة اللفظة بعد ذلك في قوله تعالى "غير مسافحين" دليلا آخر على ما ذهبنا إليه ، ان في النكاح يحصن الزوج وزوجته ، وفي غيره كأن العمل يكون مشتركا يسافحها وتسافحه .

وبذلك يكون معنى قوله تعالى "فما استمتعتم به منهن" "فما نكحتم منهن" ، بقريئة ذكر الاحصان في أول الآية ووسطها - ( ١ ) بسكون السين - على المعنى الذي بيناه .

ويكون العدول عن لفظ النكاح الى لفظ الاستمتاع ( ٢ ) ، من باب هـ الرجال على احصان النساء ، بذكر حفظهم منهن ، من التمتع بهن ، ليقدموا على احصانهم بتشوف .

ويؤيد ارادة النكاح الدائم أيضا قوله تعالى بعد هذه الآية مباشرة "ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمنكم من فتياتكم المؤمنات" ( ٣ ) فلو كان المراد من قوله تعالى "فما استمتعتم" نكاح المتعة ، لما كان للارشاد الى نكاح المؤمنات عند عدم الطول من معنى ، ان نكاح

- 
- ( ١ ) القاعدة في معنى كلمة "وسط" أن السين اذا كانت متحركة كان معناها ساكنًا كمركز الدائرة مثلا . أما اذا كانت السين ساكنة كان معناها متحركًا ، فأى نقطة في داخل الدائرة يقال لها وسط الدائرة بسكون السين ، أما وسط بالفتح فلا يقال الا للمركز . **أنظر المصباح المنير** .
- ( ٢ ) الاحصان والاستمتاع ، كل منهما يشترك فيه الرجل والمرأة ، وجاء هكذا على التوزيع ، ليكمل استيعاب الحفظ بأخصر وجه ، مع مراعاة المقام فيمن يذكر معه كل منهما ، وهذا من بلاغة القرآن وأعجازه .
- ( ٣ ) الممتحنة آية ، " . ١ " .

الاماء يحتاج من المال أكثر مما يحتاجه نكاح المتعة .

ثانياً : ان الحق جل جلاله ذكر الاستمتاع بعد ذكر المحرمات من النساء ، ولا يرتضى طاقلاً ، أن يكون كتاب الله يذكر نكاح المتعة بعد ذكر ما حرم الله من النساء ويترك ذكر النكاح الدائم ، وهو النعمة التامة ، من الله لبنى آدم .

وأما قوله تعالى " فأتوهن أجورهن " حيث سمي المهر أجراً ، فالجواب عنه من وجهين :

الوجه الاول : أن الله سبحانه وتعالى سمي المهر أجراً كما في قوله تعالى " ولا جناح عليكم أن تنكوهن إذا آتيتوهن أجورهن " ( ١ ) وقوله تعالى " يا أيها النبي انا أحللنا لك أزواجك التي آتيت أجورهن " ( ٢ ) وقوله تعالى " فانكوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن " ( ٣ )

الوجه الثاني : ان ذكر الأجر في هذه الآية وغيرها ، إنما كان من باب التدرج في التشريع ، حيث كانت نظرة الرجل الى زوجته ، نظرة ملك ، ملك أى سلعة يشتريها من السوق بحرّاله ، وساعد على ذلك ، أن الاولياء كانوا هم الذين يستولون على ما يدفعه الزوج من مهر . ولا عبرة لديهم برضا المرأة أو سخطها ، لأنها في نظرهم أيضاً ملكا لهم .

فجاء الحق جل جلاله ، وسماه أجراً لاستمتاعه منها ، وأكد ذلك فنسبه اليها " فأتوهن أجورهن " فكان ذلك أول تصحيح في هذا الباب ، ينتفي

---

( ١ ) الممتحنة آية ١ .

( ٢ ) الاحزاب آية ٥٠ .

( ٣ ) النساء آية ٢٤ .

به ما يتصوره الرجل من ملك زوجته ، وأستحقاق الأولياء لمهرها لأنه شئ لها .  
ثم جاء التصحيح الآخر بتسمية ما يدفعه الرجل لزوجته ، فريضة ، ونحلة ،  
وصداقا ، ليكون تصور الرجل فيما يدفعه من مال للزوجة ، ليس أكثر من اشارة  
من امارات حبه لها ، وصدقه في هذا الحب . فارتفعت بذلك معاني الاجارة  
المادية المألوفة ، كما ارتفع من قبلها معنى الطلک البففيض ،  
وزاد هذا وضوحا ، ما افترضه الحق جل جلاله ، من الحقوق المتبادلة بين  
الزوجين " ولهن مثل الذي عليهن " . ( ١ )

وبهذا يتضح أن ذكر الأجر في هذه الآية ، لم ينطو على أية قرينة على  
توقيت العقد ، كما يتوهمه الامامية .

وأما قولهم ، ان الله جعل استحقاق الأجر بعد الاستمتاع ، وذلك انما يصح

في الاجارة لا في النكاح الدائم ، لأن المهر في النكاح الدائم يجب  
بالعقد لا بحصول التمتع من المرأة ، فيرد عليه ما يلي :

أولا : ان استمتعتم ليس نسا في حصول المتعة بل في تحصيلها ، ولا يكون  
تحصيلها الا بالعقد ، فيكون المعنى - والله أعلم - فما طلبتم المتعة  
به منهن بالعقد عليهن فآتوهن أجورهن بهذا العقد .

٢ - فان قيل ان الاستمتاع والتمتع واحد ، فيدل على حصول المتعة لا على  
تحصيلها ، قلنا أيضا لا فائدة فيه لكم ، لأن الحق جل جلاله أمر في هذه  
الآية بايتاء الأجر كاملا ، وذلك انما يستحق بالدخول لا بالعقد ، لأن  
مجرد العقد انما يثبت نصف المهر لا كله فيما لو طلقها قبل الدخول  
فلما ذكر الحق في هذه الآية حصول التمتع أمر بايتاء الأجر كاملا .

٣ - ان كون استحقاق الأجر في نكاح المتعة بعد حصول الاستمتاع ، لا يسلم لو افترض عدم نسخ نكاح المتعة ، لأن الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ، لم تنص على مثل ذلك ، بل هي دالة على العكس حيث كان الرجل منهم يعرض رداءه على من يريد التمتع منها تارة ، ويقدم لها مقداراً من الطعام تارة أخرى ، فكيف يقال ان الأجر في نكاح المتعة - لو أبيحت - لا يجب الا بحصول التمتع منها .

ثم كلمة أخيرة نقولها للذين يستدلون بهذه الآية على اباحة نكاح المتعة وهي : أن الله سبحانه بعد أن ذكر المحرمات ، لم يستثن الا طائفتين ، احدهما طائفة طائفة من السبايا ، فاذا أولت الطائفة الاخرى على نكاح المتعة بقي النكاح المؤبد محرماً . وهل يرضى طائفة من هذا التأويل في كتاب الله . علم بأن الذي يخطر بالبال لأول وهلة ، بعد سماع ما حرم الله ، أن يذكر الله سبحانه النكاح المصهور ، لأنه هو النعمة التامة في الباب . أما أن يسكت عن ذلك ، ثم ينص على اباحة نكاح المتعة وابعاحه مباشرة المطلوكات فهذا ما نحاشي عنه كلام العقلاء ، بله كلام رب العالمين .

وأما استدلالهم بقراءة ابن عباس " فما استمتعتم به منهن - الى أجل - "

فالجواب عنه من وجوه :

الوجه الاول : ان هذه القراءة ليست بقرآن اتفاقاً ، لأنها لم تتواتر

فلا يصح الاحتجاج بها على أنها من القرآن .

كذلك لا يصح الاحتجاج بها على أنها من السنة ، لأنها انما رويت قرآناً

فتكون اذن من قبيل التفسير الآية ، وليس ذلك بحجة على أحد . ( ١ )

لأن تفسير الصحابي ، ليس أكثر من رأى له ، لا سيما في الأمور  
المختلف فيها .

الوجه الثانى : أن هذه القراءة ، لا تتلائم مع سياق الآية كما بينا

→ قبل قليل . فتكون شاذة سندا ومتنا .

الوجه الثالث : اذا سلمنا أن هذه القراءة ، قرآن ظنا لعدم تواترها

فقد جاء نسخها بالسنة الصحيحة ، وذلك جائز . ( ١ )

وأما استدلالهم بأن نكاح المتعة ثبتت اباحته بالا جماع فهو قطعى الثبوت

.... الخ ففيه نظر من وجوه :

الوجه الاول : يقال : ان فى نكاح المتعة جانبان :

الاول : ثبوت الاباحة فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم .

الثانى : استمرار هذه الاباحة ، الى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

أما الاول ، فلا مراء فيه ، فقد أجمع المسلمون على ذلك .

وأما الثانى ، فقد اختلف فيه ، وهو أمر ظنى ، حتى قبل ورود الناسخ ،

لاحتتمال ورود النسخ فى كل لحظة ، لا سيما فى الأمور التى رخص فيها ،

مراعاة لحال الصحابة رضى الله عنهم ، لقرب عهدهم بالجاهلية ، ونكاح

المتعة منها ، فقد روى مسلم عن عبد الله رضى الله عنه قوله " كنا نغزو

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس لنا نساء ، فقلنا : ألا نستخصى ؟

فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالشوب الى أجل " . . . ( ٢ )

وما ذلك الا لقرب عهدهم بالجاهلية و وقد اعتادوا الاسراف فى

---

( ١ ) نيل الاوطار ، ج ٦ ، ص ١٥٢ .

( ٢ ) مسلم بشرح النووى ، ج ٩ ، ص ١٨٢ .



هذا الأمر فيها .

ولو صح أن ما يباح في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، يلزم منه البقاء على  
الاباحة حتى يرد دليل قاطع على تحريمه ، لما صح لنا نسخ في فروع الشريعة  
الا في مسائل معدودة .

ولو التزم الصحابة رضي الله عنهم بما فيهم أهل بيته ، بما التزم به الامامية  
في هذا الدليل ، لواجه النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ دعوته عنتا شديدا .  
والا فكيف يوصل صلى الله عليه وسلم وبطريق القطع ، الى كل مسلم ، أن الحكم  
الذي كانوا عرفوا اباحته منه صلى الله عليه وسلم بطريق القطع ، بأن يكون  
شافهة ، قد تغير ، فكان حراما ، أو مكروها ، أو واجبا أو مندوبا !!!

**ولكن** ثبت أن الصحابة لم يلتزموا ذلك ، بدليل عدولهم عن أي حكم كانوا  
علموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا جاءهم عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خبر ممن يثقون به يأمرهم بهذا العدول .  
وما ذلك الا لتفريقهم بين الحكم الثابت واستمراره ، وتوقعهم للتبديل والنسخ  
في كل لحظة . في كل فروع الشريعة .

وانا صح ما قلناه ، ونحسد به صحيحا ، لم يبق للامامية من متصك بهذا  
الدليل .

الوجه الثاني : يقال لهم : ان الذين رووا اباحتها ، رووا نسخها ، وذلك  
اما أن يفيد القطع في الطرفين ، أو الظن في الطرفين ، والقول بقطعية  
أحدهما دون الآخر تحكم لا داعي له . ( ١ )

---

( ١ ) انظر سبل السلام للصنعاني ، ج ٣ ، ص ١٢٤ .

الوجه الثالث : ان الروايات التي دلت على نسخ نكاح المتممة ارتفعت عن حد الاحاد الى التواتر، واختلافها في تعيين الوقت الذي وقع فيه النسخ لا يغيرها في شيء . ( ١ ) .

الوجه الرابع : اذا سلمنا أن احاديث النسخ لم تكن متواترة ، فلا تقل أن تكون مشهورة ، لكثرتها ، وتعدد مخرجها ، والسنة المشهورة يجوز أن تنسخ القطعي على قول الجمهور من العلماء . ( ٢ ) .

وأما ما استدل به الامامية من أن عمر رضي الله عنه هو الذي حرمها في آخر عهده ، ففيه نظر من وجوه :

الوجه الاول : ان مستند هذا القول في كتب السنة ما يلي :

١ - ما رواه مسلم عن عطاء أنه قال : قدم جابر بن عبد الله معتمرا ، فحجنا به في منزله ، فسأله القوم عن أشياء ، ثم ذكروا العتقة ، فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر . ( ٣ ) .

٢ - ما رواه مسلم أيضا عن جابر قال : كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث . ( ٤ ) .

٣ - ما رواه مسلم أيضا عن أبي نظرة ، قال : كنت عند جابر بن عبد الله

---

( ١ ) انظر سبل السلام للصنعاني ج ٣ ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ، ص ١٥٢ .

( ٣ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٨٣ .

( ٤ ) نفس المصدر .

وقصة عمرو بن حريث ، أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن جابر ، قال :

فأثابه آت فقال : أين عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين ، فقال جابر  
فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نهانا عنهما عمر فلم  
نعد لهما . ( ١ )

هذه هي بعض الروايات التي يستند اليها من يذهب الى أن عمر رضي الله  
عنه هو الذي حرم نكاح المتعة بعد أن كان مباحا . ويرد على هذه الروايات  
ما يلي :

١ - ما رواه جابر بن عبد الله نفسه ، قال : خرجنا ومعنا النساء اللاتي  
استمتعنا بهن ، حتى أتينا ثنية الوداع ، فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء  
النساء اللاتي استمتعنا بهن ، فقال صلى الله عليه وسلم : هن حرام  
الى يوم القيامة ، فودعنا عند ذلك ، فسميت عند ذلك ثنية الوداع ، وما  
كانت قبل ذلك الا ثنية الركاب . ( ٢ )

== قدم عمرو بن حريث الكوفة ، فاستمتع بمولاة ، فأثى بها عمرو حبلى ، فسأله  
- أى عمر - فاعترف ، قال جابر ، فذلك حين نهى عنها عمر ا هـ . فتح

البارى ، ج ١١ ، ص ٧٦ .

( ١ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٨٤ .

( ٢ ) قال في مجمع الزوائد ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ : رواه الطبراني في الاوسط ،  
وفيه صدقة بن عبد الله ، وثقه ابو هاتم وغيره ، وضعفه احمد وجماعة ،  
وبقية رجاله رجال الصحيح .

وقال الحافظ في الفتح ، ج ١١ ، ص ٧٧ ، وأخرجه الهازمي أيضا  
واسناده ضعيف ، لكن عند ابن حبان ما يشهد له من حديث أبي هريرة .  
وانظر نيل الاوطار للشوكاني ، ج ٦ ، ص ١٥٥ . قال " رواه البيهقي  
أيضا " .

- ٢ - ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها ، والله لا أعلم أحدا يتمتع وهو محصن الا رجسته بالحجارة ، الا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أحلها بعد أن حرمها . ( ١ )
- ولم يتحدث التاريخ أن أحدا جاء الى الخليفة الراشد بأربعة شهداء على اباحة المتعة ، لا من بيت النبوة ولا من غيرهم .
- ٣ - ما رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : صعد عمر المنبر فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها . ( ٢ )
- ٤ - ان قول جابر في رواية سلم ، حتى نهى عنها عمر ، يحتمل أنه قصد أن عمر رضي الله عنه أكد التحريم وأذاعه ، بعد واقعة عمرو بن حريث ، وهذا الاحتمال قريب جدا ، لأن من الجائز ، أن نفرا من الصحابة رضي الله عنهم ، لم يبلغهم التحريم ، وكانوا يعملون بالمتعة ، ولم يصل خبرهم الى الخليفة الراشد ، الا بعد واقعة عمرو بن حريث ، فلما وصله الخبر صعد المنبر على طرته ، وأعلن التحريم ، وشدد في ذلك .

---

( ١ ) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٣١ ، الحديث برقم ١٩٦٣ .  
 وصحح هذا الحديث ، الشوكاني في نيل الاوطار ، انظر ج ٦ ، ص ١٥٦ .  
 وكذا صححه الصنعاني في سبل السلام ، ج ٣ ، ص ١٢٤ .  
 واستنادا الى هذا الحديث قال الشوكاني في السيل الجرار ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، " صرح عمر رضي الله عنه بالنهي عنها - المتعة - وأسندته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم " .  
 ( ٢ ) فتح الباري ، ج ١١ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

ويكون قول جابر رضى الله عنه ، نهى عنها عمر ، أو حرمها عمر ، كما نقول نهى الشافعى عن كذا ، أو كره كذا ، أو حرم كذا ، على معنى ، أنه نهى بنهى الشرع ، أو كره وحرّم كذلك . ولا نقصد أن الشافعى ينهى أو يحرم من ذات نفسه . ( ١ )

هـ - ان رواية جابر عند غير مسلم أولى من روايته عند مسلم لأمر :

أ - ان رواية جابر عند غير مسلم الدالة على تحريم المتعة موافقة للروايات الأخرى عند مسلم الدالة على تحريم نكاح المتعة ، مع عدم معارضتها لرواية عبد الله بن عمر ، فى أن عمر رضى الله عنه لم ينه عن المتعة من ذات نفسه وإنما نقل نهى النبى صلى الله عليه وسلم عنها .

ب - ان رواية جابر عند غير مسلم ، عليها العمل من لدن الخلافة الراشدة وإلى الآن . ولا يحقل أن تضل الجماهير الإسلامية طريقها باختلاف مذاهبها وطوائفها ، ثم لا يهتدى إلى الطريق المستقيم ، إلا الروافض .

وبهذا يتضح أن ما استند إليه الإمامية ، من أن عمر رضى الله عنه ، هو الذى حرم نكاح المتعة ، يفتقر إلى اسناد معقول ، من عقل أودين .

---

( ١ ) قارن بتفسير المنار لرشيد رضا ، ج ٥ ، ص ١٥ - ١٦ .

## المطلب الثاني

### فى النكاح الموقت

قد سبق القول فى أن الجمهور لا يفرقون فى الحكم بين نكاح المتعة والنكاح الموقت عند الحديث عن تعريف نكاح المتعة . وما أنهم - كما مر بنا - يقولون ببطلان نكاح المتعة ، فهم أيضا يقولون ببطلان النكاح الموقت ، لأنه فرد من أفرادهِ . بيد أن الخلاف فى نكاح المتعة ، كان مع الامامية فقط ، أما فى النكاح الموقت فالخلاف يأخذ طابعا أعمق إذ هو واقع بين العلماء من أهل السنة أيضا . لذلك ارتأيت أن أفردهُ ببحث مستقل .

والنكاح الموقت ، هو أن يشترط أحد الزوجين فى عقد النكاح ، أن يكون الى أجل ، لينتهى بانتهاء الأجل . سواء كان هذا الأجل طويلا ، كمائة سنة ، أو قصيرا ، كالיום ولأسبوع ، وما أشبه ذلك .

وفيما يلى نعرض مذاهب الفقهاء فى اشتراط الأجل فى عقد النكاح لنتبين مدى تأثير هذا الشرط على عقد النكاح ، صحة وفسادا ، ومدى قبول هذا الشرط أيضا .

#### عرض المذاهب :

- ١ - ذهب جمهور الفقهاء من أهل السنة الى بطلان النكاح الموقت ، سواء طال المدة أو قصرت . ( ١ )
- ٢ - ان النكاح الموقت باطل ، اذا كانت المدة التى وقت بها العقد ، لا

---

( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ ، المبسوط ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ،

تستغرق عمر الزوج والزوجة ، فان عينا مدة طويلة ، لا يصل اليها  
عمرهما ، صح العقد ، لأن التأقيت بمدة الحياة لا ينافي العقد ، بل هو  
من مقتضياته ، فلا يضر ذكره .

وهذا قول البلقيني (١) من الشافعية (٢) ، ورواية عن أبي حنيفة (٣)  
ومالك (٤) .

٣ - النكاح الموقت صحيح ، سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة ، ولكن يلغى  
التوقيت .

وهذا قول زفر (٥) ، ورجحه ابن الهمام (٦) ، وهو قول في مذهب  
أحمد أيضا . (٧)

---

= الشرح الصغير للدردير ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الخرشى على خليل ، ج ٣ ،  
ص ١٩٦ ، المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ١٨ ، الأم للشافعى ، ج ٥ ،  
ص ٧٩ - ٨٠ ، كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، منتهى الارادات ، ج ٢  
ص ١٨١ .

(١) البلقيني هو عمر بن رسلان ، المصرى ، كان مجتهدا حافظا للحديث  
ولد سنة ٧٢٤ هـ ١٣٢٤ م ، وتوفى ٨٠٥ هـ ١٤٠٣ م ، انظر الاعلام ج ٥ ،  
ص ٢٠٥ .

(٢) مفتى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٢ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ .

(٣) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ .

(٤) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص  
١٤٢١ .

(٦) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٧) المحرر فى الفقه لابن تيمية المجد ، ج ٢ ، ص ٢٣ .

واستدل لزفر بما يلي :

- ١ - ان التوقيت شرط فاسد ، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة . ( ١ )
- ٢ - يقاس توقيت العقد ، على ما لو شرط طلاقها بعد شهر ، حيث قلنا - أى الحنفية - بصحة العقد ومطلان الشرط ، فيما لو شرط الطلاق فى العقد . ( ٢ )
- ٣ - قال ابن الهمام ( ٣ ) " ومقتضى النظر أن يترجح قول زفر ، لأن غاية الأمر أن يكون الموقت متعة ، وهو منسوخ ، لكن نقول : المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذى كانت الشرعية عليه ، وهو ما ينتهى العقد بانتهاء المدة ويتلاشى ، وأنا لا أقول به كذلك ، وإنما أقول : ينعقد مؤبدا ويلغو شرط التوقيت ، فحقيقة الغاء شرط التوقيت ، هو أثر النسخ " ( ٤ ) ونظرا بن الهمام لذلك ، بنكاح الشفار ، حيث قال الحنفية فيه ، بصحة العقد ولفاء الشرط .

---

( ١ ) المبسوط للسرخسى ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ،

ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

( ٢ ) البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١١٥ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ .

( ٣ ) هو : كمال الدين ابن الشيخ الهمام عبد الواحد ، كان فقيها متقنا ، توفى

سنة ( ٨٦١ هـ ) .

انظر : طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ، ص ١٣٢ .

( ٤ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .



مناقشة هذه المذاهب :

أ - ان ما استدل به أصحاب القول الثانى لصحة العقد ، اذا وقت بمدة طويلة تستغرق حياة الزوجين ، فيه نظر من وجوه :

الوجه الاول : ان استغراق حياة الزوجين فى توقيت العقد ، يتم على أحد ثلاثة وجوه :

الأول : أن يوقت العقد بمدة تستغرق حياتهما من غير زيادة ولا نقصان .

الثانى : أن يوقت العقد بمدة تستغرق حياتهما بحسب الغالب فى أعمار بنى آدم .

الثالث : أن يوقت العقد بمدة لا بد وأن تستغرق حياتهما فى المادة . بأن يوقت العقد بمائتى سنة ، أو الى ألف سنة وما أشبه ذلك .

أما الاول ، فلا سبيل اليه ، لأن علم ذلك عند الله وحده .

وأما الثانى ، فكثير من الناس من يتجاوز العمر الغالب ، فلا يصح ادعاء استغراق الحياة بالتوقيت به .

وأما الثالث ، وأحسب أنه هو المقصود لمن ذهب الى هذا القول ، فيقال :

ان مات الزوج قبل الووجة ، استلزم توقيت العقد أن تبقى الزوجة فى حكم الزوجية لزوجها الذى توفى ، فلا يجوز لها أن تتزوج بغيره ، بمقتضى هذا التوقيت .

وان ماتت الزوجة قبل زوجها ، استلزم التوقيت بموتها أن تمتد من الأربعة بعد وفاتها . لأن المفروض على حسب التوقيت أن تبقى زوجة له الى وفاتها وهو لم يتوف .

وعلى كلا الفرضين يكون هذا التوقيت مخالفا للشرع ، بل ومنافيا لمقتضى العقد لأن مقتضى العقد ، أن ينقطع بموت أحد هما ، والتوقيت بموتهما منافيا لذلك .

الوجه الثاني : ان الشارع حرم التوقيت في عقد النكاح ، بتحريم نكاح المتعة ولم يفصل بين التوقيت الطويل والقصير ، فيكون مطلق التوقيت يبطل العقد .

الوجه الثالث : ان الموت لا يقطع آثار العقد بالكلية ، وان قطع العقد بينهم . ( ١ ) .

الوجه الرابع : أن هذا القول لا يصح ذكره في مذهب الشافعي لأن الشافعية يقولون " العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها " فلو فرض ان هذا التوقيت لا ينافي مقتضى العقد ، بل هو من مقتضياته ، كان مجرد ذكر التوقيت في عقد النكاح يبطله ، نظرا لاختلال الصيغة ، التي يجب أن تغلو من مطلق التوقيت . ( ٢ )

ب - مناقشة ما ذهب اليه زفر رحمه الله ، من صحة العقد وطلان الشرط :

ان ما استدل به زفر رحمه الله من أن التوقيت شرط فاسد ، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة ، يرد عليه ما يلي :

أولا : انه استدلال بالمختلف فيه فلا يصلح حجة ، لأن الجمهور لا يوافقون الحنفية على هذه القاعدة ، وهي أن النكاح لا تبطله الشروط الفاسدة ، بل هم يقولون ببطلان النكاح بكثير من الشروط الفاسدة . كما سنرى في هذا الفصل .

---

( ١ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

( ٢ ) مفتي المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٢ ، حاشية المبادئ على تحفة المحتاج

ج ٧ ، ص ٢٢٥ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

ثانياً : ان توقيت العقد بالشرط ، ليس كالشرط في العقد ، وذلك لأن التوقيت وارد على أصل العقد ، فلا يكون مطلقاً من حيث صلاحيته للدوام ، بل لوصح التوقيت لتلاشى العقد عند انتهاء الأجل .  
والشرط في العقد ، ليس كذلك لأنها انما ترد بعد تأييد العقد ———  
وصلاحيته مدى الحياة . فقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق فلا يقبل .

ثالثاً : ان تصحيح العقدOLFاء الشرط ، يتضمن الزام كل من الزوجين ، بما لم يلتزمه بل اشترطاً نفيه ، لأنها اشترطاً أن ينحل العقد عند انتهاء الأجل ، وهو يقول لهما ، بل العقد ثابت أبداً . ( ١ )  
وأما ما استدل به زفر رحمه الله من قياس التوقيت على شرط الطلاق بعد شهر فيرد عليه ما يلي :

١ - انه قياس كذلك على المختلف فيه ، وهو انما يصح الاستدلال به في داخل المذهب .

٢ - انه قياس مع الفارق ، لأن اشتراط الطلاق بعد شهر دليل على أن العقد انعقد موقداً ، فلو مضى شهر ولم يطلق بقيت زوجة له .  
وهذا بخلاف توقيت العقد بمدة كذا ، لأن العقد يتلاشى بانتهاء المدة كما في الاجارة . ( ٢ )

٣ - ان النكاح الموقت هو نكاح متعة ، وكل ما وجد من الفرق ( ٣ ) أن هذا

---

( ١ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥٢٠ ، ف ١٨٥٤ .

( ٢ ) تبين الحقائق ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، فتح القدير ، والعناية على الهداية ،

ج ٣ ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

( ٣ ) على قول زفر بالفرق بينهما .

بلفظ الزواج والنكاح ، وذلك بلفظ المتعة ، وكان على زفر أن لا يعير  
هذا الفرق كبير أهمية ، لأنه من القائلين ، بأن المبرة في العقود لمعانيها  
لا لألفاظها ومعانيها . كما ذهب إلى ذلك الحنفية . وبناءً على هذه  
القاعدة قالوا : لو قال شخص لآخر جعلتك وكيلًا بعد موتي انعقد وصية لا  
وكالة . فان عكس بأن قال : جعلتك وصيًا في حياتي انعقد وكالة لا وصية<sup>(١)</sup>  
وهكذا يجب القول في النكاح الموقت على مذاهبهم .

فإذا قال : تزوجتك شهراً ، انعقد متعة لا نكاحاً . بطريق انقلاب العقود  
بعضها إلى البعض الآخر كما مثلنا . (٢)

وأما ما ذكره ابن الهمام لترجيح قول زفر رحمه الله فيرد عليه ما يلي :  
١ - ان ابن الهمام رحمه الله لم يفرق بين مطلق النهي وبين النسخ ، وهذا  
فيما أحسب غير سليم ، لأننا لم نجد موضعاً قال فيه العلماء بالنسخ ، وقد  
ورد النسخ على معنى من معانيه ، مع بقاء أصل الفعل مشروعاً ، وهذا  
بخلاف مطلق النهي ، فقد يرد على معنى من معاني النهي عنه ، دون  
أصل الفعل ، والمعاني الأخرى .  
وكذلك يقال بأن النهي قد يحمل على الكراهة أو التنزيه ، والنسخ لا يحتمل  
ذلك البتة .

٢ - ان النبي صلى الله عليه وسلم ، كان بوسعهم أن يعمل بمقتضى النظر  
الذي ذكره ابن الهمام رحمه الله ، فيأمر المتمتعين بأن يبقوا على النساء  
اللواتي تمتعن بهن ، بناءً على أن النسخ ، إنما ورد لابطال الأجل

(١) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ .

(٢) المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢١ .

وأما الحقد فصحيح لم يرد عليه النسخ .

فلما لم يعمل صلى الله عليه وسلم بمقتضى هذا النظر ، بل عمل بعكسه  
حيث أمر الرجال من كان تحته شيء من ذلك أن يفارقه ، وأن لا يأخذوا  
شيئاً مما أعطوا لهن ، كان دليلاً واضحاً أن النسخ ورد على أصل الفعل  
فأبطله ، ولم يرد على مجرد التوقيف فقط .

وإذا قام المقتضى ، مع عدم المانع ، ولم يعمل به صلى الله عليه وسلم  
كان دليلاً على عدم جواز هذا العمل . فكيف به إذا عمل صلى  
الله عليه وسلم على عكسه .

### نتيجة المناقشة

ويتلخص من هذه المناقشة ما يلي :

- أ - لا فرق بين توقيت العقد بمدة طويلة أو قصيرة . من حيث مخالفته لمقتضى العقد .
- ب - ان القول بصحة شرط التوقيت ، اذا كان بمدة طويلة ، وفساده ، اذا كان بمدة قصيرة ، لا يتلائم مع ما يذهب اليه الشافعية ، من أن الحبرة بصيغ العقود لا بمعانيها . فلا يصح اعتباره قولاً في مذهب الشافعي .
- ج - ان ما ذهب اليه ابن الهيثم ، من القول بصحة العقد وطلان الشرط ، غير سليم - فيما نحسب - لمعارضته مع ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حيث أبطل نكاح المتعة .
- د - ان القول الراجح هو ما ذهب اليه الجمهور من ابطال العقد مطلقاً اذا اقترن بشرط التوقيت - والله أعلم .

### المطلب الثالث

#### فى نية التوقيت

قد يقدم الرجل على الزواج من امرأة ، وفى نيته أن يفارقها ، بعد أسبوع ، أو شهر ، أو أقل من ذلك أو أكثر منه .  
وقد يتقدم هذا الزوج ، اتفاق على الأجل ، بين الزوج والزوجة ، أو تفهم الزوجة ذلك من الزوج قبل العقد ، من غير أن يحصل اتفاق على ذلك . فإذا وقع العقد على أحد هذه الصور ، فهل تؤثر النية على عقد النكاح ، فتفسده ، كما يفسده شرط التوقيت ؟ اختلف الفقهاء فى ذلك ، وفيما يلى عرض لمذاهبيهم .

#### عرض المذاهيب :

- ١ - ان نية التوقيت ، لا أثر لها على صحة العقد مطلقا ، سواء تقدمت بها اتفاق ومراوضة أم لا ، وسواء فهمت المرأة من الرجل ذلك أم لا .  
وهذا مذهب الحنفية (١) ، والشافعية (٢) ، والراجح فى مذهب مالك (٣) ، وهو قول فى مذهب أحمد . (٤)

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، تبين الحقائق ، ج ٢ ، ص ١١٥ - ١١٦ ، البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١١٦ .
  - (٢) شرح النووي على مسلم ، ج ٩ ، ص ١٨٢ ، الأم للشافعى ، ج ٥ ، ص ٨٠ .
  - (٣) الشرح الصغير للدردير ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، المدوى على الخرشي ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، المدوى على كفاية الطالب ، ج ٢ ، ص ٤١ .
  - (٤) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٢٩ - ١٨٠ . ورجعه ابن قدامة .

٢ - ان نية التوقيت ، انما تفسد العقد ، اذا فهمت المرأة من الرجل أنه يريد الأجل ، وفارقها بعد ذلك .  
وهو قول ضعيف في مذهب مالك ( ١ ) .

٣ - ان نية التوقيت ، تبطل العقد مطلقا ، سواء تقدمها اتفاق ومراوضة أم لا ، فهمت المرأة من الرجل ذلك أم لا .  
وهذا هو الراجح في مذهب أحمد . ( ٢ )

---

( ١ ) المدوى على الخرشى ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .

( ٢ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨١ .

الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .



الأدلة :

أ - استدل أصحاب القول الاول على عدم اعتبار النية مطلقا بما يلي :

١ - ان النية حديث نفس ، وقد وضع الله سبحانه عن الناس ، ما حدثوا به أنفسهم . ( ١ )

٢ - ليس على الرجل أن ينوى حبس امرأته ، لأن له أن يفارقها بدون نية اذا لم توافقه . ( ٢ )

٣ - ان الرجل اذا نوى التوقيت ، قد يعدل عنه ، فلا يفارق زوجته ،

٤ - ان النية أمر خفي ، وقد لا يعلمها الطرف الآخر ، فاذا قلنا بابطال العقد بها ، لزم أن نوجب على طرفي العقد ، أن يفصحا عن نيتهما وقت العقد ، وهذا لا يقول به أحد .

٥ - ان اعتبار النية في العقود ، يرفع الاطمئنان بها ، فلا يدري كل طرف ما ينوى صاحبه ، من التعاقد معه . وما أن الشريعة جاءت باعتبار المصالح ودرء المفاسد ، فلا يمكن أن تعتبر النية في العقود ، لأن اطمئنان المتعاقدين على عقد هما من أكبر المصالح ، في حياة العباد .

ب - ويستدل للمذهب الثاني في اعتبار النية اذا فهمتها المرأة عن الرجل

بما يلي :

١ - ان المرأة اذا فهمت من الرجل أنه يريد نكاحا مؤقتا ، فأقدمت على هذا

---

( ١ ) الأم للشافعي ، ج ٥ ، ص ٨٠ .

( ٢ ) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٨٠ .

العقد ، كان الايجاب والقبول منصرفين الى هذه النية ، فكان بمثابة الشرط . فيفسد العقد .

ج - واستدل الحنابلة لقولهم الراجح في اعتبار النية مطلقا بما يلي :

- ١ - قوله عليه الصلاة والسلام " انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى " (١) والعقد عمل ، فلا يصح بدون النية ، ثم ان الشارع ، قد جعل النية هي صبغة الأعمال ، لتتحول الأعمال باتجاهها بدون العكس ، فإذا جاء العقد في الظاهر سليما ، وفي الباطن منطويا على نية تخالف هذا الظاهر التحق ظاهر العمل بباطنه ، فكان باطلا .
- ٢ - ان نية التوقيت تجعل العقد شبيها بنكاح المتعة ، ونكاح المتعة باطل . فما يشبهه يعتبر باطلا . ( ٢ )
- ٣ - ان الألفاظ تنصرف الى المعهود ، فإذا كان من نية الرجل توقيت العقد انصرف عقده الى ذلك . فكان باطلا .

---

( ١ ) البخارى بفتح البارى ، ج ١ ، ص ٩ - باب كيف كان بدء الوحي ، وج ١١ ص ٤٩٦ ، كتاب الايمان والندور ، وسلم بشرح النووي ، ج ٨ ، ص ١٣٢ ، باب الامارة .

( ٢ ) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨١ .

### مناقشة الأدلة :

#### أ - مناقشة أدلة القول الاول ، في عدم اعتبار النية مطلقا :

أما الدليل الاول ، وهو أن النية حديث نفس ، وقد وضع الله عن الناس ما حدثوا به أنفسهم . فيرد عليه ما يلي :

انه دليل على جزء الدعوى ، لأن هذا الدليل يدل على عدم اعتبار النية اذا لم تزدد عن كونها حديث نفس . أما اذا كانت النية مدعمة بالاتفاق والمراوضة ، فلم تعد مجرد حديث نفس ، مع أنهم لا يقولون باعتبارها حينئذ .

أما الدليل الثاني ، وهو عدم وجوب نية البقاء مع الزوجة ، بل كل عاقد ينوى ان وافقته ولا فارقها . ففيه نظر :

لأن نية ابقائها ان وافقته وفارقتها ان لم توافقه ، أمر يقتضيه العقد المطلق ، فلو وقع شرطا لم يضر بالعقد ، فكيف به نية .

أما نية فراقها بعد مدة معينة ، فهو شيء آخر ، بدليل أنه لو أظهر في العقد أبطل العقد .

وهذا لأنه لا يلزم من عدم وجوب نية الحبس ، عدم حرمة نية التوقيت كما لم يلزم من عدم وجوب الحبس ، عدم حرمة التوقيت .

وأما الدليل الثالث ، وهو خفاء النية ، وعدم وجوب التفتيش عنها فهو أيضا دليل على جزء الدعوى ، لأن خفاء النية يزول بالاتفاق والمراوضة ، وهم لا يقولون باعتبارها مع ذلك .

وأما الدليل الرابع ، وهو قولهم : قد ينوى ولا يفعل ما نواه . فهذا صحيح فيما لو بقيت النية ، كإدامة في نفسه ، ولم تظهر باتفاق مع الطرف

الآخر ، أما اذا كان الطرفان متفقين على التوقيت ، فأغلب الظن أنه يفعل ما نواه ، وغلبة الظن معتبرة في أغلب أبواب الشريعة وقائمة مقام اليقين .

وأما الدليل الخامس ، وهو أن اعتبار النية يرفع الاطمئنان بالعقود ، فهو دليل على جزء الدعوى أيضا ، لأن المتعاقدين على نية التوقيت أو مع العلم بها ، لا ترفع هذه النية اطمئنانهم بالعقد ، لسبق علمهم بها قبل العقد ، بل هي ما اطمأنا اليه في عقدهما .

ب - أما القول الثاني وهو ما ذهب اليه بعض المالكية من اعتبار النية اذا كانت المرأة قد فهمت من الرجل أنه يريد الأجل في النكاح ، لا النكاح الدائم . فلا مناقشة لدينا على دليلهم لسلامته فيما نحسب . وذلك أن المرأة اذا فهمت التوقيت ممن يريد الزواج بها ، من ظاهر حاله ، أو من اتفاق جرى بينهما ، أو من مراوضة كانت بينهما انصرف العقد الى هذا التوقيت ، لأنه هو المعروف بينهما والألفاظ انما تؤخذ على إطلاقها ، اذا لم تكن هناك قرينة تصرفها الى معان أخرى ، وعلى هذا جرى عرف الناس واصطلاحهم .

ج - مناقشة ما ذهب اليه الحنابلة في قولهم الراجح من اعتبار النية مطلقا :

أما دليلهم الاول ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم " انما الاعمال بالنيات ، وانما

لكل امرئ ما نوى " . ففيه نظر من وجهين :

= الوجه الاول : ان هذا الحديث محمول على العبادات ، لأنها هي

التي تدخلها النية ، لتمييز العبادة عن غيرها ، ولتمييز العبادات بعضها

عن البعض الآخر . ولطلب الثواب بأدائها .

أما المعاملات فلا تتوقف صحتها على النية ، حتى تؤثر النية في فسادها .

الوجه الثانى : أن الشارع فرق بين العمل الذى يقع من الانسان من غير أن يشترك مع آخر فى ايقاعه ، وبين العمل يشترك مع غيره فى ايقاعه ، فما يقع من الانسان منفردا به ولا أثر له على غيره ، اذا وقع على نية فاسدة أفسده كالصلاة والصيام ، وان وقع بينه وبين آخر ، كالهبة والصدقة ، فانما وقع على نية فاسدة ، لم يفسد أصل العمل ، وانما أفسد الثواب فيه ، ولهذا لم يوجب الشارع رد الصدقة والهبة على صاحبها اذا كان قد أعطاها بنية فاسدة .

أما الدليل الثانى : وهو أن نية التوقيت تجعل العقد شبيها بنكاح المتعة ، فخير سليم ، لأن نكاح المتعة قد أعلن عن التوقيت فيه فى نص العقد ، وتوارد الايجاب والقبول من الجانبين على هذا التوقيت . أما نية التوقيت ، فقد تكون من جانب الرجل وحده ، ولا تعلمها المرأة أصلا ، بل قد تكون لو علمتها لم تتقدم على هذا العقد أصلا . على أن التوقيت فى نكاح المتعة يجعل العقد منتهيا بانتهائها . أما نية التوقيت ، فهى نية طلاق بعد العقد ، فما لم يوقع الطلاق لا ينتهى العقد . وبهذا كله يتضح أن المشابهة بين نكاح المتعة وبين نية التوقيت تكاد تكون معدومة . وبهذا يتضح أن هذا الدليل لا يوصل الى المطلوب من فساد العقد بمطلق النية .

وأما الدليل الثالث ، وهو عودة الألفاظ الى المعهود ، وبما أن الرجل قد نوى توقيت العقد ، فتكون ألفاظه مصروفة الى نيته ، واذا عادت الألفاظ الى نية التوقيت كان العقد موقتا . ففيه ما يلى :

قولهم ان الالفاظ تعود الى المعهود ، صحيح ، ولكن مجرد النية لا تجعل التوقيت معهودا ، لا ذهنا ولا خارجا ، ان المقصود بالالفاظ ان يفهم منها السامع مراد المتكلم فاذا قال الرجل لا امرأة تزوجتك ، ولم يجرب بينهما حديث عن شرط التوقيت ، وانما كان الرجل ينوى طلاقها بعد وقت معين ، فمن أين تفهم المرأة هذه النية ، حتى تصرف قول الرجل تزوجتك اليها . ولو التزم القضاء بما التزم به الحنابلة في اعتبار النية مطلقا ، لكثرت عليه الحيل ، ولا استطاع ضعاف النفوس ، أن يفسدوا ما يريدون من عقود أبرموها ، بالاقرار أن العقد الفلاني كان بنية كذا ، والآخر كان منويا به كذا ، إلى غير ذلك .

ثم ان الاخذ بمجرد النية يهز التعامل بين الناس ، فلن تستطيع أن تجد له من قرار .

### نتيجة المناقشة

قد تبين لنا من خلال هذه المناقشة ما يلي :

- ١ - ان القول بعدم اعتبار النية ، ولو تقدّمها الاتفاق والمراوضة ، غير سليم وكل ما ساقه أصحاب هذا القول من أدلة ، لا يكفي لاثبات ذلك كما رأينا من خلال المناقشة .
- ٢ - كذلك القول باعتبار النية مطلقا ، كما ذهب اليه الحنابلة في قولهم الراجح غير سليم ، ان ما ساقوه من أدلة لم يكن كافيا لاثبات مطلوبهم ، اضافة الى ما ذكرنا من أن اعتماد النية المجردة يهز التعامل بين الناس ، ويعدم في نفوسهم الطمأنينة بأغلب عقودهم .
- ٣ - أن النية التي يدعمها الاتفاق المسبق والمراوضة بين الزوجين عليها - ثم يعقدان العقد على ذلك ، لا يمكن الفاؤها فيما أحسب ، لما يلي :
  - أ - ان الاتفاق قبل العقد على أمر من الأمور ، ثم الاقدام على العقد بعد ذلك ، يجعل من هذا الاتفاق شرطا متقدما على العقد ، وقد ذكرنا في محل الشرط أن الشروط المتقدمة على العقد ، يجب اعتبارها في العقد ، وما الاتفاقات الواقعة قبل العقد الا شروطا ، عرفا ومعنى .
  - ب - ان النية اذا توفرت عند العقد ، تدل دلالة واضحة على أنهما لم يعدلا عما اتفقا عليه . وهى هنا أيضا ليست نية طرف دون طرف بل كانت من الطرفين . وكل واحد منهما عند ما يصرح بالاجاب أو القبول ، يقصد ما اتفقا عليه قبل العقد ، ويفهم كل منهما عن الآخر

ما يريد به مطلق ألفاظه في قوله زوجتك ، أوقلت الزواج . ولا يخطر  
ببال واحد منهما ارادة الزواج المطلق .

وبما أن كلام كل واحد من المتعاقدين ، إنما يوجه الى الآخر ، وجب  
اعتبار ما يتبادر الى ذهن كل منهما ، من كلام صاحبه سواء كان هذا  
المعنى المتبادر لهما ، مفهوما لغيرهما أم لا ، لأن العبارة بهما فقط  
في باب التعاقد .

وإذا صح ما قلناه - ونحسبه صحيحا - كان القول الراجح ، هو اعتبار  
النية ، إذا كانت مفهومة لطرفي العقد ، فإن لم تكن مفهومة لهما فلا اعتبار  
لها . والله أعلم .



## المبحث الثانى

### فى نكاح المحلل

---

وفيه مطلبان

المطلب الاول : فى شرط التحليل .

المطلب الثانى : فى نية التحليل .

---

## المطلب الأول فى شرط التحليل

---

يطلق التحليل فى اللغة ، ويراد به ضد التحريم . يقال : أحلّ له  
الشيء إذا جعله حلالا له . ( ١ )

ونعنى بشرط التحليل ، أن يتزوج الرجل المطلقة ثلاث طلاقات ، بشرط  
أنه إذا أحلها لزوجها الأول طلقها .

وبذلك نستبعد من بحثنا ما لو شرط الزوج أو الزوجة ، أنه إذا أحلها للأول  
بانت منه ، أو فلا نكاح بينهما ، لأن هذا توقيف النكاح بالحل ، وهو باطل  
عند جماهير العلماء كما مر بنا فى المبحث الأول ، فى نكاح المتعة والموقت .  
فإذا وقع شرط التحليل ، بالمعنى الذى بيناه ، فهل يؤثر على صحة العقد ، أم  
يصح العقد ، ويبطل الشرط فقط .

اختلف الفقهاء فى ذلك . وفيما يلى عرض لآراءهم .

---

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ١٥١ .

عرض المذاهب :

١ - ان شرط التحليل يبطل العقد ، ذهب الى ذلك : المالكية (١) ،  
وأبويوسف من الحنفية (٢) ، وهو القول الراجح لدى الشافعية ، (٣)  
والحنابلة (٤) .

٢ - ان شرط التحليل لا يبطل العقد ، ولكن يبطل هو فقط . وهو مذهب  
أبي حنيفة وصاحبه محمد - (٥) رحمهما الله - ، وهو قول للشافعية (٦)  
والحنابلة . (٧)

- 
- (١) الدسوقي على الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٣٠، أسهل المدارك، ج ٢، ص ٨٦، العدوي على كفاية الطالب، ج ٢، ص ٥٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣، ص ١٤٩، المدونة الكبرى لمالك، ج ٢، ص ٢٩٦ .
- (٢) فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ١٨٢، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ٢٥٩ . وقد جاء في المبسوط، ج ٦، ص ١٠، نسبة هذا القول لمحمد بدل أبي يوسف، وهو يخالف بقية المراجع .
- (٣) المحلى على المنهاج، ج ٣، ص ٢٤٧، تحفة المحتاج، ج ٧، ص ٣١٢، نهاية المحتاج، ج ٦، ص ٢٨٢، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٤٧، الحاوي الكبير للماوردي، مخطوط، ج ١٣ .
- (٤) الكافي في فقه احمد، ج ٢، ص ٦٨٢ - ٦٨٣، المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١٨٠، الروض المربع، ج ٢، ص ٢٧٥، الدرر السنية، ج ٦، ص ٣٣٦، الانصاف، ج ٨، ص ١٦١، زاد المعاد لابن القيم، ج ٤، ص ٨ .
- (٥) المراجع السابقة في المذاهب الثلاثة الحنفية والشافعية والحنابلة .
- (٦) المراجع السابقة أيضا .
- (٧) المراجع السابقة أيضا .

الأرلية :

أ - استدل أصحاب القول الاول ، الذين أبطلوا عقد النكاح بشرط التحليل

بما يلي :

١ - ما رواه ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لحن الله المحلل والمحلل له " . ( ١ )

والحديث نص في الباب ، لأنه لو كان عقده صحيحا لما استحق اللعن .

٢ - ما رواه عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

" ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا بلى يا رسول الله ، قال : هو

المحلل ، لحن الله المحلل والمحلل له " . ( ٢ )

فسماه النبي صلى الله عليه وسلم بالتيس المستعار ، وهو يدل على معنى

التوقيت في هذا المقعد .

٣ - روى الأشعث عن قبيصة بن جابر قال : سمعت عمر رضى الله عنه ، وهو

يخطب الناس ، يقول : " والله لا أوتى بمحلل ولا محلل له الا رجعتهما " ( ٣ )

---

( ١ ) قال في منتقى الاخبار ، رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه ، والخمسة

الا النسائي من حديث على مثله . انظر المنتقى بشرح الشوكاني - نيل

الاطار - ج ٦ ، ص ١٥٧ ، وانظر زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٧ .

( ٢ ) قال الشوكاني في نيل الاوطار ، ج ٦ ، ص ١٥٧ : رواه ابن ماجه وفيه

يحيى بن عثمان ، ضعيف . وفيه مشرح ، وقد وثقه ابن معين .

( ٣ ) المصنف لابن قدامه ، ج ٧ ، ص ١٨١ .

٤ - ان شرط التحليل يمنع بقاء النكاح ، فأشبهه نكاح المتعة (١) .

ب - واستدل أصحاب القول الثاني - الذين اختصروا البطلان على الشرط بما يلي :

١ - ان النبي صلى الله عليه وسلم ، سماه محلا ، فلو لم يكن عقده صحيحا

لما حلت للأول بهذا العقد ، ومقتضى التسمية أن تحل للأول (٢) .

٢ - ان اشتراط القاطع ، يدل على انعقاده مؤبدا ، ان لو لم يكن مؤبدا

لما احتاج الى اشتراط القاطع . (٣) .

#### مناقشة الأدلة :

أ - ان الأدلة التي ساقها أصحاب القول الأول ، على بطلان العقد اذا

اشتمل على شرط التحليل سليمة - فيما نحسب - لأن النبي صلى الله

عليه وسلم وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ما كان ليقدم على لمن

المحلل ، لو كان عقده صحيحا ، ويحل الزوجة المبتوتة لزوجها الاول ،

فلما لعنه صلى الله عليه وسلم ، علمنا بطلان هذا العقد ، وعدم صحته .

والله أعلم .

ب - وأما ما استدل به أصحاب القول الثاني على صحة العقد ، واختصار

---

(١) نفس المصدر .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ١٨٢ ، تبين الحقائق ، ج ٢ ،

ص ٢٥٩ .

(٣) المرجعين السابقين ، والمبسوط للسرخسي ، ج ٦ ، ص ١٠ .

البطلان على الشرط ، فنناقشه فيما يلي :

١ - ان الاستدلال على صحة العقد ، باطلاق النبی صلی الله علیه وسلم

اسم المحلل على صاحب هذا الشرط فيه نظر من وجوه :

الوجه الاول : أننا لا نسلم أن النبی صلی الله علیه وسلم هو الذي

سماه محلا وانما الذين أطلقوا هذا الاسم هم الذين كانوا يتعاملون

بهذا العمل ، ظانين أنه يفيد حل الزوجة المبتوتة لزوجها الأول ، فلما

علم صلی الله علیه وسلم بهذا ، وهو مخالف لشريعته ، لعنه وذكر

نفس الاسم الذي أطلقوه على من يعمل هذا العمل ، فكأنه صلی الله

عليه وسلم يقول : ان الذي تظنونه محلا ، هو غير محلل ، بقرينة دعائه

صلي الله عليه وسلم عليه بالطرد من رحمة الله ، ولا يطرد منها

الاشقي .

الوجه الثاني :

ولو سلم أنه صلی الله علیه وسلم هو الذي سماه بهذا الاسم ، فيحتمل

أنه سماه بذلك ، لوجود شرط التحليل في عقد نكاحه ، ومن المعلوم

أن الاسماء قد تطلق لأدنى مناسبة . ( ١ )

الوجه الثالث :

أن النبی صلی الله علیه وسلم ، انما سماه محلا ، لقصد التحليل ،

في نكاحه ، ولم يقصد نكاح رغبة . ( ٢ )

---

( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ١٨٢ .

( ٢ ) المرجع السابق .

#### الوجه الرابع :

أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سماه محلاً ، إنكاراً على هذه التسمية ، لأن المحلل والمحرم إنما هو الله سبحانه ، وفعل المحرم إنما يصلح أن يكون سبباً لتعلق الحل والحرمة .  
فيكون المدول عن مجرد النهي إلى صيغة اللعن ، من أكبر القرائن على هذا الإنكار .

وهذه الوجوه ، تبين لنا مدى ضعف هذا الدليل ، - فيما نحسب - فلا يوصل إلى مطلوبهم .

#### أما الدليل الثاني : - ٢ -

وهو ادعاء : أن اشتراط القاطع في العقد يدل على تأييد هذا العقد ، ففيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : ان اشتراط القاطع يدل على أن العقد يقع مؤبداً لو لم يشترط فيه هذا القاطع . أما ادعاء بقاءه على التأييد مع اشتراطه على اشتراط قطعه وانهاؤه . فلا يسلم لهم .  
بل الصحيح أن اشتراط القاطع يدل على توقيت العقد ، لا على تأييده .

الوجه الثاني : أن القاطع لم تعين له مدة ، معلومة ، بل كان الأجل مجهولاً ، وهو حلها لزوجها الأول ، وقد يطول هذا الأجل وقد يقصر ، لا احتمال عروض مانع من موانع الدخول بعد العقد ، من جهة الزوج أو الزوجة . وهو بهذا يكون أفسد من نكاح المتعة لأن المدة في نكاح المتعة مقدرة ، وهي هنا مجهولة .

## المطلب الثاني

### في نية التحليل

اختلف الفقهاء في تأثير نية التحليل على العقد ، وقيامها مقام شرط التحليل ، على قولين :

١ - ذهب الشافعية ( ١ ) ، والحنفية ( ٢ ) ، وفي قول للحنابلة ( ٣ ) ، أن النية لا تأثير لها على العقد ، حتى لو توطأ عليها المتعاقدان قبل العقد .

٢ - ذهب المالكية ( ٤ ) ، والحنابلة في القول الراجح ( ٥ ) ، إلى قيام نية التحليل مقام شرط التحليل في افساد العقد . توطأ عليها المتعاقدان أو لم يتوطأ .

- 
- (١) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ ، المذهب للشيرازي ، ج ٢ ، ص ٤٧ ، الحاوي الكبير للماوردي ، مخطوط ، ج ٣ .
  - (٢) تبیین الحقائق ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ قال :  
ويكون مأجورا لقصد الإصلاح . ابن عابدين على الدر المختار ، ج ٣ ، ص ٤١٥ ، المبسوط للسرخسي ، ج ٦ ، ص ٩ .
  - (٣) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٨١ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .
  - (٤) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، العدوي على كفاية الطالب ، ج ٢ ، ص ٥٩ ، المدونة الكبرى لمالك ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
  - (٥) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٨١ ، الكافي في فقه احمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٢ - ٦٨٣ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .



الأثرية :

أ - استدل أصحاب القول الأول لعدم اعتبار نية التحليل بما يلي :

١ - قال الشافعي : أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد ، قال : طلق رجل من قریش امرأة له فبتمها ، فمر بشيخ وابن له من الأعراب في السوق قدما بتجارة لهما ، فقال للفتى : هل فيك من خير ؟ ثم مضى عنه ، ثم كرّ عليه فكمثلها ، ثم مضى عنه ، ثم كرّ عليه فكمثلها ، قال : نعم ، قال : فأرني يدك ، فانطلق به ، فأعبره الخبر ، وأمره بنكاحها ، فنكحها ، فبات معها ، فلما أصبح ، استأذن فأذن له ، فاذا هو قد ولاها الدبر ، فقالت : والله لئن طلقني لا أنكحك أبدا . فذكر ذلك لعمري الله عنه ، فدعاه ، فقال : لو نكحتها ، لفعلت بك كذا وكذا وتوعده ، ودعها زوجها - أي الفتى - فقال : الزمها .

قال الشافعي : وأخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد مثله . ( ١ ) فدلّت هذه الرواية على أن النية لا قيمة لها ، لأن الفتى الذي تزوج امرأة القرشي ، قد نوى التحليل ، وتأيدت النية بالتواطؤ على ذلك ، فلو كانت نية التحليل قائمة مقام شرط التحليل ، لما أقدم عمر رضي الله عنه ، إلى الفتى ، وأمره بأن يلزم زوجته .

٢ - قال الشافعي : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ، قال : أخبرت عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها ثلاثا ، وكان مسكين أعرابي ، يقعد بباب المسجد ، فجاءته امرأة ، فقالت له : هل لك في امرأة

تنكحها ، فتبيت معها الليلة ، فتصبح فتفارقها ؟ قال : نعم ، وكان ذلك . فقالت له امرأته : انك اذا أصبحت ، فانهم سيقولون لك فارقها فلا تفعل . فاني مقيمة لك ما ترى ، واذ هب الى عمر رضى الله عنه . فلما أصبحت ، أتتوه ، وأتوها ، فقالت : كلموه فأتتم جئتم به . فكلّموه فأبى ، وانطلق الى عمر - رضى الله عنه - فقال له عمر - الزم امرأتك فان رابوك بريب ، فأتني . وأرسل الى المرأة التي مشيت بذلك ، فأنكل بها ، ثم كان يغدو الى عمر رضى الله عنه ويروح ، في حلة ، فيقول - عمر - الحمد لله الذي كساك يا ذا الرقعتين . حلة تغدو فيها وتروح . قال الشافعي : وقد سمعت هذا الحديث مسنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر رضى الله عنه ، بمثل هذا المعنى . ( ١ )

٣ - ان العقد انما يبطل بما شرط لا بما قصد ، ولهذا لو اشترى شيئاً بشرط أن لا يبيعه بطل العقد ، ولو اشتراه وكانت نية البائع أن لا يبيعه المشتري ، لم يبطل . ( ٢ )

ب - واستدل أصحاب القول الثاني لاعتبار النية بما يلي :

١ - ان عموم المحلل ، شامل لمن نوى التحليل ، ان يقال له : انه محلل . لأنه قاصد للتحليل .

٢ - ما روى عن عمر رضى الله عنه " أن رجلاً سأله ، عن رجل طلق امرأته

---

( ١ ) الأم للشافعي ، ج ٥ ، ص ٨٠ - ٨١ .

( ٢ ) المهذب للشيرواني ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

ثلاثا ، فتزوجها أخ له ، عن غير موافقة ليحلها لأخيه هل تحل للأول ؟  
قال : لا ، إلا بملك رغبة . كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال : لا يزالان زانيين ، وإن مكثا عشرين سنة ،  
إذا علم أنه يريد أن يحلها . ( ١ )

٣ - إن الألفاظ لا تراد لعينها ، بل للدلالة على معانيها ، فإذا ظهرت  
المعاني والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل . ( ٢ )

٤ - إذا تواطأ الزوج مع الزوجة أو وليها على الإحلال ، ثم عقدا العقد  
على ذلك ، انصرف العقد إلى المعروف بينهما ما تواطأ عليه . ( ٣ )

#### مناقشة الأدلة :

قد رأينا أن الفريقين ، من يعتبر النية ، ومن يلغونها ، يستدل ببعض  
الآثار عن عمر رضي الله عنه ، في اعتبار النية وفي الفائها .  
وأحسب أن الآثار في الأمور المختلف فيها ، لا قيمة لها ، من حيث القيام  
بالحجة ، ولم يدع أحد الفريقين إجماعا على ما ذهب إليه ، حتى يستفاد  
من إيراد الآثار ، كسر هذا الإجماع .

ونريد من هذا التقديم ، أن نتخفف من مناقشة هذه الآثار ، لعدم  
الجدوى في موضوعنا ، من هذه المناقشة .

---

( ١ ) المغني لابن قدامة ج ٧ ، ص ١٨١ . وقال المعلق : أخرجه الحاكم في  
المستدرک ج ٢ ، ص ١٩٩ ، وقال : هذا حديث على شرط الشيخين  
ولم يخرجاه . ورواه الدارقطني في الأوسط ، وانظر نيل الأوطار للشوكانى  
ج ٦ ، ص ١٥٨ .

( ٢ ) زاد المعاد لابن القيم ، ج ٤ ، ص ٨ .

( ٣ ) نفس المصدر .

ونأتى لما بقى لدى الفريقين من أدلة . ان قد بقى لدى الفريق

الأول الدليل الثالث ، وهو قياس النية فى عقد النكاح على النية فى البيع .  
وأحسب أنه دليل سليم من حيث العموم . ان لو أطلنا العقود بالنيات  
الفاسدة ، لمرضنا التعامل لهزات لا أول لها ولا آخر .

ولا يعجز من يريد فسخ عقد أبرمه مع غيره ، أن يدعى نية فاسدة عند  
البيع ، وكذلك فى سائر العقود .

ولو صح أن مجرد النية - وهى باطنة - تؤثر على عقد النكاح ، أو على غيره  
من العقود ، لوجب على من يريد التعاقد ، أن يفتش عن النية ، أو يشترط فى  
عقده أن لا ينوى صاحبه ، نية تفسد العقد .

ولكن هذا لم يحدث فى دين ولا عقل ، وقد مربنا زيادة تفصيل فى

مبحث نية التوقيت ، فارجع اليها ان شئت . ( ١ )

وأما الملكية والحنابلة فقد بقى لديهم بعد أن تخففنا من الآثار

الدليل الاول ، والثالث والرابع .

أما الاول فكان مستندا على شمول لفظ المحلل لمن نوى التحليل ، وذلك  
لأن كلمة - المحلل - جاءت فى الحديث ، محلات بالألف واللام ، وهى تفيد  
الاستغراق فى كل محلل ، وما أن من ينوى التحليل يقال له محلل ، فيكون  
ان شمولاً بنص الحديث . هذا وجه الاستدلال بعموم المحلل .

ولكن يرد عليه : أن عموم المحلل مهجور اتفاقاً . لأن العاقد بنكاح  
رغبة يحلل الزوجة المبتوتة لزوجها الأول ، وهو محلل حقيقة لا ادعاء ، لأن  
نكاحه ، هو السبب المشروع لحل المبتوتة لزوجها الأول ، فهو ان محلل ولم

يكن مقصودا بالعموم ، لعدم استحقاقه لتوجيه الدعاء عليه .

وانا ثبت أن العموم غير مقصود أصلا في الحديث ، لم يبق للمتسكين

به من سند قائم .

ويكون دخول من نوى التحليل تحت هذا الاسم ، هو موضع الخلاف ، ولا يستقيم حجة على المخالف .

وأما الدليل الثالث ، وهو أن الألفاظ انما تراد لمعانيها ، فاذا ظهرت

المعاني فلا عبرة بها لأنها وسائل ، فيرد عليه ما يلي :

١ - ان تضمين الكلمات ، معان لا تتبادر منها ، انما يقبل عند وجود

القرينة على عدم ارادة المعاني الظاهرة . أما مع عدم وجود قرينة

صارفة عن المعاني الظاهرة من الكلمات ، فهذا غير مقبول ، لا لغة

ولا عقلا .

٢ - ان قولهم : فاذا ظهرت المعاني فلا عبرة بالألفاظ ، يختصر الدليل

على جزء الدعوى ، لأن المعاني انما تظهر اذا تقدم النية اتفاق عليها

أو مراوضة بين المتعاقدين ، وهم يقولون باعتبار النية مطلقا ، سواء

تقدمها ذلك أم لا .

٣ - ان المقصود بظهور المعاني والمقاصد ، انما هو المخاطب لا المتكلم ،

فاذا ظهرت المعاني والمقاصد للمخاطب ، صح صرف الكلمات الى هذه

المعاني . أما أن تبقى هذه المعاني كآمنة في نفس المتكلم ، ثم يراود

الزام المخاطب بها ، فذلك غير مقبول ، لا عقلا ، ولا لغة ، ولا عرفا .

وأما الدليل الرابع ، وهو أن الفاظ المتعاقدين تنصرف الى ما تم بين

المتعاقدين من اتفاق ، لأن المطلق ينصرف الى ما يتعارف عليه المتكلم والمخاطب . فذلك صحيح فيما نحسب ، الا أنه يكون بذلك دليلا على جزء الدعوى أيضا لأن الملكية والحابطة يقولون باعتبار النية مطلقا .

### نتيجة المناقشة

نلخص ما توصلنا اليه في هذه المناقشة فيما يلي :

- ١ - ان أدلة الفريقين ، الذين اعتبروا النية ، والذين لم يعتبروها . غير كافية لاثبات ما نصبت له ، لأنها لم تسلم من الايرادات عليها . وهى ايرادات كما رأينا من القوة والوضوح .
- ٢ - ان التوسط بين الفريقين هو الراجح فيما أحسب - فلا تلغى النية مطلقا ، ولا نعتبرها مطلقا . بل نقبل النية اذا سبقها ما يسندها من اتفاق بين الطرفين ، أو مراوضة بينهما ، أو يكون لدى الطرف الآخر علم بها قبل العقد .
- لأن ما يحصل قبل العقد من اتفاق بين الطرفين ، أو مراوضة بينهما ، أو نية طرف واحد ، مع علم الآخر بهذه النية ، يصلح صارفا للإيجاب والقبول على ما هو معلوم بينهم ، عقلا وعرفا ، وقواعد اللغة أيضا لا تأبى ذلك .
- والله من وراء القصد .

### المبحث الثالث

#### فى النكاح المعلق على شرط

---

التعليق فى اللغة : الربط ، يقال : علق كذا بكذا ، اذا ربطه به . ( ١ ) .

وأما فى الاصطلاح : فقد مر فى تعريف الشرط من التمهيد . ( ٢ ) .

والفرق بين تعليق العقد على شرط ، وبين الشرط فى العقد ، أن الأول يعنى :

أن العقد غير منجز فى الحال ، بل يحصل عند حصول الشرط .

وأما الثانى ، فيعنى : أن العقد منجز فى الحال ، والتزم معه بأمر آخر .

ومثال التعليق : زوجتك بنتى ان رضى أبى فيقبل الزوج ، فالزواج

هنا لم يقطع بحصوله ، بل ربط حصوله على حصول أمر آخر وهو : أن يرضى أبى

بهذا الزواج .

ومثال الشرط : زوجتك بنتى ، على أن لا تسافر بها من بلدها ،

فيقبل الزوج . فالزواج هنا مقطوع به ، والتزم الزوج مع العقد بأمر آخر ، ينفذه

فى المستقبل ، وهو عدم السفر بالزوجة من بلدها .

وبعد هذا التمهيد لمعنى التعليق ، والفرق بينه وبين الشرط ، نأتى

الى عرض المذاهب ، لنتعرف على رأيهم فى هذا النوع من النكاح .

#### عرض المذاهب :

١ - ذهب الشافعية ، الى أن العقد اذا علق على شرط ، كان باطلا من

---

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ٤٥٠ .

( ٢ ) انظر ص ١٣ - ١٤ . من هذه الرسالة

أصله ، فلا ينعقد ، سواء كان مطلق عليه العقد ، موجودا أو معدوما ،  
ماضيا أو حاضرا ، أو مستقبلا . ( ١ )

يقول الامام الشافعى :

" ولا يكون التزويج الا لا امرأة بعينها ، ورجل بعينه ، وينعقد النكاح  
من ساعته ، لا يتأخر بشرط ولا غيره ، ويكون مطلقا " . ( ٢ )

ويقول أيضا :

" اذا تكلم بالنكاح معا ، فلم يكن النكاح منعقدا مكانه ، لم ينعقد  
بعد مدة ولا شرط " ( ٣ ) .

ولم يستثن الشافعية من هذا الاطلاق ، حتى التعليق بمشيئة الله ،  
اللهم الا اذا قصد التبرك بالمشيئة ، أو على أن الواقع هكذا ، ان لا  
يوجد شيء الا بمشيئة الله . فيصح العقد حينئذ . ( ٤ )

ووجهة الشافعية فى ذلك ، أن الصيغة يجب أن تكون منجزة فتمس  
اختل التنجيز ، ولو فى اللفظ ، لم ينعقد النكاح أصلا .

٢ - وذهب المالكية ، الى أن التعليق يوجب فسخ العقد مطلقا ، يدخل بها  
أو لم يدخل بغير طلاق على المعتمد فى المذهب . وشدد المالكية  
فى هذا النوع من النكاح ، فاعتبروه نكاح متعة تقدم فيه الأجل ( ٥ ) .

---

( ١ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ ، مغنى المحتاج ، ج ٣  
ص ١٤١ - ١٤٢ .

( ٢ ) الام للشافعى ، ج ٥ ، ص ٣٨ .

( ٣ ) نفس المصدر .

( ٤ ) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤١ .

( ٥ ) الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .



الا أنهم مع هذا التشديد فرقوا في الحكم بين التعليق على مجيء رأس الشهر أو ضاء الأب، وما أشبه ذلك، وبين التعليق على الاتيان بالصداق . فلو قال : زوجتك بنتى فلانة ، ان أتيتنى بالصداق فى يوم كذا ، والا فلا نكاح بينكما . فان جاء بالصداق قبل الأجل أو غده وجب فسخ العقد بطلاق ان لم يدخل بها ، فان دخل بها ثبت العقد . وان لم يجيء بالصداق ، أو جاء به بعد الأجل ، وجب فسخ النكاح ، بغير طلاق ( ١ ) ، لأنه لم يحصل عقد بالكلية ، لعدم حصول ما علق به . ( ٢ )

٢ - وذهب الحنفية ( ٣ ) والحنابلة على الراجح من مذهبيهم ، ( ٤ ) الى أن التعليق انما يبطل العقد ، اذا كان بشرط مستقبل ، كأن رضى فلان زوجتك بنتى فلانة .

أما التعليق بحاضر ، كزوجتك هذا المولود ، ان كان أنثى ، فكانت أنثى ، أو ان شاء فلان وكان حاضرا فقال شئت ، فقبل الزوج صح

---

( ١ ) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٥ ، المدونة الكبرى ج ٢ ، ص ١٩٦ .

( ٢ ) المدوى على الخرشي ، ج ٣ ، ص ١٩٥ .

( ٣ ) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٧ - ٩٨ ، الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، الروض الندى ، ص ٣٦١ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٦ ، الانصاف ج ٨ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

( ٤ ) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٩٨ ، البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ٨٤ ، الاشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٣٦٧ .

العقد ، ولم يضره هذا التعليق ، لأنه فى معنى التنجيز .  
وكذلك التعليق بشرط ماض ، كزوجتك بنتى ان كانت انقضت عدتها  
وقد كانت انقضت عدتها ، يصح العقد ، ولا عبرة بهذا التعليق لأنه  
فى معنى التنجيز .

واستثنى الحنابلة من التعليق على شرط مستقبل ، التعليق على شيئة  
الله . فقالوا : بصحة العقد مطلقا فى هذه الصورة ، لأن التعليق بشيئة  
الله فى معنى التنجيز ( ١ ) . وقريب منه مذهب الحنفية ، لأنهم يقولون  
ببطلان التعليق ، اذا كان على أمر يستحيل عادة ( ٢ ) ، والا طلاع على شيئة  
الله أكثر استحالة .

#### مناقشة المذاهب :

##### أ - مناقشة مذهب الشافعية ، فمن ابطال العقد بمطلق التعليق .

ان هذا القول ، ينظر الى الألفاظ ، أكثر مما ينظر الى المعانى ،  
والا فأى خطر على العقد فى تعليقه على أمر ماض ، كقول القائل : ان كان  
البارحة ، يوم خميس فقد زوجتك بنتى ، وهما يعلمان أن البارحة كان يوم  
الخميس . وكذا لو علقه على أمر حاضر كما لو قال : ان رضى فلان فقد زوجتك  
بنتى فلانة ، وكان حاضرا فى المجلس ، فقال رضى ، فقال الطرف الآخر قبلت  
الزواج . والاكثر من هذا وضوحا ، فيما لو علقه على شيئة الزوج ، كما لو قال  
الولى : زوجتك بنتى فلانة ، ان شئت ، فقال شئت وقبلت هذا الزواج . فهل

---

( ١ ) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٧ - ٩٨ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٦

( ٢ ) الاشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٣٦٧ .

التعليق على مشيئة من يراد تزويجه ، الا فى حكم تخييره بين القبول والرفض ، وهو يطكه بدون هذا التعليق ؟

ب : مناقشة ما ذهب اليه المالكية :

ان جميع ما أوردناه على الشافعية يرد على المالكية . ثم يرد عليهم بالخصوص ما يلى :

١ - تفريق المالكية بين التعليق بشرط مستقبل اذا كان على الاتيان بالمهر وبين التعليق بمستقبل اذا كان على غير المهر غير سليم - فيطاحسب - لأن الكلام فى تعليق أصل النكاح ، فكان الايجاب غير مقطوع به . وكذا القبول ، لو روده على هذا الايجاب الذى لم يقطع به ، غاى فرق بين التعليق على شرط مستقبل ، اذا كان فى الصداق ، وبين التعليق على شرط مستقبل غير الصداق ؟

٢ - ان المالكية قد فرقوا فى فسخ العقد ، بين ما لو تحقق الشرط المستقبل وهو الاتيان بالصداق قبل الأجل أو عنده ، فأوجبوا فسخه بطلاق ، وبين ما اذا لم يتحقق ، بأن أتى بالصداق بعد الأجل ، حيث أوجبوا فسخه بغير طلاق .

فالذى يقتضيه قولهم فى الصورة الاولى ، أن يكون العقد ، منعقدا . والا لما قالوا بفسخه بطلاق ، لأن الطلاق لا يصح الا بعد صحة النكاح ، والذى يقتضيه قولهم فى الصورة الثانية ، أن يكون العقد غير منعقد أصلا ، ولهذا أوجبوا فسخه بغير طلاق .

ويرد على قولهم فى الصورة الاولى . أن العقد اذا كان صحيحا ، فلما اذا وجب فسخه ، لاسيما وقد تحقق ما علق عليه العقد ؟

ويرد على قولهم في الصورة الثانية ، أن العقد اذا كان منعقدا ، فكيف  
جاز فسغه بنفي طلاق ؟

وهكذا ، فان الحكم في الصورة الاولى ينافي الحكم في الصورة الثانية ،  
كيفما تدبرته - فيما أحسب - والله أعلم .

ح - وأما ما ذهب اليه الحنفية ، والحنابلة من القول بصحة العقد اذا علق  
بشرط ماض أو حاضر ، وعدم صحته اذا علق بأمر مستقبل فسلم فيمسا  
نحسب ، فلا داعي لمناقشته .

### نتيجة المناقشة

ونخلص من هذه المناقشة بما يسلي :

١ - ان القول ببطلان العقد بمطلق التعليق ، كما ذهب اليه الشافعية  
وقريب منه ما ذهب اليه المالكية غير سليم ، لكثرة ما يرد عليه .

٢ - ان القول ببطلان العقد اذا علق بمستقبل ، وصحته اذا علق بحاضر  
أو ماض ، هو القول الراجح فيما نحسب لسلامة وجهته وعدم ما يرد عليها  
والله أعلم .

## المبحث الرابع

### فى

### شرط الخيار

الخيار فى اللغة ، اسم مصدر اختاره ، وهو طلب خير الأمرين  
وأحسنهما ، ( ١ ) والأمران اللذان يراد خيرهما وأحسنهما فى عقد النكاح  
هما : امضاء العقد أو فسخه .

فإذا شرط الخيار فى عقد النكاح ، فهل يصح هذا الشرط ، وما مدى تأثيره  
على العقد ؟ اختلف الفقهاء فى ذلك وفيما يلى عرض لمذاهبيهم :

#### عرض المذاهب :

١ - يبطل العقد والشرط ، وهو ما ذهب اليه الشافعية ( ٢ ) ، والظاهرية ( ٣ )  
وهو رواية فى مذهب احمد ( ٤ ) .

٢ - يفسد العقد ، ويجب فسخه ، اذا لم يدخل بها ، فان دخل بها ثبت  
العقد ، وسقط الشرط ، الا خيار المجلس ( ٥ ) فيصح اشتراطه .

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ١٩٤ .

( ٢ ) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٦  
الحاوى الكبير للماوردى ، ج ١١ ، الأم للشافعى ، ج ٥ ، ص ٨١ .

( ٣ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٧ .

( ٤ ) المقنع ، ج ٣ ، ص ٤٩ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٦ ، المغنى لابن قدامة ،

ج ٧ ، ص ٨١ .

( ٥ ) خيار المجلس عند الجمهور ، هو الفترة التى جعلها الشارع لطرفى العقد  
فى اختيار امضاء العقد أو فسخه ، ما داما فى مجلس العقد .

وهذا مذ هب الطلسمية . ( ١ )

٣ - يصح العقد ، وبطل الشرط ، وهو مذهب الیه الحنفية ( ٢ ) ، والحنابلة  
فی القول الراجع ( ٣ ) .

الأدلة :

أ - استدل الشافعية والظاهرية بما يلي :

- ١ - ان مبنى النكاح على الدوام واللزوم ، والخيار يتنافى ذلك ( ٤ )
  - ٢ - القياس بالأولى على بطلان نكاح المتعة ، لأن العلة فی بطلان نكاح المتعة ، أن العقد لم يثبت الحل مطلقا بل الى غاية .
- وهذا المعنى موجود فی النكاح بشرط الخيار ، بل هو فيه أدعى للفساد ، لأن نكاح المتعة ، قد بین فيه وقت الحل ، يوما أو شهرا ، أو أقل أو أكثر ، فسی حين أن النكاح بشرط الخيار ، يبقى وقت الحل مجهولا ، حيث لا یدرى متى يختار من له الخيار ، فسخ العقد أو امضاءه .
- هذا اذا كان أجل الخيار معلوما ، فكيف به لو كان مجهولا ( ١ )

== مقابلته عند الحنفية والمالكية خيار القبول ، أو عدم وجوب الفور فی القبول بعد انشاء الايجاب مادام فی مجلس الايجاب .

- ( ١ ) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، الدسوقي علی الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، المدونة الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .
- ( ٢ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ ، المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ، ص ٩٤ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٥٣٨ .
- ( ٣ ) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٨١ .
- ( ٤ ) المحلى علی المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٦ ،

يقول الشافعى فى هذا المعنى :

" ولم يكن للنهى عن نكاح المتعة معنى أكثر من أن النكاح انما يجوز على احوال مطلقا لا الى غاية ، لأن النكاح اذا كان لغاية فقد أباحت نفسها بحال ، ومنعتها فى أخرى ، فلم يجز أن يكون النكاح الا مطلقا " . ( ١ ) .

ثم قال رحمه الله :

" ولما كان النكاح بالخيار فى أكثر من المعنى الذى له - فيما نرى - فسدت المتعة ، لم ينمقد ، والجماع حلال على ما وصفت من الأبد ، ولا بحال حتى يحدث له اختيارا حادثا ، فتكون العقد انعقدت على النكاح ، والجماع لا يحل فيها بكل حال ، فالنكاح بالعقد غير ثابت فى حال ، وثابت فى أخرى ، وهذا أقبح من نكاح المتعة ، لأن نكاح المتعة وقع على ثابت أولا الى مدة ، وغير ثابت اذا انقضت المدة " . ( ٢ ) .

ب - واستدل المالكية على ما ذهبوا اليه من فساد العقد بشرط الخيار بمثل ما استدل به الشافعية ، على ذلك ( ٣ )

واستدلوا لاستثناء خيار المجلس ، حيث صحوا العقد والشرط ، بأن النكاح

---

== الحاوى الكبير للماوردى ج ١١ ، الام للشافعى ج ٥ ، ص ٥٥ .

( ١ ) الأم للشافعى ج ٥ ، ص ٨١ .

( ٢ ) نفس المصدر .

( ٣ ) قوانين الاحكام الشرعية ، ص ٢١٩ ، المدوى على كفاية الطالب ج ٢ ،

ص ٤٢ .

مبنى على المكارمة فتسومح فيه ما لا يتسامح في غيره . ( ١ )

وأما قولهم بوجوب الفسخ قبل الدخول ، وثبوت العقد بعد الدخول فكان  
نظرهم متوجها الى مراعاة الخلاف ، لأن النكاح بشرط الخيار من الأمور المختلف  
فيها . وما كان مختلفا فيه ومن ههنا على فساد ، وأوجبوا فسخه قبل الدخول  
أما بعد الدخول فلم يقولوا بفسخه ، بل يكتفون بإسقاط المفسد كشرط الخيار  
في مسألتنا . حيث قالوا : اذا دخل بها ، ثبت العقد ، وسقط الشرط ( ٢ )

ج - واستدل الحنفية والحنابلة ، على صحة العقد ، وطلان الشرط . بما يلي :

أولا : أدلتهم على بطلان الشرط :

- ١ - ان الحاجة لا تدعو الى شرط الخيار في النكاح ، لأن النكاح لا يقع  
في الغالب ، الا بعد ترو وفكر ، وبحث ، وسؤال . ( ٣ )
- ٢ - ان النكاح ليس بمعاوضة محضة ، ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالمعقود  
عليه ، وبرؤية ، ولا صفة ، فلم يصح اشتراط الخيار فيه ( ٤ )
- ٣ - ان اثبات الخيار في عقد النكاح ، يؤدي الى جواز فسخه ، وفي فسخ  
النكاح ، ابتداء للمرأة ، بعد العقد عليها ، ولهذا أوجب الله  
سببانه في الطلاق قبل الدخول نصف الصداق ، جبرا لما لحقها من  
ضرر . ( ٥ )

---

( ١ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

( ٢ ) المراجع السابقة للملكية .

( ٣ ) المغني لابن قدامة ، ج ٢ ، ص ٨١ .

( ٤ ) نفس المصدر .

( ٥ ) نفس المصدر .



ثانياً : أدلتهم على صحة العقد ، مع شرط الخيار :

- ١ - القياس على نكاح الهازل ، وذلك لأن الهزل واشتراط الخيار سواء ، لأن الهازل ، قاصد الى مباشرة السبب ، غير راض بحكمه . وشرائط الخيار كذلك ، بل ان هذا المعنى في الهازل أولى ، لأن الهازل : غير راض بالحكم أبداً ، ومشتراط الخيار : غير راض بالحكم في وقت مخصوص . فإذا لم يمنع الهزل تمام العقد ، فلأن لا يمنعه اشتراط الخيار أولى ( ١ )
- ٢ - ان اشتراط الخيار في النكاح ، لا يمنع انعقاد أصل العقد مطلقاً ، وإنما يعدم الرضا بلزومه ، كما في البيع .  
وعقد النكاح متى وقع صحيحاً ، كان لازماً ضرورة ( ٢ )
- ٣ - القياس على الطلاق ، بجامع أن كلا منهما لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ، ولا يقبل خيار الشرط . ( ٣ )

#### مناقشة الأدلة :

- أ - مناقشة أدلة القائلين بإبطال العقد بشرط الخيار وهم الشافعية والظاهرية  
وكذا المالكية فيما اذا لم يتم الدخول بهذا العقد .  
أورد الحنفية على قياس النكاح بالخيار على نكاح المتعة ، بأنه قياس مع الفارق لأن توقيت العقد ، يمنع انعقاد العقد فيما وراء الوقت المنصوص عليه ، وهذا بخلاف

---

( ١ ) المبسوط للسرخسي ج ٥ ، ص ٩٥ ، وانظر فتح القدير لابن الهمام

ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

( ٢ ) نفس المصدر .

( ٣ ) نفس المصدر .

شرط الخيار ، لأن العقد بشرط الخيار ، منعقد للحال . ( ١ )

ويجاء عن هذا الايراد ، بأن المقصود من توقيت العقد في النكاح  
انما هو توقيت الاحلال ، وتوقيت الاحلال ، في النكاح بالخيار ، أفحش من  
توقيت الاحلال في نكاح المتعة ، لأن وقت الاحلال في المتعة معلوم وفي  
النكاح بشرط الخيار مجهول . لأن النكاح بالخيار ، يكون معه الاحلال ثابتاً  
على تقدير ، أو حال - كما عبر الشافعي رحمه الله - وفيه ثابت على آخر ، وهذا  
بخلاف نكاح المتعة ، حيث كان وقت الاحلال فيها معلوماً . ( ٢ )

ب - مناقشة ما ذهب اليه المالكية :

وتنحصر هذه المناقشة في أمرين :

الاول : قولهم : بوجوب فسخ العقد قبل البناء ، وثبوته بعد البناء .

الثاني : قولهم : بصحة شرط خيار المجلس في عقد النكاح .

أما الأمر الاول : وهو قولهم بوجوب الفسخ قبل البناء ، وثبوته بعده ، فقد

اعتمد المالكية في هذا القول على مراعاة الخلاف في المسائل المختلف

فيها ، وقد يرد عليهم ما يلي :

١ - اذا صح أن هذا العقد ، وقع فاسداً بسبب هذا الشرط ، فكيف يثبت

بالدخول ؟

وهل الدخول سبباً من أسباب تصحيح العقود الفاسدة ؟

---

( ١ ) المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ، ص ٩٥ ، فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ،

ص ٢٥٠ .

( ٢ ) الأم للامام الشافعي ، ج ٥ ، ص ٨١ .

٢ - ان هذا المذهب ، يجعل أصحاب العقود المختلف في فساد هذا  
يهرعون الى الدخول ، لتثبت عقودهم ، ويأمنون عليها من خطر الفسخ .

ويمكن الجواب عن الايراد الاول ، بأن (العقد انما كان فاسدا في نظر  
المذهب وقد ذهب مذاهب أخرى الى تصحيح هذا العقد ، وهى مذاهب  
معتبرة في الاسلام ، ولأمر المختلف فيها ، بين المذاهب الاسلامية ، تعطى  
للقضاء الحق في اختيار ما يحقق مصلحة المسلمين ، ومن هذه المصلحة ارتكاب  
أخف الضررين ، لدفع أكبرهما .

وهنا في مسألة الدخول بالعقد الفاسد وجدت مفسدتان لا بد من  
احداهما ، هما :

١ - ترك الحكم بما ترجح في المذهب ، من فساد العقد ، والحكم بمذهب  
آخر يعد مرجوحا في المذهب المالكى .

٢ - ابطال العقد ، وقد دخل الزوج بزوجه ، وللبناء آثار كبيرة ، من احداث  
الضرر بالزوجة ، وجبار الرجل أن يعطيها مهر المثل كاملا ، واحتمال  
الحمل ، وحبس المرأة عليه ، مدة قد تطول وقد تقصر ، الى غير ذلك  
من المفاسد ، التى يحدثها ابطال العقد ، بعد البناء .  
ولا شك أن ابطال العقد بعد أن دخل الزوج بزوجه أكثر ضررا من ترك  
ما ترجح في مذهب من المذاهب دون آخر .

وأحسب أن المالكية ، وهم يذهبون هذا المذهب ، يقضون على زواجر التحصن  
المذهبي ، ويكون القضاء ، حرا طليقا ، في اختيار ما يحقق المصلحة ، في القضايا  
المختلف فيها بين المذاهب الاسلامية المعتبرة . وتكون بذلك المذاهب الاسلامية

تشع بالعطاء ، والتسامح ، واحترام وجهة النظر المقابلة ، وذلك فيما أحسب  
هدف من أهداف الاسلام ، ينبغي أن نسعى اليه .

وأحسب كذلك أن شيخ الاسلام ابن تيمية كان يريد هذا الهدف عندما  
أوصى من يكون في موضع قدوة ، واجتماع المسلمين حوله ، أن يعمل بالقول  
المرجوح عنده - اذا كان العمل بما ترجح لديه ، يفرق المسلمين ، أو يضع في  
نفوسهم منه ريبة - وأن ذلك أفضل عند الله من العمل بالقول الراجح عند هذا  
المتبوع ، لأن مصلحة تأليف قلوب المسلمين ، أكبر بكثير ، من العمل ، بما يعتقد  
راجحاً . (١) .

وأما الايراد الثاني ، فيمكن الجواب عنه ، بأن المالكية ، وهم يثبتون  
الحقد بعد الدخول ، لا يقولون بصحة شرط الخيار ، بل يعتبرون الشرط فاسداً  
دخل بها ، أو لم يدخل ، وذلك يفقد أصحاب العقد الفاسد ، ما يريدون التوصل  
اليه . من اشتراط الخيار في عقد النكاح .

وأما الأمر الثاني : وهو قول المالكية بصحة شرط خيار المجلس في عقد  
النكاح : فيرد عليه ما يلي :

١ - أنهم لم يقولوا بخيار المجلس في البيع رغم ثبوته بالسنة الصحيحة ، ورواية  
مالك نفسه ، واستناد من أنظف الأسانيد ، إذ رواه مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢) . حتى قال

---

(١) الفتاوى لابن تيمية ، ج ١ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ . قال " قد يكون  
فعل المرجوح أرجح للمصلحة الراجحة ، كما يكون ترك الراجح أرجح أحياناً  
لمصلحة راجحة " .

(٢) موطأ مالك ، ص ٤١٦ ، برقم ٧٩ ، ط ، كتاب الشعب .

الشافعي رحمه الله ، لا أدرى هل اتهم مالك نفسه أو نافعاً وأعظم  
أن أقول : عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . ( ١ )

٢ - أن خيار المجلس ينافي لزوم العقد ، إذ يجب في عقد النكاح أن يكون  
لزاماً من حين انعقاده ، مفيداً إحلال الزوجة لزوجها من ساعته .

ج - مناقشة ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة في قولهم الراجع ، من القول  
بصحة العقد إذا شرط فيه الخيار ، واختصار البطلان على الشرط .  
ومن عجيب الموافقات ، أن الأحناف ، والحنابلة وقد ذهبوا إلى صحة العقد  
وبطلان الشرط - تقاسموه مؤنة الاستدلال ، فقد ركز الحنابلة على الاستدلال  
لبطلان الشرط ، بينما ركز الحنفية ، على الاستدلال لصحة العقد مع شرط  
الخيار .

بيد أن الأحناف ، قد تحملوا العبء الكبير في هذه القضية ، إذ أن  
بطلان الشرط متفق عليه ، والخلاف الحقيقي بالنظر والتمحيص إنما هو في صحة  
العقد ، مع هذا الشرط .

وما أن القول ببطلان الشرط ، بالمنزلة التي ذكرنا من الاتفاق ، ولسلامة  
الأدلة ، التي ذكرناها عن الحنابلة لإبطاله ، فلا نجد من داع إلى التمويه  
عليها بالمناقشة .

والذي يستأهل المناقشة حقاً هو ما ذكره الأحناف من أدلة على صحة العقد  
مع شرط الخيار . فنقول :

---

( ١ ) المغني لابن قدامة ، ج ٣ ، ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

ان ما استدل به الحنفية من قياس صحة العقد مع شرط الخيار على صحة العقد مع الهزل ، فيه نظر من وجوه :

الوجه الأول : أن الشارع إنما أقام الهزل مقام الجد حماية لعقد النكاح من الزعزعة ، وعدم الاستقرار ، وذلك لأن الشارع ، لو لم يأخذ بالهزل في إيجاب عقد النكاح ، أو قبوله ، مأخذ الجد ، لكان الباب مفتوحاً للعابثين والمترددين ، فإذا تم العقد في الظاهر ، قام أحد هم يدعى الهزل في إيجابه أو قبوله ، وهذا كما ترى : يوقف هذا العقد - وقد أراد الشارع توثيقه - على خطر الانهيار في كل لحظه .

الوجه الثاني : أن الهازل وإن لم يكن راضياً بالعقد في ذات نفسه إلا أنه لا قيمة لعدم الرضا هذا ، لأنه معارض بما هو أقوى منه ، وهذا المعارض هو : إيجابه ، أو قبوله ، إذ الإيجاب والقبول من أكبر علامات الرضا ، وهو امارة ظاهرة ، فلا يمكن اطراحها لوجود امارة خفية على عدم الرضا ، وقد تكون مع خفائها متهمة .

وهذا شبيه بالنية المجردة ، كنية توقيت العقد ، أو نية التحليل ، وهو أقوى مذنب الجمهور ومنهم الحنفية في عدم اعتبار النية المجردة .  
أما شرط الخيار ، فهو امارة ظاهرة ، على التوقف عن الرضا بالعقد ، ولا يصح القول ، بأن مشروط الخيار ، راض بالعقد في وقت ، وغير راض به في وقت آخر ، بل الصحيح : أن مشروط الخيار ، راض بالعقد على تقدير ، وغير راض به على تقدير آخر . وهذا كان أفسد من نكاح المتعة ، كما يقول الشافعي رحمه الله .

الوجه الثالث : أن الهازل ، قاصد للفظ ، غير مرید لحكمه ، وذلك ليس اليه ، لأن المكلف ، إنما اليه مباشرة الأسباب ، وأما ترتيب مسيئاتها وأحكامها عليها ، فهو إلى الشارع ، قصده المكلف أو لم يقصده .  
والحبرة بالنسبة للمكلف ، أن يقصد السبب مختاراً ، في حال عقله وتكليفه فإذا قصده ، رتب الشارع عليه حكمه ، جد بذلك السبب أو هزل به . ( ١ )

وأما ما استدل به الحنفية ، من قياس النكاح بالخيار ، على البيع بالخيار ، ففيه نظر من وجوه :

الوجه الأول : أن اللزوم شرط في النكاح دون البيع ، ومن المعلوم أن اشتراط الخيار يرفع اللزوم . فلا يصح قياس أحدهما على الآخر .

الوجه الثاني : أن الخيار ثبت في البيع على خلاف القياس ( ٢ ) ، وما كان كذلك ، لا يصح القياس عليه . من حيث صحة العقد وعدمها .

الوجه الثالث : أن الشارع فرق بينهما ، حيث صحح العقد في البيع مع شرط الخيار ، بتشريع الخيار فيه ، ولم يأذن بذلك في عقد النكاح .

وأما ما استدلو به ، من القياس على الطلاق ، بجامع أن كلا منهما - النكاح والطلاق - لا يحتمل الفسخ بعد تمامه ، ولا يقبل غياض الشرط ، ففيه نظر من وجوه :

الوجه الأول : أن النكاح من باب التمليكات ، وأما الطلاق فمن باب الاسقاطات ، فلا يصح قياس أحدهما على الآخر .

---

( ١ ) زاد المعاد لابن القيم ، ج ٤ ، ص ٧٣ ، ونظر روضة الطالبين للنووي ،

ج ٨ ، ص ٥٥ ، قال النووي " الهازل : قاصد مختار " .

( ٢ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٦ ، ص ٣٠١ .

الوجه الثاني : أن كون النكاح لا يحتمل الفسخ ، استدلال بالمختلف فيه ، لأن غير الحنفية ، لا يقول بذلك ، بل يقول باحتمال النكاح الفسخ بعد تمامه .

الوجه الثالث : ان الحنفية قالوا بفسخ النكاح بعد تمامه فيما لو ارتد أحد الزوجين عن الاسلام (١) أعاننا الله والمسلمين من ذلك .

الوجه الرابع : ان المخالفين لم يقولوا بتمام العقد أصلا ، بل هم يقولون ببطلانه وعدم انعقاده .

#### نتيجة المناقشة

ويمكن أن تلخص ما توصلنا اليه في هذه المناقشة بما يلي :

- ١ - ان ما ساقه الشافعية من أدلة على فساد النكاح بشرط الخيار ، سليما من الايرادات ، موصلا الى المطلوب ، فيكون هو القول الراجح فيما نحسب .
- ٢ - ان ما ذهب اليه المالكية من مراعاة الخلاف ، وعدم فسخ العقد بعد البناء ينبغي الأخذ به ، مراعاة للمصلحة ما أمكن .
- ٣ - ان ما استدل به الحنفية على صحة العقد ، لا يخلو من نظر ، أو اشكال بله معارضته بأدلة ، أكثر قوة ، وأشد اسنادا من الشرع والعقل . والله من وراء القصد .

---

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ١٢٩ .



## المبحث الخامس

### فى نكاح المشفار

---

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الاول : فى تعريفه .

المطلب الثانى : فى حكمه .

المطلب الثالث : فى علة تحريمه .

---

## المطلب الأول فى تعريف نكاح الشغار

يطلق الشغار فى اللغة ، ويراد به : الخلو ، يقال : شغار الكلب ،  
إذا رفع رجله لبيول . وبلدة شاغرة ، إذا خلّيت من أهلها ، أو سلطانها (١)  
وأما فى الاصطلاح :

فقد عرفه الحنفية : بتزويج الرجل موليته ، على أن يزوجه الآخر موليته ،  
ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر .

والمراد بالعقد هنا : المعقود عليه ، وهو : البضع . ( ٢ )

وعرفه المالكية : بتزويج كل من الوليين الآخر بدون مهر . ( ٣ )

وعرفه الشافعية : بتزويج أحد الوليين موليته للآخر على أن يزوجه الآخر

موليته ، ويكن بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى . ( ٤ )

وعرفه الحنابلة : بأنه تزويج الرجل وليته ، على أن يزوجه الآخر وليته ، ولا مهر

بينهما ، سكنا عنه ، أو شرطاً نفيه . ( ٥ )

وعرفه ابن حزم : بتزويج أحد الرجلين الآخر وليته ، على أن يزوجه الآخر

وليته . ( ٦ )

- 
- ( ١ ) ترتيب القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ - ٧٢٦ .
  - ( ٢ ) البحر الرائق مع ضحة الخالق ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .
  - ( ٣ ) الخرشى على مختصر خليل ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ .
  - ( ٤ ) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .
  - ( ٥ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠١ .
  - ( ٦ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٤ ، ف ١٨٥٢ .

ويلتقى تعريف الحنفية مع تعريف الشافعية للشفار ، ان كل منهما

قد جعل هذا النكاح يتحقق بأمرين هما :

١ - الشرط في زواج كل منهما الزواج بالأخرى .

٢ - شرط أن يكون البضع هو الصداق .

كما يلتقى تعريف المالكية مع تعريف الحنابلة ان يتحقق الشفار عندهما

بأمرين أيضا هما :

١ - الشرط في زواج كل منهما الزواج بالأخرى .

٢ - خلو هذا الزواج من المهر .

ويشترط ابن حزم بتعريفه ، ان جعل الشفار يتحقق بوجود الشرط في

زواج كل منهما الزواج بالأخرى .

وعلى تعريف الشافعية والحنفية ، يخرج من الشفار ، كل عقد لم يتحقق فيه

هذين الأمرين : الشرط ، وكون البضع صداقا لكل منهما ، بأن وجد الشرط

فقط ، أو الشرط ومهر واحدة البضع دون الأخرى . بأن ذكر لها مهر ، أو سكت

عنه .

وقد التزم الحنفية بتعريفهم ، فأخرجوا هذه الصور من الشفار . ( ١ )

وأما الشافعية فقد كسروا هذا التعريف في فروعهما ، ان أدخلوا في نكاح

الشفار ، ما لو وجد الشرط في زواج كل منهما الزواج بالأخرى ، مع كـون

البضع صداقا لهما دون الأخرى . فأفسدوا نكاح من جعل البضع صداقا

لها دون نكاح الأخرى . ( ٢ )

---

( ١ ) البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

( ٢ ) تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٢٥ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٥ ،

المهذب للشيرازي ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

ويخرج من الشفار على تعريف الملكية والحنابلة ، ما لم يتحقق فيه  
الأمران الشرطي في زواج كل منهما الزواج بالأخرى ، والخلو من المهر  
لكل منهما . بأن ذكر المهر لواحدة دون الأخرى .

ولكن الملكية ( ١ ) والحنابلة ( ٢ ) لم يلتزما بهذا التعريف أيضا  
لأنهما أبطلا نكاح من لم يذكر لها صداق فقط في الصورة التي ذكرناها .  
وأضاف الحنابلة أمرا آخر في الفروع ، أن أبطلوا النكاحين فيما لو ذكر البضع  
صداقا لكل منهما ، ونكاح من ذكر البضع صداقا لها ، فيما لو ذكر للأخرى  
صداق غير البضع . ( ٣ )

وأما ابن حزم رحمه الله ، فقد التزم بتعريفه التزاما كاملا ، حيث قصر  
الشفار على أمر واحد ، هو وجود الشرط في زواج الواحدة زواج الأخرى .  
يقول رحمه الله : الشفار باطل " ذكر صداقا لهما أو لأحدهما ، أو لم يذكر  
كل ذلك سواء ، يفسخ أبدا " . ( ٤ )

---

( ١ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، الخرشي على خليل ، ج ٣ ،  
ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

( ٢ ) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٢ ، منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

( ٣ ) المرجعين السابقين ، والانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦١ .

( ٤ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٤ ، ف ١٨٥٢ .

## المطلب الثاني

### فى حكم نكاح الشفـار

اختلف الفقهاء فى الحكم على النكاح بالشفار الى مذهبين نذكرهما  
فيما يلى :

أ - ذهب الجمهور الى بطلان نكاح الشفار (١) ، بل قد نقل الاجماع  
على تحريمه ، (٢) وعلى بطلانه أيضا . (٣)

ب - وذهب الحنفية الى أن هذا النكاح مكروه كراهة تحريم ، تنتهض الى  
استحقاق العقاب ، الا أنه اذا وقع ، صح العقد ، وبطل الشرط (٤)  
وهو رواية فى مذهب أحمد ، الا فى كراهة التحريم ، حيث جاءت  
هذه الرواية بمطلق الكراهة . (٥)

- 
- (١) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، الخرشي على خليل  
ج ٣ ، ص ٢٦٧ ، أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٨٧ ، المدونة الكبرى  
للإمام مالك ، ج ٢ ، ص ١٥٣ . تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢٢٥ ،  
المهذب ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، الأم للشافعي ، ج ٥ ، ص ٧٧ ، كشف  
القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٢ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، المحلى  
لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٤ ، ١٨٥٢ .  
(٢) فتح البارى للمصقلانى ، ج ١١ ، ص ٦٧ .  
(٣) قوانين الاحكام الشرعية ، ص ٢٢٨ .  
(٤) المبسوط للسرخسى ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١٦٧ ،  
بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٣٠ .  
(٥) الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٠ .

الأدلة :

- استدل الجمهور على بطلان نكاح الشفار بطيلي :
- ١ - ط رواه مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشفار ، والشفار : أن يزوج الرجل ابنته عسى أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما صداق " . ( ١ )
  - ٢ - ط رواه جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن الشفار ، والشفار : أن تتكح هذه بهذه ، بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه ، وبضع هذه صداق هذه " . ( ٢ )
  - ٣ - ط رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا شفار في الاسلام " . ( ٣ )
  - ٤ - عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، أن العباس بن عبد الله بن عباس ، أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته ، وأنكحه عبد الرحمن ابنته ، وقد كانا جملاهما صداقا فكتب معاوية بن أبي سفيان الى مروان بن الحكم ، يأمره بالتفريق بينهما ، وقال في كتابه : هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم " ( ٤ )

- 
- ( ١ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ .
  - ( ٢ ) المجموع تكملة المطيعي ، ج ١٥ ، ص ٤٠٢ ، نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ، ص ١٦٠ .
  - ( ٣ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠١ .
  - ( ٤ ) قال المجدد بن تيمية في منتقى الأخبار ، رواه أحمد ، وأبو داود ، قال الشوكاني في نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ١٦٠ ، في اسناده محمد بن اسحاق وهو مختلف في الاحتجاج به ، وصححه ابن حزم في المحلى ، ج ٩ ، ص ٥١٥ ، ف ١٨٥٢ .

وأجاب الحنفية عن هذه الأدلة بما يلي :

- ١ - ان النهي عن الشغار ، انما هو لفساد التسمية ، لا لمعين النكاح ، لأن النكاح مشتمل على صالح الدنيا والآخرة ، فلا يحتمل النهي .  
وانما ثبت أن النهي لمكان التسمية الفاسدة ، فان ذلك لا يؤثر على صحة النكاح ، لأن النكاح لا يفسد بعدم التسمية ، فلأن لا يفسد بفسادها أولى . ( ١ )
- ٢ - ان النهي انما ورد عن الشغار ، وهو خلو النكاح عن المهر ، ونحن لم نبقه شغارا ، بل أوجبنا فيه مهر المثل . ( ٢ )
- ٣ - ان المفسد لهذا النكاح ، لا يخلو من أحد وجوه ثلاثة :
  - أ - انما أن يكون الخلو من المهر .
  - ب - وانما أن يكون المهر الفاسد ، كالبضع بالبيع .
  - ج - وانما أن يكون الشرط الفاسد في زواج كل منهما الزوج من الأخرى .فان كان الاول ، فقد أوجبنا فيه مهر المثل ، ولم نصححه شغارا .  
وان كان الثاني ، فهو كما لو جعل المهر خمرا ، أو خنزيرا ، فيجب الرجوع الى مهر المثل ، لأن التسمية الفاسدة ، ليست بأشد من عدم التسمية أصلا وعدم التسمية لا يفسد العقد ، فكذا فسادها .  
وان كان الثالث : فالنكاح لا يفسد بالشروط الفاسدة . لعدم احتمال الربا فيه . ( ٣ )

---

( ١ ) بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٣١ .

( ٢ ) البحر الرائق ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .

( ٣ ) قارن بالمبسوط للسرخسي ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، وبالبدائع للكاساني ، ج ٣ ،

مناقشة الأجوبة التي ذكرها الأحناف عن أدلة الجمهور :

أما الجواب الأول ، وهو حمل النهي على فساد التسمية ، لعدم احتمال

النكاح للنهي ففيه نظر من وجهه :

الوجه الأول : ان نكاح الشفار من أنكحة الجاهلية ، وهو نوع من النكاح

قائم بذاته ، فيه الشرط ، وفيه التسمية الفاسدة ، وهي أيضا مشروطة ،

فحمل النهي على أحدهما على التعمين ، أو على أحدهما مطلقا ،

تحكم لا داعي له .

الوجه الثاني : ان التسمية الفاسدة ، في نكاح الشفار ، لها خصوصية

لأنها جزء من المعقود عليها ، فتؤدي الى أن تكون المعقود عليها ،

مجزأة بعضها صداق ، وبعضها الآخر معقود عليه ، وهذا بخلاف

مطلق التسمية الفاسدة ، كالخمر والخنزير .

الوجه الثالث : ان ما دفع الحنفية الى هذا الحمل من كون النكاح

لا يحتمل النهي ، بحجة أنه مشتمل على مصالح الدنيا ، غير صحيح <sup>والآخرة</sup>

وذلك لأن مثل هذا انما يقال في النكاح المشروع ، المأذون فيه ،

أما النكاح المنهي عنه ، فلا يقال عنه ذلك ، بل يقال عنه العكس ، لاشتماله

على فساد الدنيا والآخرة .

الوجه الرابع : أن النهي اذا ورد على مقيد لا ينفك عن قيده ،

لا يمكن الفصل بينهما في الحكم ، وذلك أن نكاح الشفار لا يتحقق

الا بوجوده على الهيئة التي كان عليها يوم ورود النهي ، فمتى اختل

شيء منها لم يسم شفارا ، وانما كان با مكاننا أن نفصل بين القيد والمقيد

في نكاح الشفار ، فانما يرجع ذلك الى الفصل الذهني فقط ، أما فسي



الخارج فلا يمكننا ذلك . ولكن الاعتبار الذهنية لا قيمة لها في الفقه .  
وأما الجواب الثاني من أجوبة الحنفية ، وهو أنهم لم يقولوا به شفاً ، بل  
أوجبوا فيه مهر المثل . فيرد عليه ما يلي :

ان هذا النكاح كان معمولاً به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
ونهي عنه . فلو كان إيجاب مهر المثل ، يجعل مثل هذا النكاح صحيحاً ، لأمر  
به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما تصدى للنهي عنه جملة وتفصيلاً .

وأما الجواب الثالث وهو أن النهي لا يخلو ما أن يكون للخلو من المهر ، أو  
لفساده ، أو لوجود الشرط في زواج كل منهما بالآخرى . ففيه نظر من وجوه :

الوجه الأول : أنه لا يبعد أن يكون النهي عن نكاح الشفار ، لو جـ  
هذه الأمور مجتمعة في نكاح واحد .

الوجه الثاني : إن قياس فساد التسمية في البضع ، على فساد التسمية  
في الخمر والخنزير ، يرد عليه : أن فساد التسمية في البضع فيه من  
الخصوصية ما لا يوجد في غيره ، كما ذكرنا قبل قليل .

الوجه الثالث : ان قولهم في الجواب عن الاحتال الثالث ، أن النكاح  
لا يبطل بالشروط الفاسدة ، يرد عليه :

أنه احتجاج أولجؤ في الجواب إلى محل الخلاف وذلك غير مقبول .  
لأن الجمهور يقولون بفساد النكاح ببعض الشروط الفاسدة . والشفار  
منها .

وبهذا تكون أجوبة الحنفية عن أدلة الجمهور غير كافية فيما نحسب - والله  
أعلم .

### المطلب الثالث

#### فـسـى

#### علة البطلان فى نكاح الشغار

بعد أن اتفق الجمهور من الفقهاء ، على تحريم نكاح الشغار ، وبطلانه ، اختلفوا فى تعيين الوصف الذى يناف به هذا التحريم والبطلان ، ان توجد فى نكاح الشغار جملة أوصاف ، يمكن أن يكون كل واحد منها منوطا للتحريم ، والبطلان لهذا النكاح ، وهذه الأوصاف هى :

- ١ - وجود الشرط فى زواج كل منهما الزوج بالأخرى .
- ٢ - وجود هذا الشرط مع أمر آخر هو الخلو من المهر .
- ٣ - وجود هذا الشرط مع أمر آخر غير الخلو من المهر ، وهو التشريك فى البضع .

فأى هذه الأوصاف يكفى للقول بالبطلان ، اختلف الفقهاء فى ذلك على عدة مذاهب نذكرها فيما يلى :

#### عرض المذاهب :

- ١ - ذهب ابن حزم رحمه الله ، الى أن وجود الشرط فى زواج كل منهما للزواج بالأخرى كافيا للقول ببطلان هذا النكاح . (١) .
- وهو قول فى مذهب أحمد (٢) ، والشافعى (٣) .

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٩ ، ص ٥١٤ ، ف ١٨٥٢ .  
(٢) الانصاف ج ٨ ، ص ١٦٠ ، المغنى لابن قدامة ج ٧ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .  
(٣) نهاية المحتاج ج ٦ ، ص ٢١٥ ، مغنى المحتاج ج ٣ ، ص ١٤٢ .

٢ - ذهب المالكية الى أن العلة في تحريم نكاح الشغار ، إنما هي خلو المقد

عن المهر ، مع وجود الشرط في زواج كل منهما الزوج بالأخرى . ( ١ )

وهو قول أيضا في مذهب أحمد ( ٢ ) والشافعي ( ٣ ) .

٣ - ذهب الشافعية الى أن العلة هي التشريك في البضع . وهو لا يتحقق

الا بوجود الشرط في زواج كل منهما الزوج بالأخرى ، وجعل البضع

صداقا لهما أو لأحدهما . ( ٤ )

٤ - ذهب الحنابلة على المعتمد في مذهبهم ، الى أن العلة أحد أمرين :

وجود الشرط في زواج كل منهما في الزوج بالأخرى ، مع الخلو من المهر .

أو وجود هذا الشرط مع التشريك في البضع . فأيهما وجد بطل

العقد . ( ٥ )

الأدلة :

أ - استدلال ابن حزم بطائلي :

١ - حديث ابن عمر عند مسلم " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار

( ١ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، الخرش على خليل ، ج ٣ ،

ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

( ٢ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠١ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٠ .

( ٣ ) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٢ .

( ٤ ) المراجع السابقة .

( ٥ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٢ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ،

الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦١ ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٧ .

والشفار ، أن يزوج الرجل ابنته لآخر على أن يزوجه الآخر ابنته ،  
وليس بينهما صداق " . وقد مر في أدلة الجمهور .

٢ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه " نهى عن الشفار " . ( ١ ) .

قال أبو محمد : فحديث ابن عمر نص على أن من الشفار ، إذا كان  
النكاح بالنكاح من غير صداق ، وسكت عما يذكر فيه الصداق ، فلم يبيحه  
ولم يحرمه ، فوجب أن نطلب حكم النكاح بالنكاح من حديث آخر ،  
فوجدنا ذلك في رواية أبي هريرة ، حيث ورد بعموم الشفار ، ويبان أنه  
الزواج بالزواج ، فكان في خبر أبي هريرة زيادة عموم لا يحل تركها . ( ٢ )

٣ - تفريق معاوية رضي الله عنه ، ما وقع من نكاح بين العباس بن عبد الله ،  
وبين عبد الرحمن بن الحكم ، وقوله عنه : " انه الشفار الذي نهى عنه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو محمد : وهو خبر صحيح .  
وقد تقدم قريبا .

٤ - سكوت الصحابة من أهل الشام ، والمدينة على عمل معاوية رضي الله  
عنه ، وهم يومئذ كثيرون . ( ٣ )

---

( ١ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠١ .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٤ ، فما بعدها ، ف ١٨٥٢ .

( ٣ ) نفس المصدر .

ب - واستدل المالكية بما يلي :

١ - ما رواه مسلم " نهى - رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن الشغار ،  
والشغار أن يزوج الرجل ابنته ، على أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما  
صداق " (١) .

قالوا : وهذا نص في الباب ، لأن التفسير ما أن يكون مرفوعا ، فهو  
حجة ، وما أن يكون من الصحابي ، فهو تفسير مقبول ، لموافقة المعنى  
اللفظي للشغار ، ولأن السراوى أدرى من غيره بحقيقة ما يروى .

٢ - ما رواه مسلم أيضا " لا شغار في الإسلام " (٢) والشغار هو الخلو .  
والخلو المحقول في النكاح ، هو الخلو من المهر .

ج - واستدل الشافعية بما يلي :

١ - رواية مسلم " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن الشغار ،  
والشغار : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما  
صداق " .

وقد مرت في أدلة الجمهور على بطلان الشغار .

٢ - رواية جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نهى  
عن الشغار ، والشغار : أن تنكح هذه بهذه بغير صداق ، يضع هذه  
صداق هذه ويضع هذه صداق هذه " وقد مرت في أدلة الجمهور أيضا .

٣ - ما جاء في رواية عبد الرحمن بن هرمز ، في قصة العباس وعبد الرحمن  
ابن الحكم ، حيث جاء فيها " وقد كنا جعلاه صداقا . وقول معاوية رضى

---

(١) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ .

(٢) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠١ .

الله عنه : " انه الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم " .  
وقد مرت فى أدلة الجمهور أيضا .

فهذه الروايات تضمنت النهى عن الشغار ، وبيان هذا الشغار الذى كان موجودا يوم صدور النهى ، فرواية مسلم بينت أن الشغار هو الزوج بالزوج ، مع عدم إعطاء المهر لكل منهما . واعتبار ما استفادته كل واحدة منها لوليها من الزوج بأخرى ، مهر لها .

وهذا التفسير مساو للتفسير الذى جاء فى رواية عبد الرحمن بن هرمز فى قصة الحباس مع عبد الرحمن بن الحكم ، من قوله " وقد كانا جعلاه صداقا " .  
وجاءت رواية جابر لتعطى تفسيراً أوضح للشغار ، فمع أنها نصت على عدم الصداق لكل منهما ، نصت على اعتبار البضع من كل منهما صداقا للأخرى .

ولا شك أن جعل البضع صداقا لكل منهما ، دال على التشريك فى البضع .  
اذ كل واحد من الوليين يزوج وليته ويستثنى بضعها ، ليجمعه صداقا للأخرى .  
د - واستدل الحنابلة لقولهم الراجح من جعل الحلة أحد أمرين الخلو من المهر أو لتشريك بالبضع ، بتعدد الروايات ، حيث نصت تارة على الخلو من المهر ، وتارة على التشريك فى البضع ، بجمعه صداقا ، ولا شك أن الخلو من المهر ، وجعل البضع صداقا ، متنافيان ، لا يمكن الجمع بينهما فذهبوا الى اعتبار الاختلاف فى الروايات من باب اختلاف التعدد ، لا اختلاف التضاد . فأيهما وجد اذن أبطل العقد ( ١ ) .

---

( ١ ) انظر منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٧٧ ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٧ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٠ ، المقنع ، ج ٣ ، ص ٤٦ .

مناقشة الأدلة :

أ - مناقشة أدلة ابن حزم :

تمسك ابن حزم بالعموم ، وهو يقول ببطلان الشغار ، على أى وجه كان ودفع الرواية التى فسرت الشغار ، بأنها انما وردت لبيان وجه من وجوه الشغار ولم ترد لحصر الشغار فى هذا الوجه .

وفيما ذهب اليه أبو محمد نظر من وجوه :

الوجه الاول : أن التفسير للشغار فى الحديث جاء قولاً ، لا فعلاً ، فلا يصح حمله على بيان وجه دون وجه . لأن هذا انما يقال فى حكاية الحال ، لا المقال .

الوجه الثانى : أن قول أبى محمد ان العام فيه زيادة عموم لا يحل تركها . يقال : كل عام كذلك مع مخصصه ، وكل مطلق كذلك مع مقيد . فلو أخذنا بقول ابن حزم رحمه الله لما صح لنا تخصيص أو تقييد فى شيء من العموم ولا طلاق .

الوجه الثالث : أن الرواية المفسرة فيها زيادة علم على الرواية المجملة فوجب الأخذ بها ، اذا وردت عن ثقة ، وهى هنا كذلك .

الوجه الرابع : أن العرف والعقل ، على تخصيص العام بالمخصص الذى يقترن به أو يأتى بعده ، وكذا على تقييد المطلق ، فلو جاء رجل نشق به فقال : جاء الطلاب ، ثم جاء ثقة آخر فعين الطلاب الذين جاءوا وأنهم احمد ومحمد ومحمود ، لم يجز فى طبيعة العقل أن يذهبنا هب الى أن الخبر الاول فيه زيادة عموم فيجب حمل كلام الثقة الثانى

أنه عين بعض من جاء فقط وهو ساكت عن الباقي .

الوجه الخامس : أن الرواية المفسرة ، جاء فيها العموم الذي استدل

بمثله ابن حزم ، ثم اتبع بالتفسير ، وهذا لا يترك مجالا لأبي محمد

في الذهاب الى ما ذهب اليه ،

وهذا يكون استنتاج ابن حزم فيه من النظر أكثر مما فيه من الاعتبار فيما

نحسب والله أعلم .

وأما استدلال أبي محمد برواية عبد الرحمن بن هرمز ، ففيه نظر من وجوه أيضا :

الوجه الاول : أنها رأى صحابي ، ولا يكون حجة في المختلف فيه .

الوجه الثاني : أنها واقعة حال ، فيدخلها الاحتمال ، وما كان كذلك

لا يصلح للاستدلال .

الوجه الثالث : أن في هذه الرواية " وقد كنا جعلاه صداقا " فلا يصح قوله

مع ذلك ببطلان النكاح لمجرد وجود الشرط في زواج كل منهما الزواج

بالأخرى .

ان معنى جعل كل من النكاحين صداقا للآخر ، هو أن يكون البضع صداقا

لأن المراد بالمعقد المحقود عليه ، ولا يخلو البضع من أن يكون هو المحقود عليه

أو هو من جملة ذلك .

وأما استدلاله بسكوت الصحابة على فعل معاوية .

فيرد عليه أن هذه الرواية - وكما بينا عن قريب لا تدل على ما ذهب اليه

ابن حزم ، فان سلم أنها تدل على ما ذهب اليه ، فاستدلاله بسكوت الصحابة

فيه نظر من وجوه :



الوجه الأول : كون الصحابة سكتوا لا يمكن الجزم به ، فالأولى أن يقال :  
لا نعلم أن أحدا من الصحابة أنكر فعل معاوية رضي الله عنه . وعدم  
الحلم بالشئ ، لا يكون حجة فيه .

الوجه الثاني : ان بطلان الشفار ليس من الأمور المجمع عليها ، حتى يتسنى  
فيه الانكار ، بله تعيين العلة في بطلانه .

الوجه الثالث : أن معاوية كان حين الأمر بذلك وليا لأمر المسلمين وولي  
الأمر لا يجوز الانكار عليه في أمور مختلف فيها .

الوجه الرابع : أن ولي الأمر قد يفرق فيما يشبهه بالشغار ، مخافة  
أن يتساهل الناس فيه ، سدا للذرائع ، وليس لأحد أن ينكر عليه ذلك .

ب - مناقشة أدلة المالكية :

استدل المالكية على اعتبار الخلوص المهر هو الملة بما جاء في حديث  
مسلم : " وليس بينهما صداق " وفي هذا الاستدلال نظر من وجوه :

الوجه الأول : المقصود من قوله " وليس بينهما صداق " نفى الصداق  
الصحيح ، لأن النكاح المشروط فيه نكاح آخر ، يذكر فيه صداق فاسد  
وهو البضع . ومن المعلوم أن كلمة صداق في الحديث مطلقة فتحمل  
على فردها الكامل وهو هنا الصداق الصحيح لا الفاسد .  
وهعين هذا الوجه أن رواية جابر نصت على عدم المهر ، وعلى كون البضع  
صداقا . في آن واحد .

الوجه الثاني : أن قوله " وليس بينهما صداق " من باب " ولا تسلوا

مما لم يذكر اسم الله عليه \* ( ١ ) بأن فكر عليه اسم غير الله ، كما قيل في تفسير الآية ، وهو استعمال عربي فصيح . فيكون المعنى أنهما ذكرنا شيئا آخر غير الصداق المعروف ، ولا يوجد شيء يمكن أن يذكر بدل الصداق إلا البضع .

الوجه الثالث : أن هذا النكاح كان معروفا لمن وجه إليهم هذا النهي وهذا التفسير ، ولا يتسنى للمربي أن يذكر البضع في كل مناسبة فاكثفوا بذكر عدم الصداق ، عن ذكر البضع ، لما يعرفه الجميع عن هذا النكاح ،

وأما استدلالهم بعموم الشغار ، وأن الشغار هو الخلو ، ولا يصدق في النكاح إلا على الخلو من المهر ، ففيه نظر من وجوه :

الوجه الأول : أن الأسماء تؤخذ لأدنى ملابسة ، فلا يصح الاستدلال بعموم الأسماء على عموم المسميات . وكلمة - شغار - اسم لهذا النكاح .

الوجه الثاني : أن هذا العموم غير مراد باتفاق ، لأن خلو النكاح عن المهر لا يبطل العقد اتفاقا ، مع أنه شغل عن المهر .

الوجه الثالث : أن نكاح الشغار ، كان من الأنكحة المعروفة في الجاهلية وفي صدر الإسلام ، فإذا جاء اللفظ مطلقا أو عاما ، أو مطلقا عاما ، انصرف إلى هذا النكاح المعروف . وليس من المعقول ، أن يؤخذ بعموم الأسماء ، واطلاقها ، مع وجود القرينة الواضحة التي تصرف عن هذا العموم أو الإطلاق .

ج - مناقشة ما استدل به الحنابلة لقولهم الراجع ، في أن العلة في تحريم الشفار ، أحد أمرين ، الخلو من المهرأ والتشريك في البضع .

اعتمد الحنابلة على عدم إمكان الجمع بين الروايات التي جاءت في تفسير نكاح الشفار ، ومن ثم حملوا اختلاف الروايات في التفسير ، على اختلاف التعداد .

وقد بينا إمكان الجمع بين هذه الروايات في مناقشة ما استدل به المالكية وذلك بحمل الروايات التي دلت على نفى الصداق ، على نفى الصداق الصحيح ، وذلك تلتقى الروايات ، على أن التشريك في البضع هو العلة في التحريم . والله أعلم .

ج - وأما أدلة الشافعية على أن التشريك في البضع هو العلة ، فهي أدلة سليمة فيمنحسب ، فلا نشغب عليها بالمناقشة . فيكون قولهم هو الراجع . والله أعلم .

## المبحث السادس

فى

شروط نفى حل الاستمتاع

الحل فى اللفه : ضد الحرمة ( ١ ) . والاستمتاع : التمتع . ( ٢ )

فانما شرط أحد الزوجين على الآخر ، عدم حل الاستمتاع بينهما ، فقبل الآخر فهل يصح الشرط ؟ بحيث تكون عقدة النكاح قد انعقدت ، ولا يحصل بها استمتاع كل من الزوجين بالآخر . أم يعتبر هذا الشرط باطلا ؟ ثم اذا بطل الشرط ، فهل يؤثر على صحة العقد أم لا ؟ .  
فيطلى نعرض مذاهب الفقهاء لنتعرف على ذلك .

عرض المذاهب :

١ - ذهب الشافعية ( ٣ ) ، والحنابلة ( ٤ ) ، والمالكية ( ٥ ) ، الى بطلان هذا الشرط ، وبإبطال العقد به أيضا .  
غير أن المالكية ، جروا على قاعدتهم فى مراعاة الخلاف ، فقالوا : بوجوب

---

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ١٥٠ .

( ٢ ) مختار الصحاح ، ص ٦١٤ .

( ٣ ) الشروانى على تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣١٢ .

( ٤ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٦ .

( ٥ ) الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٥ .

فسخ العقد قبل الدخول ، وشوته بعده .

٢ - وذهب الحنفية الى صحة العقد ، واختصار البطلان على الشرط . (١)

الأدلة :

٩ - استدل الفريق الاول بما يلي :

١ - ان هذا الشرط يخل بالمقصود من العقد ، (٢) وذلك لأن المقصود

الأصلي من عقد النكاح ، هو اثبات حل الاستمتاع بين الزوج وزوجته ،

فإذا اخل هذا المعنى في عقد النكاح ، بواسطة الشرط ، كان هذا

الشرط باطلا ، ويبطل به العقد أيضا .

٢ - ان هذا الشرط يجعل صيغة العقد متناقضة ، وذلك لأن قول الولي : (٣)

زوجتك بنتي فلانة ، معناه : جعلتها لك حالا بهذا العقد . وكذلك

قول الزوج : قبلت الزواج ، فإذا جاء الشرط لنفي الاحلال ، تناقض

قول الولي : زوجتك بنتي مع قوله : بشرط أن لا تحل لك ، فكأنه عار

عن قوله ، بهذا الشرط ، وكذلك اذا كان الشرط من الرجل بدون فرق .

ويؤيد وجود التناقض بين شرط عدم الحل ، وبين العقد ، أن الزوج

والزوجة ، يقال لهما : حليل ، وحليلة ، بمعنى محلل ومحللة - بفتح

اللام فيهما - لغة (٤) ، وعرفا ، وهو وجه من وجهه

---

(١) ابن عابد بن علي الدر ، ج ٣ ، ص ١٣١ .

(٢) الشرواني على تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣١٢ . قال " لا خلاله

بمقصود العقد ، وللتناقض " .

(٣) المصدر السابق وكشاف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٦ . قال " لا شرطه ما ينافيه .

(٤) مختار الصحاح ، ص ١٥١ .

التأويل ( ١ ) فى قوله تعالى " وحلائل أبنائكم " ( ٢ ) .

ب - واستدل الحنفية بما يلى :

- ١ - ان حل الاستمتاع ، انما يثبت بالعقد ، لأنه حكم من أحكامه ، ( ٣ ) ،  
فإذا شرط فى العقد نفي الحل ، لم يؤثر ذلك على صحة العقد فى  
شئ ، وذلك لأن العقد يتم بأركانه ، والنكاح عقد انضمام وازدواج ،  
فيتم بالزوجين . ( ٤ )

مناقشة الأدلة :

- أ - ان ما استدل به الفريق الأول على بطلان العقد والشرط سليم -  
فيما نحسب - فلا نتعرض له بشئ من المناقشة .

ب - وأما ما استدل به الحنفية على صحة العقد ، ففيه نظر من وجوه :

الوجه الأول :

ان العقد يتم بالايجاب والقبول ، وهما الركبان الأساسيان فى العقد  
ولفظ الزواج والنكاح صارا حسب العرف والشرع ، انما يراد بهما احلال  
كل من الزوجين للآخر ، ولهذا قيل للزوجة حليلة بالنسبة لزوجها ،

---

( ١ ) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٥ ، ص ١١٣ . قال " وذهب الزجاج

وقوم : الى أنها من لفظة الحلال ، فهي حليلة بمعنى مهللة " .

( ٢ ) النساء آية " ٢٢ " .

( ٣ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ١٨٧ ، و ص ١٨٩ .

( ٤ ) فتح القدير أيضا ، ج ٣ ، ص ٣١٧ .

كما مر بنا في أدلة الفريق الأول . فإذا قال الموجب زوجتك بنتي ، على أن لا تحل لك ، كان قوله مساويا للقول : زوجتك بشرط أن لا أزوجه .  
ومثل هذا يقال في قول القابل : قبلت الزواج بشرط عدم الحل ، فكأنه يقول : قبلت الزواج بشرط عدم هذا الزواج .

وهذا كما - نحسب - يجعل الإيجاب منقوضا قبل صدور القبول ، من الطرف الآخر . وكذلك أجزاء القبول ترد على الإيجاب المتناقض في أجزاءه بأجزاء متناقضة .

#### الوجه الثاني :

أن النكاح بشرط نفى الحل ، أفحش من نكاح المتعة ، وذلك لأن نكاح المتعة ، أثبت الإحلال في وقت دون وقت ، على العكس من النكاح بشرط نفى الحل ، فإنه لوضح هذا الشرط لم يثبت بهذا العقد إحلال أصلا .

#### الوجه الثالث :

أن النكاح بشرط نفى الحل ، يجعل المرأة كالمعلقة فلا هي ذات زوج تحل له ويحل لها ، ولا هي بغير زوج ، فتستطيع أن تتزوج ، وذلك حرام بنص الشارع ( ١ ) ، فما أدى إليه يكون حراما أيضا ، وما أدى إلى الحرام ، لا يكون صحيحا ، بل باطلا .

ويتضح لنا من خلال هذه المناقشة أن الراجح من القولين هو ما ذهب إليه الفريق الأول من عدم صحة العقد مع شرط نفى الحل - والله أعلم .

---

( ١ ) قال تعالى : في سورة النساء ، آية ١٢٨ ، " فتذروها كالمعلقة " .

## الفصل الثانى

فى

الشروط الباطلة التى لا تبطل العقد

---

وفيه أربع مباحث

- المبحث الاول : فى اشتراط تطليك المرأة أمر نفسها .
  - " الثانى : فى اشتراط طلاق الضرة .
  - " الثالث : فى اشتراط نفى المهر .
  - " الرابع : فى اشتراط اسقاط ما وجب شرط لأحد الزوجين
  - على الآخر .
-



## المبحث الأول

### فى

### اشتراط تطليك المرأة أمر نفسها

---

ونعنى بتطليك المرأة أمر نفسها ، أن يكون لها حق ايقاع الطلاق على نفسها ، اذا أرادت ذلك ، متى شاءت .

ولا نعنى به انتقال العصمة من الرجل الى المرأة كليا ، لأن الرجل ، وحتى لو صح هذا الشرط ، لا يزال يطك حق ايقاع الطلاق على زوجته متى شاء .

والذى يستنتج من ذلك أن هذا الشرط لا يزيد عن كونه ، اشتراط تفويض المرأة فى طلاق نفسها متى شاءت .

فانما اشترط فى العقد هذا الشرط ، فهل يصح هذا الشرط أم لا ؟ ثم اذا بطل الشرط فهل يؤثر على صحة العقد أم لا ؟ .

فيطالى عرض لمذاهب الفقهاء فى ذلك .

### عرض المذاهب :

- ١ - ذهب الشافعية ( ١ ) ، والظاهرية ( ٢ ) ، الى بطلان هذا الشرط ، وبطلان العقد المقترن به ، وهو قول للمالكية أيضا . ( ٣ )

---

( ١ ) الحاوى الكبير للماوردى ، ج ١١ ، مخطوط .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ - ٥١٧ ، ف ١٨٥٣ .

( ٣ ) أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

٢ - ذهب المالكية في المشهور من مذهبيهم ، الى بطلان هذا الشرط ،  
وفساد العقد المقترن به ، ووجوب فسخه قبل البناء ، فان تم الدخول  
بهذا العقد ، ثبت النكاح ، وسقط الشرط . ( ١ )

٣ - ذهب الحنفية ، الى صحة هذا الشرط ، اذا ابتدأت المرأة أو وليها  
بالايجاب بأن قالت المرأة للرجل : تزوجتك على أن يكون أمرى  
بيدى ، أطلق نفسى متى شئت ، فقال الرجل ، قبلت الزواج ، على أن  
يكون أمرك بيدك تطلقين نفسك متى شئت .  
فان ابتدأ الرجل بالايجاب ، بأن قال لها : تزوجتك على أن أمرك  
بيدك ، تطلقين نفسك متى شئت .  
فقالت قبلت الزواج على أن يكون أمرى بيدي أطلق نفسى متى شئت ،  
صح العقد ، وسقط الشرط . ( ٢ )

وجه الفرق بين الصورتين " أن البداية ، اذا كانت من الزوج ، كان  
التفويض قبل النكاح ، فلا يصح ، أما اذا كانت البداية من قبل المرأة

---

( ١ ) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الدسوقي على الشرح الكبير ،  
ج ٢ ، ص ٢١٢ . الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .  
( ٢ ) الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، الفتاوى الخانية ، بها مش الفتاوى  
الهندية ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، ابن طهدين على الدرر ، ج ٣ ، ص ٤١٥ ،  
قال : " ولكن الفرق خفى " ، الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٤ ،  
ص ٨٥ .

يصير التفويض ، بعد النكاح ، لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة : قبلت ،  
والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ، صار كأنه قال : قبلت على أن يكون  
أمرك بيدك ، فيصير مفوضا بعد النكاح " . ( ١ ) .

ولا يغنى أن قضية التضمن هذه ، إنما تأتي فيما لو أكتفى الرجل  
بقوله : قبلت ، أما لو قال : قبلت الزواج ، على أن أمرك بيدك تطلقين نفسك  
متى شئت ، فلا حاجة إليه أصلا ، لإعادة ذكره نسا .

وواضح من وجه الفرق بين الصورتين ، والذي ذكره الأحناف أنفسهم  
أنهم لم يقولوا : بالتطليك ، إذا ابتدأت المرأة أو وليها بالإيجاب ، من حيث  
كونه شرطا في العقد ، وإنما قالوا به ، من حيث كونه صورة من صور التطليك  
بعد العقد ، وبهذا يكون الأحناف قد جروا على قاعدة تهم ، في عدم صحة  
هذا الشرط ، لأنه يخالف مقتضى العقد المطلق ، وقد حكموا على جميع الشروط  
التي تخالف هذا المقتضى بالبطلان ، ولم يقولوا به استحسانا ، ولا قياسا على  
صحة التفويض بعد العقد ، خلافا لمن ذهب إلى ذلك . ( ٢ ) .

---

( ١ ) الفتاوى الثانية / بهامش الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، الاحوال  
الشخصية لأبى زهرة ، ص ٣٤٨ ، الاحوال الشخصية لمحمد حسين الذهبي  
ص ٢٩٩ .

( ٢ ) ذهب إلى القول بالاستحسان ، فضيلة الدكتور محمد سعيد رمضان  
البوطي - حفظه الله - ، في كتابه ، محاضرات في الفقه المقارن ، ص ٨٧ .  
وذهب إلى القول بالقياس ، فضيلة الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله ،  
فيما نقله عنه الدكتور البوطي في كتابه آنف الذكر ، ص ٨٧ - ٨٨ .

- ٤ - وأما الحنابلة ، فلم أجد لهم نصا فى هذه المسألة ، لا نفيًا ، ولا اثباتًا  
 إلا أن قواعدهم فى تعليق الطلاق تأبى قبول هذا الشرط ، فقد قرروا  
 أن تعليق الطلاق إنما يصح ممن يصح منه تنجيذه ، حين التعليق ،  
 فلو قال لأجنبية : إن قتت فأنت طالق ، وكانت جالسة ، ثم عقد عليها  
 قبل أن تقوم ، ثم قامت بعد العقد عليها ، لم يقع الطلاق المعلق ، لأنه  
 لو نجز الطلاق قبل العقد عليها لم يقع ، فكذا إذا علقه . ( ١ )  
 وكذا لو علق الطلاق بزواجه منها ، فقال : إن تزوجت فلانة فهى  
 طالق ، لا يقع هذا الطلاق إذا تزوج بها . ( ٢ )  
 فإذا كان تعليق الطلاق قبل العقد ، وعند هم بهذه المنزلة ، فيكون  
 اشتراط تفويضه فى العقد ، وهو بعد لما يملكه ، مرفوضا من باب أولى .  
 وذلك أن من لا يملك الشئ ، لا يمكن ، ولا يصح عقلا أن يفوضه الى  
 غيره . أو أن يشترط عليه فى عقد من العقود تفويضه الى غيره . أما  
 تعليق ما لم يملك على وجود الملك فيه ، فذلك أقرب بكثير من تفويض  
 ما لم يملك أو اشتراط تفويضه .  
 وقد يعكر على هذا التخرج ، ما جاء فى الاختيارات الفقهية من  
 فتاوى ابن تيمية ما نصه " ان شرط أن لا يتزوج عليها ، أو ان تزوج عليها  
 فلها تطليقها ، صح الشرط ، وهو مذاهب الامام أحمد " . ( ٣ )

( ١ ) منتهى الارادات ، ج ٣ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، المحرر فى الفقه ، ج ٢ ،  
 ص ٦٢ .

( ٢ ) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٣٦١ .

( ٣ ) ص ٢١٨ ط ، مكتبة الرياض الحديثة .

فقد جاء هذا النص الفقهي بصحة تعليق تفويض الطلاق على الزواج عليها . والتأكيد على أنه " هو مذ هب أحمد رحمه الله " .

الا أن الحنابلة نقلوا هذا النص وأضافوه الى شيخ الاسلام ابن تيمية بدون التأكيد على أنه هو مذ هب أحمد ، فقد جاء في المقنع ما يلي :

" واختر الشيخ تقى الدين صحة شرط أن لا يتزوج عليها ، أو ان تزوج عليها فلها تطليقها " ( ١ ) وفي الانصاف " واختر الشيخ تقى الدين صحة شرط أن لا يتزوج عليها ، أو ان تزوج عليها فلها أن تطلق نفسها " ( ٢ ) . فالنصان كما هو واضح ، أضافا هذا القول الى شيخ الاسلام ابن تيمية ، واعتبراه من اختياراته ، ولا يلزم من ذلك ، أن يكون هو المذهب ، وهو يد ذلك أن الحنابلة رجحوا صحة اشتراط طلاق الضرة ، مع نص ابن تيمية على بطلانه .

وأنبه هنا الى أن نص الاختيارات " فلها تطليقها " يحتمل وجهين من التفسير ، لأن الضمير في " تطليقها " يجوز أن يعود الى الزوجة المشترطة وهذا ما أخذ به صاحب الانصاف ، ويجوز أن يعود الى من يتزوج بها على زوجته فيكون من حق المشترطة أن تطلق من يتزوج بها زوجها عليها . وأحسب أن الوجه الثاني هو الأقرب ، على الرغم مما جاء في الانصاف ، من اختيار الوجه الاول .

والذي يؤكّد أن الحنابلة لم يصححوا شرط التملك ، أنهم يصرحون في باب اشتراط عدم النفقة وعدم القسم ، بأن هذه الشروط انما لم تقبل لأنها تتضمن اسقاط حق قبل تقررهِ ، ( ٣ ) ومن المعلوم أن عصمة المرأة لا تكون بيد

---

( ١ ) المقنع مع الحاشية ، ج ٣ ، ص ٤٥ .

( ٢ ) الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٥٥ .

( ٣ ) انظر المبحث الرابع في هذا الفصل .

الرجل ، الا بعد تمام عقد النكاح .

وانذا صح ما ذهبنا اليه فى تخريج مذهب الحنابلة من عدم صحة شرط التملك - ونحسبه صحيحا - يكون قولهم كقول الحنفية على ما ذهبنا اليه أيضا ، وهو الحكم على العقد بالصحة ، وعلى الشرط بالبطلان ، والله أعلم .

وهذا نكون قد انتهينا من عرض المذاهب ، وهى فيما نرى متفقة على فساد الشرط ، والخلاف انما هو فى صحة العقد مع هذا الشرط ، وفى حين يذهب الشافعية والظاهرية والمالكية الى فساد العقد ، على الرغم من تفصيل المالكية فى وجوب فسخ العقد ، يذهب الحنفية والحنابلة الى صحته .  
وفيمائلى نذكر أدلة الفريقين ان شاء الله .

#### الأدلة :

أ - استدل القائلون بابطال العقد - وهم الشافعية ، والظاهرية ،

والمالكية فى قول ، بمائلى :

( ١ ) - ان هذا الشرط ، يرفع مقصود العقد من الاستدامة ، فيصير العقد به

مقدرا المدة ، ويجرى مجرى نكاح المتعة ، فكان باطلا . ( ١ )

٢ - ان هذا الشرط باطل ، لقوله صلى الله عليه وسلم " كل شرط ليس فى

كتاب الله فهو باطل " ( ٢ ) وهذا الشرط ليس فى كتاب الله ، ولا فى

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون باطلا .

والعقد الذى يعقد على هذا الشرط ، باطل أيضا ، لأن العقد ، قد

---

( ١ ) الحاوى الكبير للماوردى ، مخطوط ، ج ١١ .

( ٢ ) الحديث رواه البخارى ، وقد مرفى المبحث الاخير من الباب الاول =

علقت صحته على هذا الشرط ، فلما بطل الشرط ، بطل العقد الذى  
علقت صحته عليه . ( ١ )

ب - ويمكن الاستدلال للمشهور فى مذهب مالك على بطلان الشرط ، والعقد  
بما استدل به الشافعية والظاهرية . انهم يلتقون معهم فى ابطال  
الشرط والعقد ، وان خالفوهم ، بالقول : بعدم وجوب الفسخ اذا تم  
الدخول ، على هذا العقد .

وأما قول المالكية بعدم وجوب فسخ هذا العقد ، اذا عثر عليه ، بعد  
البناء ، فقد جروا فيه على قاعدة تهم ، فى مراعاة الخلاف ، وان كان  
خارج دائرة المذهب . فهم يقولون : " كل نكاح اختلف فيه بين  
الفقهاء ، والمذهب على فساد ، وجب فسخه قبل البناء ، وثبت بعده  
بمهر المثل وسقط الشرط " . ( ٢ )

وقد تكلمنا عن وجهة نظرهم هذه ، فى مبحث شرط الخيار من الفصل  
الاول فى هذا الباب ، ولا حاجة بنا الى اعادة ، فليرجع اليه .

ج - ويستدل للحنفية ، والحنابلة ، على صحة العقد ، وبطلان الشرط  
بما يلى :

---

== فى أدلة الجمهور .

( ١ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٥١٦ .

( ٢ ) انظر : الشرح الصغير ج ٢ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وقوانين الاحكام  
الشرعية ، ص ٢٣٤ ، الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، مع العدوى  
عليه .

- ١ - قوله عليه الصلاة والسلام " لا طلاق قبل نكاح " (١) .  
وهو نص في أن الرجل انما يملك الطلاق بعد العقد ، لا قبله . فاذا اشترط عليه أن يتنازل عن حقه فيه ، في العقد ، لم يصح ، لأن من لا يملك الشيء ، لا يحقل تنازله عنه .
  - ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام " انما الطلاق لمن أخذ بالساق " (٢) .  
فقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ملكية الطلاق على الرجل ، لأنه هو الذي يأخذ بالساق . فكان اشتراط تمليك المرأة أمر نفسها ، شرطا باطلا ، لمخالفته السنة .
  - ٣ - القياس على عدم صحة شرط اسقاط الشفيع شفيعته في عقد البيع ، لأن كلا منهما يتضمن اسقاط حق قبل تقررهما ، فكان شرطا باطلا .
  - ٤ - ان كون العصمة بيد الرجل ، ليس ركنا من أركان العقد ، ولا شرطا في صحته ، أو لزومه ، فكان اشتراط اسقاطها ، غير مؤثر على العقد .  
لذلك صح العقد مع هذا الشرط ، واختصر البطلان على الشرط .
- هذا ما أمكنني من ذكر أدلة للقول بصحة العقد وبطلان الشرط ، فان كان ما ذهب اليه من تقرير المذاهبين - الحنفى والحنبلى - وما استدلت به لهما صوابا ، فمن الله ، وله الشكر والمنة ، وان كان غير ذلك ، فمنى ومن الشيطان ، وأستغفر الله من ذلك .

- 
- (١) قال الشوكاني في نيل الاوطار ، ج ٦ ، ص ٢٧١ . بعد أن ذكر طرق الحديث ، " لا يشك منصف أنها صالحة بمجموعها للاحتجاج " .
  - (٢) قال الشوكاني في النيل أيضا ، ج ٦ ، ص ٢٦٨ ، وبعد أن ذكر طريقه : " وطرقه يقوى بعضها بعضا " ونقل عن ابن القيم قوله " القرآن يعضده وعليه عمل الناس " .



## مناقشة الأدلة :

أ - مناقشة ما استدل به الشافعية والظاهرية على ابطال العقد .

أما الدليل الاول : وهو أن شرط تمليك المرأة أمر نفسها يرفع مقصود العقد

من الاستدامة ، فيكون ككناح المتعة ، ففيه نظر من وجوه :

### الوجه الاول :

يقال : ما المقصود بالاستدامة ؟ فان الاستدامة تحتل معنيين :

الاول : الاستدامة الواقعية ، بمعنى أن العقد يجب أن يستديم

الى وفاة أحد الزوجين .

الثاني : الاستدامة من حيث صلاحية العقد لها ، بمعنى أن العقد

يجب أن يكون صالحا للاستدامة ، ما لم يعترضه قاطع كالطلاق ، أو

مانع كردة أحد الزوجين .

فان أرادوا الأول - لم يسلم لهم ، لمخالفته اجماع المسلمين ، على

شرعية الطلاق ، والفسخ والخلع وغير ذلك .

وان أرادوا الثاني ، فلا يسلم لهم أيضا ، لأن العقد يبقى صالحا

للاستدامة ما لم يعترضه قاطع أو مانع ، وكل الأمر : أن المرأة - لو صح

هذا الشرط - كان لها حق ايقاع الطلاق ، وقد توقعه ، وقد لا توقعه

مثلها مثل الرجل ، من حيث التأثير على استدامة العقد ، بدون فرق

بينهما .

ولا يقال هنا : ان المرأة قد تتسرع ، فتوقع الطلاق لحدث أى سبب ،

لأن ذلك لا يهمنا ، من حيث صلاحية العقد للاستدامة ، طالما

كان العقد ، انما عقد مؤبدا .

وإذا صح ما قلناه - ونحسبه صحيحا - كان تشبيه هذا العقد بنكاح  
المتعة بعيدا كل البعد .

### الوجه الثاني :

لو كان تعليق المرأة أمر نفسها ، إذا وقع شرطا ، يرفع استدامة العقد ،  
لقيل ذلك أيضا ، في تعليق المرأة أمر نفسها ، بعد العقد ، إذ لا  
فرق بين التعليكين ، من حيث التأثير على استدامة العقد .

### الوجه الثالث :

ان قولهم : فيكون العقد به مقدار المدة غير سليم ، لأنه لو سلم  
برفع هذا الشرط لاستدامة العقد ، لكان العقد بهذا الشرط ،  
مجهول المدة لأنه لا يدري متى توقع الطلاق على نفسها .

أما الدليل الثاني : ففيه الاستدلال على بطلان الشرط ، وعلى بطلان العقد ،  
أما دلالة على بطلان الشرط فمسلم ، ولا مناقشة لنافيه . وأما دلالة  
على بطلان العقد ، ففيه نظر نذكره فيما يلي :

ان قول أبي محمد بن حزم " ان العقد علقته صحته على صحة الشرط " غير  
سليم لوجود الفرق بين تعليق العقد على شرط ، وبين اقتران العقد بشرط ،  
ان معنى تعليق العقد على شرط أو على صحته ، هو وقف وجود العقد على  
وجود الشرط أو صحته ، فلا يوجد العقد ما لم يوجد الشرط ، وأما  
اقتران العقد بشرط ، فيعني الجزم بوجود العقد حالا ، مع التزام الطرفين  
بأمر آخر .

ولا يخفى أن ما معنا : هو الثاني لا الاول . ولا يصح معه قول أبي محمد  
رحمه الله .

ج - مناقشة قول المالكية بوجوب فسخ العقد قبل البناء ، وثبوت العقد بعد البناء

قد تكلمنا في مناقشة قول المالكية في مثل هذا في بحث شرط الخيار،  
من الفصل الثاني ، في هذا الباب ، بشيء من البسط ، فلا داعي لاعادته .

د - وأما ما استدللنا به للحنفية ، والحنابلة - على ما ذهبنا اليه من تقرير  
مذهبهم - فهو استدلال سليم - فيما نرى - موصلا الى المطلوب ، والله  
أعلم .

### نتيجة المناقشة

---

ونلخص فيما يلي ما توصلنا اليه في هذه المناقشة :

أولا : ان شرط تملك المرأة أمر نفسها ، لا يؤثر على صحة العقد .  
وهذا خلاف ما ذهب اليه الشافعية ، والظاهرية ، والمالكية في قول  
لهم .

ثانيا : لو سلم بفساد العقد ، إذا اقترن بهذا الشرط ، فينبغي للقضاء  
أن لا يحصر نفسه في مذهب بعينه ، بل يأخذ من المذاهب  
الاسلامية في كل واقعة ، ما يحقق المصلحة . وهو مذهب المالكية .

ثالثا : ان قبول تملك المرأة أمر نفسها ، من حيث كونه شرطا في عقد النكاح ،  
لم يقل به أحد من فقهاء المذاهب الأربعة ، بما فيهم الحنفية  
- رحمهم الله .

## المبحث الثانى فى اشتراط طلاق الضرة

إذا كان تحت الرجل زوجتان ، صح ان يقال لكل واحدة منهما : ضرة وذلك لأن كل واحدة منهما ، تزاحم صاحبتهما ، على ما تحب أن تنفرد به ، من زوجها . ويطلق الفقهاء اسم الضرة ، على من يشترط طلاقها ، فى زواج أخرى بعدها ، علماً بأنها قد لا تكون ضرة ، لعدم وجود زوجة أخرى معها فى عصمة زوجها ، فيكون اطلاق اسم الضرة عليها ، من باب المجاز لأنها ستكون ضرة ، بزواج هذه الزوجة الجديدة ، التى اشترطت طلاقها فى عقد النكاح .

ومعد هذا التقديم لكلمة الضرة ، نأتى الى عرض المذاهب فى اشتراط طلاق الضرة . فنقول وبالله التوفيق :

### عرض المذاهب :

- للفقهاء فى صحة شرط طلاق الضرة قولان ، نذكرهما فيما يلى :
- ١ - يصح العقد ، ويبطل الشرط ، ذهب الى ذلك : الحنفية ( ١ ) ، والشافعية ( ٢ ) ، وهو الجارى على قواعد المالكية فى الشروط التى

---

( ١ ) المسبوط للمصنف ج ٥ ، ص ٨٨ - ٨٩ ، وص ١٠٦ - ١٠٧ .

( ٢ ) روضة الطالبين للنووى ج ٧ ، ص ٢٦٥ ، قال :

" وهو المذهب " .

لا يقتضيها العقد ، ولا تنافيه ، ( ١ ) وهو قول للحنابلة . ( ٢ )

٢ - يصح العقد والشرط ، وهو الرجح لدى الحنابلة . ( ٣ )

### الأرسلية :

أ - استدل أصحاب القول الأول على صحة العقد وطلان الشرط بما يلي :

- ١ - ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفى ، ما فى انائها " . وفى رواية لهما : " لا تسأل المرأة طلاق الأخرى " ( ٤ ) واللفظ لمسلم .

( ١ ) أنظر الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، وقد نسب الشوكانى

فى النيل ، ج ٦ ، ص ١٦٢ ، الى ابن عبد البر - وهو مالكي - ما استفدناه من قواعدهم ، فالحمد لله .

( ٢ ) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٤ ، ورجحه ، ولم يذكر ابن القيم غيره

انظر زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٨ - ٩ .

( ٣ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ - ٩٩ ، منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص

١٧٩ ، المحرر فى الفقه ، ج ٢ ، ص ٢٣ ، الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ،

المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٤ قال " قال أبو الخطاب : هو شرط

لازم ، ولم أر هذا لغيره " الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٥٧ قال " قال

أبو الخطاب : هو صحيح ، وجزم به فى المذهب ، وسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحرر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس

والمنور ، وادراك الحناية ، وتجريد الحناية ، قال : وظاهر الفروع اطلاق

الخلاص ، فانه قال : ويصح شرط طلاق ضررتها فى رواية ، وذكره جماعة ،

وقيل : باطل " .

( ٤ ) مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٩٨ ، البخارى بفتح البارى ، ج ١١ ،

وفى لفظ لهما أيضا : " نهى أن تشتط المرأة طلاق أختها " . ( ١ )

٢ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

" لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى " . ( ٢ )

٣ - أن شرط طلاق المرأة ، جاء لمعنى زائد على العقد ، لا يجب ذكره ،

ولا يضر الجهل به ، فصح العقد معه . ( ٣ )

٤ - لأنها شرطت عليه ، فسخ عقده ، وبطلان حقه ، وحق امرأته ، فلم

يصح كما لو اشترطت عليه : فسخ بيعه . ( ٤ )

٥ - أن النكاح يجوز أن ينعقد مع الجهل بالعوض ، ومع فساد ، فجاز أن

ينعقد مع الشرط الفاسد ، كالمعتاق . ( ٥ )

ب - واستدل الحنابلة على صحة هذا الشرط بما يلي :

١ - أن هذا الشرط : لا ينافي العقد ، ولها فيه فائدة ، فأشبه ما لو

شرطت عليه أن لا يتزوج عليها . ( ٦ )

---

( ١ ) نيل الاوطار للشوكاني ، ج ٦ ، ص ١٦١ ، زاد المعاد لابن القيم ،

ج ٤ ، ص ٨٠ .

( ٢ ) قال المجد ابن تيمية ، فى منتقى الأخبار ، رواه أحمد . وسكت عنه

الشوكاني ، وانظر نيل الاوطار ، ج ٦ ، ص ١٦١ .

( ٣ ) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٤ .

( ٤ ) المرجع السابق .

( ٥ ) المرجع السابق أيضا .

( ٦ ) منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، وكشاف القناع ، ج ٥ ، ص ٩٨ -

٩٩ ، المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٤ .

مناقشة الأول :

ان ما استدل به أصحاب القول الأول ، على صحة العقد ومطابق  
الشرط سليم - فيما نرى - والذي ينبغي لنا مناقشته ، هو ما استدل به  
الحنابلة على صحة اشتراط طلاق الضرة ، فنقول :

يعتمد دليل الحنابلة على أمرين هما :

- ١ - أن هذا الشرط فيه فائدة - مصلحة - للمرأة ، مع عدم منافاته للعقد .
- ٢ - قياس شرط طلاق الضرة ، على شرط عدم الزواج ، فيما لو اشترطت  
المرأة على زوجها ، أن لا يتزوج عليها .

أما الأول : فقولهم : ان هذا الشرط ، لا ينافي العقد صحيح ، ولكن هذا  
انما يدل على صحة العقد مع هذا الشرط ، لا على صحة الشرط  
في ذاته ، ولورود النهي عن هذا الشرط بأحاديث صحيحة كما رأينا  
في أدلة الفريق الأول .

وأما قولهم بأن هذا الشرط فيه مصلحة للمرأة ، فيجوز اشتراطه لذلك  
ففيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : ان هذه المصلحة معارضة بمفسدة أكبر منها ، وهذه  
المفسدة هي الاضرار بالزوجة الاولى ، وفسخ عقد ها ، وما ينتج عن  
ذلك من آثار على أولاد ها ، وأهلها . ومن المعلوم أن درء المفسد  
مقدم على جلب المصالح . ( ١ )

---

( ١ ) قارن بزار المعاد لابن القيم ، ج ٤ ، ص ٩ .



### الوجه الثاني :

أن يقال : ان اشتراط طلاق الضرة ، مفسدة محضة بالنظر للزوج ، ولأولاده ، ولزوجته التي يراد طلاقها ، وأما بالنظر الى الزوجة الثانية ، التي تشترط هذا الشرط ، فما تريد التوصل اليه ، من انفرادها بمن تتزوج منه ، فقد سمت اليه من طريق محذور ، وهو قصد الاضرار بغيرها ، وأقل ما يجب أن تعامل به ، جزاء هذا القصد ، أن يبطل قصد ها .

وأما قياسهم شرط طلاق الضرة ، على شرط عدم الزواج عليها ، ففيه نظر من وجوه :

### الوجه الأول :

انه قياس مع الفارق ، لأن اشتراط طلاق الضرة ، اشتراط أمر وجودي ، وهو ايقاع الطلاق ، أما اشتراط عدم الزواج عليها ، فهو اشتراط أمر عدمي ، كما هو واضح ، فلا يصح قياس أحد هما على الآخر .

### الوجه الثاني :

أن اشتراط عدم الزواج عليها ، لا يقصد به الاضرار بالغير ، بخلاف اشتراط طلاق الضرة ، فلا يجوز قياس أحد هما على الآخر .

### الوجه الثالث :

أن اشتراط عدم الزواج عليها ، اشتراط لما هو مباح ، متساوي الطرفين ، فالرجل له أن يتزوج وله أن لا يتزوج ، فكان الشرط واردا على مباح ، وهذا بخلاف اشتراط طلاق الضرة ، لأن الطلاق ، محرم عند أكثر الفقهاء ، اذا كان

بدون داع اليه . فلا يصح ان قياس أحدهما على الآخر .

#### الوجه الرابع :

أن النص فرق بينهما ، حيث جاء النهي صريحا عن اشتراط طلاق  
الضرة ، بخلاف اشتراط عدم الزواج عليها ، فلم يرد نهى عن اشتراطه .  
فلا يجوز قياس أحدهما على الآخر . ( ١ )

#### نتيجة المناقشة

ونخلص من هذه المناقشة بالنقاط التالية :

أولا : ان اشتراط طلاق الضرة ، يعتبر شرطا باطلا ، لورود النهى عنه  
فى الشريعة الاسلامية .

ثانيا : ان هذا الشرط مع بطلانه ، لا أثر له على صحة العقد ، بل يبطل  
هو وعده ، ويبقى العقد صحيحا .

ثالثا : ان درء المفسد مقدم على جلب المصالح فى الشريعة الاسلامية .

---

( ١ ) زاد المعاد لابن القيم ، ج ٤ ، ص ٩ .

### المبحث الثالث

#### ففى

#### اشتراط عدم المهر

يقال فى اللغة : مهر - بفتح الميم والهاء - فلان الشئ ، اذا كان حاذقا

فيه ، والمهارة - بفتح الميم - الحق فى الشئ .

والمهر - بفتح الميم وسكون الهاء - الصداق . وأما المهر ، بضمة

الميم وسكون الهاء - فهو ولد الفرس ، والجمع : أمهار ، ومهـار ،

ومهارة بكسر الميم فيهما . ( ١ )

وأما فى الاصطلاح : فهو ما يدفعه الرجل من مال لزوجته ، ليكنون

هذا المال امانة على رغبته فيها ، وحبها . وليس المقصود به أن

يكون عوضا لها عن استمتاع بها ، لأن الاستمتاع حاصل للطرفين ،

فكل منهما يستمتع بصاحبه . ( ٢ ) ولهذا سماه الحق جل جلاله ،

نحلة ، وصداقا .

فإذا اشترط الزوجان أو أحدهما الدخول فى عقد النكاح على أن لا

مهر بينهما ، فهل يصح هذا الشرط ، وتحرم المرأة من الصداق ؟ أو

يجب لها الصداق ، مع اشتراط نفيه ؟ وما مدى تأثير هذا الشرط

على صحة العقد ؟ .

---

( ١ ) مختار الصحاح ، ص ٦٣٨ .

( ٢ ) انظر المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٢٠٩ والجامع لأحكام القرآن  
للقرطبي ج ٥ ، ص ٢٣ ، أقول : قد اخترت - اجتهادا - هذا التعريف  
على الرغم من وجود تعاريف أخرى توصى الى غير هذا المعنى ، وفى  
تعريف المهر . والله من وراء القصد .

أما الأمر الأول : فقد اتفق الفقهاء ، على بطلان الشرط ، وأوجبوا للمرأة المهر ، وإن جاء اشتراط نفيه في صلب العقد . وذلك لأن المهر واجب شرعا ، وحقا للمرأة ، بمجرد وقوع العقد ، بدليل أن الصداق يجب على الزوج ، مع السكوت عن ذكره في عقد النكاح . ( ١ )

وأما الأمر الثاني : وهو أثر هذا الشرط على صحة العقد ، فقد اختلف فيه الفقهاء ، على قولين :

القول الاول : وهو أن هذا الشرط يبطل العقد أصلا ، ذهب إلى ذلك المالكية ( ٢ ) ، والظاهرية ( ٣ ) ، وفي قول للحنابلة ( ٤ ) ، وفي وجب — للشافعية إذا كان الشرط من الزوج لا من الزوجة . ( ٥ )

القول الثاني : وهو أن العقد صحيح رغم اشتماله على شرط نفى المهر . ذهب إلى ذلك الحنفية ( ٦ ) ، وهو الراجح في مذهبي : الحنابلة ، ( ٧ )

- 
- ( ١ ) قال تعالى في سورة البقرة ، آية ٢٣٦ " لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة " .
  - ( ٢ ) الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، الخرشى على خليل ، ج ٣ ، ص ١٧٢ ، و ص ٢٦٢ ، المدوى على الخرشى ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، و ص ٢٧٣ .
  - ( ٣ ) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٤٦٦ ، ف ١٨٢٩ .
  - ( ٤ ) الكافي في مذهب أحمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ ، هداية الراغب ، ص ٤٦١ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .
  - ( ٥ ) الحاوى الكبير للماوردى ، مخطوط ، ج ١١ .
  - ( ٦ ) فتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٣١٧ ، تبیین الحقائق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، بدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٤٢٢ .
  - ( ٧ ) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ١٠٧ ، المقنع مع الحاشية ، ج ٣ ، ص ٤٩ ،

### والشافعية (١)

#### الأدلة :

أ - استدلال القائلون بإبطال العقد اذا اشتمل على شرط اسقاط المهر

#### بما يلي :

١ - قوله تعالى " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " (٢) فقد جاء الحل مشروطا بابتغاء الأموال ، فإذا شرط في العقد اسقاط المهر ، استلزم ذلك اثبات الحل بغير شرطه ، وذلك باطل . فيبطل العقد .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ، في حديث التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجهها بغيره " التمس ولو خاتما من حديد " (٣) .  
فلو جاز النكاح بدون مهر . لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

٣ - ان المهر ركن من أركان النكاح ، فإذا اشترط اسقاطه ، لم يصح العقد ، لأن الشيء لا يوجد بدون ركنه . (٤)

---

الانصاف ج ٨ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ . وقال : " هذا هو المذهب " .

(١) الحاوي الكبير للماوردي ج ١١ ، الأم للشافعي ج ٥ ، ص ٧١ .

(٢) النساء ، آية " ٢٤ " .

(٣) الحديث رواه الشيخان ، انظر منتقى الأخبار بشرح الشوكاني ج ٦ ،

ص ١٩٢ .

(٤) الخرشي على خليل ج ٣ ، ص ١٧٢ .

٤ - ان اشتراط اسقاط المهر، يخل بمقصود المرأة من العقد، وما أخل بمقصود الحاقده، أخل بمقصود العقد، وإذا اخل المقصود من العقد، بطل . (١)

ب - واستدل الذين اختصروا البطلان على الشرط بما يلي :

١ - ان شرط اسقاط المهر، يعود الى معنى زائد في العقد، لا يشترط ذكره، ولا يضر الجهل به، فلم يبطل العقد، كما لو شرط في العقد صداق محرم . (٢)

٢ - ان النكاح يصح مع عدم ذكر المهر، فجاز مع اشتراط اسقاطه .

مناقشة الأدلة :

أ - مناقشة أدلة القائلين بإبطال العقد :

١ - ان الاستدلال بالآية الكريمة، فيه نظر من وجوه :

الوجه الاول :

ان قوله تعالى " أن تبتغوا بأموالكم " محمول على ما هو الغالب، ان الغالب في الناس، أن يكون العقد بينهم هكذا بالمال .

الوجه الثاني :

ان قوله تعالى " أن تبتغوا بأموالكم " جاء بيانا لنوع من أنواع الحمل،

---

(١) الحاوي الكبير للماوردي، مخطوط، ج ١١ .

(٢) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٩٤ .

ومن المعلوم أن البيان لا يقتضى الحصر .

### الوجه الثالث :

لو صح أن قوله تعالى " أن تبغوا بأموالكم " شرطاً في الحل ، لما صح النكاح ، مع عدم ذكره في العقد ، فلما صح النكاح بدون ذكر المهر اتفاقاً علمنا أن المهر يجب بالعقد ، لا أن العقد يتوقف في حصوله على المهر ، لأن الشرط لا يجوز أن يتأخر عن مشروطه .

وهذا الوجه ، هو الذى نرتضيه في دفع الاستدلال بهذه الآية .

٢ - وأما الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم " التمس ولو خاتماً من حديد " .

ففيه نظر من وجوه أيضاً :

### الوجه الاول :

ان النبي صلى الله عليه وسلم ، انما أصر على تقديم هذا الرجل مهراً لهذه المرأة ، لأنها وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلمسا رغب عنها ، أراد أن يعضضها عن ذلك - جبراً لخطرها - بالاستيثاق من حقها ، ولو كان هذا الحق قليلاً .

### الوجه الثانى :

ان قوله صلى الله عليه وسلم " التمس ولو خاتماً من حديد " لا دليل فيه على أن المهر شرط في صحة العقد ، بل الذى يدل عليه هو وجوب المهر وهذا محل اتفاق .

### الوجه الثالث :

ان هذا الحديث ، واقعة حال ، فيتطرقها الاحتمال ، فلمل النبي صلى الله عليه وسلم انما أصر على تقديم المهر ، لما يعلمه صلى الله عليه وسلم من حال المرأة وحاجتها الى المال ؟ والدليل ان تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال .

٣ - وأما قولهم ان المهر ركن من أركان العقد ، فلا يصح مع اشتراط اسقاطه ، ففيه نظر من وجوه :

### الوجه الاول :

يقال : انه استدلال بالمختلف فيه ، لأن من يقول بصحة العقد مع شرط اسقاط المهر ، لا يقول بركنية المهر فيه .

### الوجه الثاني :

يمكن الاجابة عن هذا الدليل بطريقة القلب ، فيقال : ان العقد صح مع شرط اسقاط المهر ، لأن المهر لم يكن ركنا فيه ، بل ولا شرطاً .

### الوجه الثالث :

لو كان المهر ركناً في العقد ، لوجب التعرض له فيه ، فلما لم يجب التعرض للمهر في عقد النكاح ، علمنا أن المهر ليس بركن في عقد النكاح . وذلك هو المطلوب . (١)

---

(١) قارن بفتح القدير لابن الهمام ، ج ٣ ، ص ٣١٦ - ٣١٧ ، وكشاف القناع ،



٤ - وأما قولهم : ان اشتراط اسقاط المهر يخل بمقصود المرأة ففيه نظر نذكره فيما يلي :

ان قولهم : يخل بمقصود المرأة لا يخلو من أحد احتمالين :

١ - ان مقصود المرأة الكلى من المقد ، انما هو المهر .

٢ - ان المهر من جملة ما تقصده المرأة من عقد النكاح .

فان أرادوا الأول : قيل : ان الحقل والمرف والشرع ، شهود على غير ما تقولون .

وان أرادوا الثاني : فيقال أيضا ذلك يحتمل احتمالين :

١ - ان المهر من جملة ما تقصده المرأة من عقد النكاح مطلقا ، أى : فى أى صورة من صوره .

٢ - ان المهر من جملة ما تقصده المرأة من عقد النكاح المطلق . أى : غير المقيد بشرط .

فان أرادوا الأول : فذلك غير مسلم ، لأن من تقبل بالنكاح مع اشتراط زوجها اسقاط المهر ، لا يكون المهر مقصودا لها من هذا المقد ، والا لما وافقت على المقد .

وان أرادوا الثاني : فذلك لا يضرنا فى شيء ، لأن ما معناه عقد نكاح مقيد بشرط ، لا عقد نكاح مطلق .

ومذ لك ننتهى من مناقشة أدلة الفريق الاول ، وهى أدلة كما رأينا

لا تصمد أمام النقد ، فتكون غير سليمة - فيما نحسب - والله أعلم .

ب - وأما أدلة الفريق الثانى على صحة المقدم مع هذا الشرط ، فهى سليمة  
- فيما نرى - وذلك يكون القول الراجع فى اشتراط اسقاط  
المهر هو القول الثانى والله أعلم .

## المبحث الرابع

### فـى

اشتراط اسقاط ما وجب شرعا لأحد الزوجين

على الآخر

وهذه الواجبات كثيرة ، مثل وجوب النفقة على الزوج ، والعدل بين الزوجات على من يكون تحته أكثر من واحدة ، والتوارث بينهما إذا كانا من ملة واحدة ، الى غير ذلك من الواجبات التى افترضها الخالق جل جلاله لكل من الزوجين على الآخر .

فإذا أقدم أحد الزوجين ، واشترط فى العقد اسقاط بعض هذه الواجبات - كأن يشترط الزوج أن لا ينفق على زوجته ، أو أن لا يعدل بينها وبين زوجته الأخرى ، بأن يؤثر الاولى عليها ، أو يشترط الزوجة أن يؤثرها على زوجها الاولى فى القسم ، أو يشترط أحد الزوجين أن لا يرثه الآخر مع ثبوت الارث له شرعا ، أو يشترط عدم التوارث بينهما ، مع ثبوت التوارث شرعا - فهل يصح هذا الشرط أم لا ؟ وإذا بطل فهل يؤثر على صحة العقد أم لا ؟ فيما يلى عرض المذاهب فى ذلك .

### عرض المذاهب :

( ١ ) - يصح العقد ، ويبطل الشرط ، ذهب الى ذلك : الحنفية ( ١ )

( ١ ) الفتاوى الخانية بهامش الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٣٣١ .

والشافعية (١) ، والحنابلة . (٢)

- ٢ - يبطل الشرط ، ويبطل به العقد أيضا . ذهب الى ذلك المالكية (٣) والظاهرية (٤) . الا أن المالكية قالوا يجب الفسخ قبل الدخول فان دخل بها ثبت العقد وسقط الشرط .

ويتضح لنا من هذا العرض لمذاهب الفقهاء ، أنهم يتفقون على بطلان هذه الشروط في نفسها ، والخلاف إنما هو في صحة العقد معها ، فنذكر أولا أدلتهم على بطلان هذه الشروط ، ثم نذكر أدلة الفريقين على صحة العقد ومطلانه ثم نناقش هذه الأدلة ، لعلنا نوفق في رؤية الراجع منهما .

- 
- (١) المحلى على المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ ، تحفة المحتاج ، ج ٧ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ، الحاوي للماوردي مخطوط ، ج ١١ ، الام للشافعي ، ج ٥ ، ص ٧٣ .
- (٢) الكافي في مذاهب أحمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ ، المقنع مع الحاشية ج ٣ ، ص ٤٩ ، الانصاف ، ج ٨ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، هداية الراغب ص ٤٦١ .
- (٣) الشرح الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ص ٢١٢ ، الغرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، قوانين الاحكام الشرعية ، ص ٣٣٣ ، أسهل المدارك ، ج ٢ ، ص ٨٩ .
- (٤) المحلى لابن حزم ، ج ٩ ، ص ٤٩١ ، فما بعدها ، ف ١٨٤٥ .

الأدلة :

أولا : استدل الفقهاء على بطلان هذه الشروط بما يلي :

أ - قوله عليه الصلاة والسلام " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " (١)

وهذه الشروط ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بل في كتاب الله ما ينافيها ، من إيجاب النفقة والعديل والتوارث وغير ذلك . فتكون باطلة بنص الحديث .

ب - قوله عليه الصلاة والسلام " المسلمون على شروطهم ، إلا شرطا أحل

حراما ، أو حرم حلالا " . (٢)

وهذه الشروط ، أحلت الحرام ، لأنها أسقطت ما وجب شرعا لأحد الزوجين على الآخر ، فتكون باطلة بنص الحديث .

ج - أن هذه الشروط ، تضمنت إسقاط حقوق تجب بالحقد قبل انعقادها

فلم تصح ، كإسقاط الشفيع شفيعته في البيع (٣)

تلك هي بعض ما استدل به الفقهاء ، على بطلان هذه

الشروط . وهي أدلة واضحة بيّنة توصل إلى المطلوب بغير عناء

أوجهد . وهي - فيما نرى - سليمة لا تحتاج إلى مناقشة .

---

(١) رواه البخاري ، انظر ص ٦٨ .

(٢) انظر تخريج الحديث ص ٦٨ .

(٣) الكافي في مذهب أحمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ .

ثانيا : أدلة القائلين بفساد العقد :

أ : استدل الذين ذهبوا الى بطلان العقد بمايلي :

١ - ان هذه الشروط تناقض المقصود من العقد - في رأيهم - وكل شرط يناقض المقصود من العقد ، فهو باطل . فتكون هذه الشروط باطلة . (١)

ب - واستدل القائلون بصحة العقد مع هذه الشروط ، وهم الحنفية والشافعية والحنابلة بمايلي :

١ - ان هذه الشروط تعود الى معان زائدة في العقد ، لا يشترط ذكرها ولا يضر الجهل بها ، فلم تبطل العقد . كما لو شرط في العقد صداقا محرما . (٢)

٢ - ان النكاح جاز مع الجهل بالمعوض ، فلأن يجوز مع الشرط الفاسد أولى . (٣)

المناقشة :

أ - مناقشة ما ذهب اليه المالكية ، من ابطال العقد بهذه الشروط .  
ان قول المالكية بمناقضة هذه الشروط للمقصود من العقد ، فيه نظر من وجوه :

- 
- (١) الشرح الصغير، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، الخرشي على خليل ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ .  
(٢) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٩٤ .  
(٣) الكافي في مذهب احمد ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ .

### الوجه الأول :

ان المقصود الاصلى فى عقد النكاح ، انما هو الاحلال . وأما النفقة ، والعدل فى القسم ، والميراث ، فهى انما تقصد تبعاً لا أصالة . (١)

### الوجه الثانى :

ان قولهم تناقض المقصود من العقد ، غير سليم لأن الكلام فى عقد مقيد بهذه الشروط أو أحدها ، والعاقدان وهما يقبلان بهذه الشروط لا يكون المقصود لهما من عقد هما اثبات ما اشترطا اسقاطه ، لأنه لو كان حقا مقصود لهما لما حصل عليه الاتفاق فى عقد النكاح .

فان قالوا : ان هذه الشروط تخالف المقصود من العقد المطلق ، قلنا : لا يضيرنا ذلك ، لأن ما معنى ليس بعقد مطلق بل عقدا مقيدا بهذه الشروط .

### الوجه الثالث :

إنه قولهم تناقض المقصود من العقد ، احتجاج بالمختلف فيه ، لأن القائلين بصحة العقد مع هذه الشروط ، لا يقولون بمناقضتها للمقصود من العقد ، فلا يصح الاحتجاج به .

ب - مناقشة المالكية فى قولهم بوجوب الفسخ قبل الدخول ، وثبوت العقد بعد الدخول .

قد قدمنا مناقشة مثل هذا القول فى النكاح بشرط الخيار فى الفصل الاول من

---

(١) قارن بتحفة المحتاج ج ٧ ، ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

هذا الباب فأرجع اليه ان شئت . ( ١ )

ج - وأما ما استدل به الشافعية والحنفية والحنابلة على صحة العقيد

مع هذه الشروط ، فهو سليم - فيما نرى - لا حاجة بنا الى مناقشته .

وبهذا يتضح لنا أن ما ذهب اليه الحنفية والشافعية والحنابلة

هو القول الراجح لقوة أدلته ، وضعف أدلة المخالفين . والله أعلم .



## الخاتمة

ان أهم النتائج ، التي وفقت اليها ، من خلال البحث في هذه الرسالة  
تنقسم الى نوعين :

أ - نتائج عامة وأذكر منها ما يلي :

أولا : فناء الفقه الاسلامي ، واتساعه لكل ما يطلبه الانسان - فردا أو جماعة -  
في هذه الحياة ، من حل لمعضلاته ، أو استقصاء لمشكلاته ، وإنارة  
السبيل أمامه فيها ، فلا يدعه هذا الفقه ، وحيدا شاردًا ، بل يأخذ به  
المرّة تلو المرة ليوقفه على السنن القويم والصراط المستقيم .

ثانيا : قيام هذا الفقه على قاعدة جلب المصالح ، ودرء المفاسد مما يعطى  
للحياة ، وتوازنها ، واتساقها ، وتكافلها ، فلا ضرر ، ولا ضرار .

ثالثا : سعة الدور الذي أعطاه الاسلام للعقل البشري ، وهو يصنع هذا الفقه  
من مواد الاولي - كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم - ولولا  
هذه السعة لما استطعنا أن نجد في المسألة الواحدة ، الاتجاهات  
المختلفة ، في التفسير والتأويل ، والفقه عن الله ورسوله - صلى الله عليه  
وسلم .

رابعا : تعامل الفقهاء مع هذه السعة ، وتقديرهم لها ، فكانوا - رحمهم الله -  
لا يعيب أحد هم على الآخر ، مع اختلاف وجهات النظر فيما بينهم ، بل  
يسود هم العصب والاحترام ، جاعلين أخوة الاسلام ، وتقديرها فيما بينهم  
تعلو على كل شيء آخر .

وهذا من اخلاص القوم لله ، وعدم تورطهم بالانانية المعقبة ، التي تجعل من صاحبها ، انسانا أحول التفكير ، فلا يرى ما عند غيره على حقيقته بل على ما توهمه هو عند نفسه .

#### ب - نتائج خاصة في موضوع البحث وأذكر منها مايلي :

أولا : أن الأصل في الشروط الصحة ، وعليه فإن جميع ما يشترطه المتعاقدان أو أحدهما في عقد النكاح ، يعتبر شرطا صحيحا ، فيثبت لصاحب الشرط ، عند تخلفه ، حق الخيار ، فإن شاء أمضاه العقد أمضاه ، وإن شاء فسخه فسخه . ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بأمر شرعي ، كأن يكون المشروط منهيا عنه ، لما يتضمنه من أحداث ضرر بالخير كطلاق الضررة أو عدم العدل في القسم ، أو كان منسوخا ، كنكاح المتعة وما يشبهه ، من النكاح الموقت ، والنكاح بالخيار ، وغير ذلك .

أو كان المشروط قد أوجبت الشريعة نقيضه ، كشرط عدم النفقة ، أو عدم الميراث وغير ذلك .

ثانيا : لا يغلو مذاهب الفقهاء ، من الأخذ بنوع من أنواع الشروط . فالحنفية على تشدد هم في قبول الشروط ، نراهم أخذوا بشرط الزيادة في صفة النسب على ما تقتضيه الكفاءة ، إذا كان الشرط من المرأة أو وليها .

وابن حزم ، فمع ما اشتهر عنه ، من القول ، بعدم قبول الشروط ، رأيناه يقول بشرط السلامة من الميوب مطلقا ، حتى أبطل عقد النكاح ، فيما لو تخلف الشرط ، قائلا : ان المصيب غير السليم ، وقد وقع العقد على سليم .

ثالثا : ان أوسع المذاهب في الأخذ بالشروط ، هو مذهب احمد رحمه الله ، حيث كان الاصل فيه هو " صحة الشروط " ولذلك لم يبطل منها الا شرطا نهى عنه الشارع ، أو شرطا أسقط به واجب من الواجبات الشرعية . ويتلو المذهب الحنبلى فى السعة ، المذهبان الشافعى والمالكي ، حيث قبل الشافعية الشروط الداخلة على الصفات ، سواء كانت صفات كمال كالجمال والاسلام أو نقص كالعرج والصور وغير ذلك . وقبل المذهب المالكي شرط السلامة من العيوب ، وشرط صفة النسب مع أنهم لم يدخلوا النسب فى الكفاءة .

رابعا : ان المسائل المختلف فيها بين فقهاء الأمة ، يجب مراعاة الخلاف فيها عند الحكم ، مراعاة للمصلحة ما أمكن .

خامسا : ان الشريعة الاسلامية ، رغم قدمها فى الزمن ، حازت أفضلية السبق فى اعطاء المتماقدين حرية تكييف العقد بما ينسجم مع مصلحة كل منهما ، اذا لم يتعارض هذا التكييف مع أوامرها ونواهيها .

هذه هى أهم النتائج ، التى توصلت اليها خلال بحثى ، والله اسأل أن يجعل هذا البحث غالما لوجهه ، وفى خدمة دينه ، الذى ارتضاه للعالمين ، سننا ومنهاجا ، الى يوم الدين .

وأن لا يجعل هذا البحث ، بالنسبة لى ، عرضا من أعراض الدنيا الفانية ، فأكون - والعيان بالله - ممن يأكلون الدنيا بالدين ، ويرضون بها بدلا عنه ، انه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

جسد ول بأهم المراجع

جعلت فيه مصاد ركل علم على حدة مرتبة في كل علم

على نسق الحروف الهجائية عدا الألف واللام اذا

كانا في أول الكلمة

---

أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : تفاسير القرآن الكريم .

١ - أحكام القرآن .

لأبي بكر محمد بن عبد الله المصروف بابن العربي . الطبعة الثانية

عيسى البابي الحلبي ، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

٢ - تفسير القاسمي .

دار احياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣ - تفسير المنار .

لمحمد رشيد رضا / مكتبة القاهرة / لعلي يوسف سليمان .

٤ - الجامع لأحكام القرآن .

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . الطبعة الثالثة

دار القلم سنة : ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م . عن طبعة دار الكتب

المصرية .

ثالثا : الحديث وشروحه :

٥ - تحفة الأعوذى شرح سنن الترمذى .

للحافظ أبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري -

دار الفكر - الطبعة الثالثة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦ - سبل السلام .

للإمام محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني - الطبعة الرابعة -

المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

- ٧ - سنن ابن ماجه .
- للامام الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى - ٢٠٧ -
- ٢٧٥ هـ - عيسى البابى الحلبي وشركاه - بتحقيق محمد فؤاد  
عبد الباقي .
- ٨ - سنن الترمذى الجامع الصحيح بتحفة الاحوذى .
- للامام الحافظ أبى عيسى محمد بن عوده - ٢٠٩ - ٢٩٧ هـ -  
دار الفكر .
- ٩ - شرح النووى على مسلم .
- لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى - المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ١٠ - صحيح البخارى بفتح البارى .
- لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن برد زيه  
البخارى ت ٢٥٦ هـ . مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر -  
١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١١ - صحيح مسلم بشرح النووى .
- للحافظ مسلم بن الحجاج النيسابورى - ت ٢٦١ هـ - المطبعة  
المصرية ومكتبتها .
- ١٢ - فتح البارى شرح صحيح البخارى .
- للحافظ أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن حجر  
الحسقلانى - ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ - مصطفى البابى الحلبي وأولاده  
بمصر - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

- ١٣- مجمع الزوائد .  
للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - ت ٨٠٧ هـ دار  
الكتاب بيروت - ١٩٦٧ م .  
١٤- منتقى الأخبار بشرح الشوكاني .  
لمحق الدين أبي البركات - مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر -  
الطبعة الأخيرة .  
١٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .  
للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني - مصطفى البابي الحلبي  
و أولاده بمصر - الطبعة الأخيرة .

رابعاً : كتب الفقه :

- أ - الفقه الحنفي :  
١٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق .  
لزين الدين ابن نجيم الحنفي - دار المعرفة - بيروت .  
١٧- بدائع الصنائع .  
لحماد الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني - ت ٥٨٧ هـ - مطبعة  
الامام بمصر .  
١٨- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق .  
لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة  
الثانية .  
١٩- حاشية رد المختار على الدر المختار .  
للشيخ محمد امين الشهير بابن عابدين - مصطفى البابي الحلبي  
و أولاده بمصر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- ٢٠- حاشية منحة الخالق على البحر الرائق .  
لمحمد أمين الشهير بابن عابدين - دار المعرفة - بيروت .
- ٢١- العناية على الهداية .  
لأكمل الدين محمد بن محمد البابرقي - بأسفل فتح القدير - مصطفى  
البابى الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الاولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٢٢- الفتاوى الخانية بهامش الفتاوى الهندية .  
لقاضى غان - دار المعرفة - الطبعة الثالثة - ١٣٩٣ هـ -  
١٩٧٣ م .
- ٢٣- الفتاوى الهندية .  
للمشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - دار المعرفة - الطبعة  
الثالثة - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٢٤- فتح القدير شرح الهداية .  
للمشيخ كمال محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام  
- مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الاولى  
١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٢٥- المبسوط .  
لشمس الدين السرخسي - دار المعرفة - الطبعة الثانية بالا وفسط .
- ٢٦- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر .  
للمحقق عبد الله الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بدارا فندي  
دار الطباعة العامرة - ١٣١٩ هـ .



ب - الفقيه المالكي :

- ٢٧ - أسهل المدارك على ارشاد السالك -  
لأبي بكر بن حسن الكشناوي - عيسى البابي الحلبي وأولاده -  
الطبعة الثانية .
- ٢٨ - بلغة السالك لأقرب المسالك .  
للمشيخ أحمد الصاوي - دار الفكر بيروت .
- ٢٩ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .  
لشخص الدين محمد عوفة الدسوقي - دار الفكر - بيروت .
- ٣٠ - حاشية الهدوي على كفاية الطالب .  
للمشيخ علي الصمعيدي الهدوي - دار الفكر بيروت .
- ٣١ - الخرشوش على مختصر خليل .  
لأبي عبد الله محمد الخراشي - دار صادر بيروت .
- ٣٢ - الشرح الصغير على أقرب المسالك .  
لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - دار المعارف بمصر .
- ٣٣ - الشرح الكبير .  
لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - المكتبة التجارية  
الكبرى - دار الفكر بيروت .
- ٣٤ - شرح منح الجليل على مختصر خليل .  
للمشيخ محمد عlish - مكتبة النجاح - طرابلس ليبيا .

٣٥ - العدوى على الخرشى .

للشيخ على الصميدى العدوى - دار صادر .

٣٦ - قوانين الاحكام الشرعية وسائل الفروع الفقهية .

لمحمد بن جزى الفرناطى المالكى - دار العلم للملايين -

١٩٧٤ م . طبعة جديدة منقحة .

٣٧ - المدونة الكبرى .

لمالك بن أنس - دار صادر بيروت - طبعة جديدة بالافست .

ج - الفقه الشافعى :

٣٨ - ٤١ م .

للامام الشافعى - شركة الطباعة الفنية - الطبعة الاولى - سنة

١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

٣٩ - تحفة المحتاج شرح المنهاج .

لشهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى - بهامش حاشيتى الشروانى

والعدوى . دار صادر بيروت .

٤٠ - حاشية الشروانى على تحفة المحتاج .

لعبد الحميد الشروانى - دار صادر بيروت .

٤١ - حاشية العبادى على تحفة المحتاج .

للشيخ احمد بن قاسم العبادى - دار صادر بيروت .

٤٢ - حاشية عميرة على المعلى شرح المنهاج .

للشيخ عميرة - دار احياء الكتب العربية لميسى البابى الحلبي

وشركاه .

- ٤٣ - حاشية القليوبى على المحلى شرح المنهاج .  
للشيخ شهاب الدين القليوبى - مع حاشية الشيخ عميرة .
- ٤٤ - الحاوى الكبير .  
لأبى الحسن على بن محمد الماورى - مصور عن النسخة المخطوطة  
بدار الكتب القومية تحت رقم - ٨٣ - فقه شافعى - رقم الفيلسم ؛  
٤٠٢٥ بمكتبة مركز البحث العلمى فى كلية الشريعة بجامعة  
الملك عبد العزيز بمكة المكرمة .
- ٤٥ - روضة الطالبين .  
لأبى زكريا يعقوب بن شرف النووي - المكتب الاسلامى للطباعة والنشر .
- ٤٦ - المحلى على المنهاج .  
لجلال الدين المحلى - بهامش قليوبى وعميرة . دار احياء الكتب  
العربية .
- ٤٧ - معنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج .  
للشيخ محمد الشربيني الخطيب - مصطفى البابى الحلبي وأولاده  
بمصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٤٨ - المذهب .  
لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزبازى الشيرازى -  
عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٤٩ - نهاية المحتاج شرح المنهاج .  
لشمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين  
الرملى ت ١٠٠٤ هـ - مصطفى البابى الحلبي وأولاده - ١٣٨٦ هـ  
- ١٩٦٧ م .

د - الفقه الحنبلي :

٥٠ - اعلام الموقعين عن رب العالمين .

لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية - ٦٩١ /

٧٥٢ هـ - شركة الطباعة الفنية المتحدة - طبعة جديدة منقحة

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

٥١ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف .

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي - ٧١٧ /

٨٥٥ هـ - مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة - ١٩٥٧ م .

٥٢ - الدرر السنية .

لعبد الرحمن بن قاسم العاصمي القحطاني النجدي - الطبعة

الثانية - مطبوعات دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية - ١٣٨٥ هـ

١٩٦٥ م .

٥٣ - الروض المربع شرح زاد المستقنع - لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي -

مطبعة السعادة - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٥٤ - الروض الندي .

لاحمد بن عبد الله بن احمد البعلبي - المطبعة السلفية ١١٠٨ هـ -

١٩٨٩ م .

٥٥ - زاد المعاد .

لابن قيم الجوزية - مطبعة السنة المحمدية - بتحقيق محمد حامد الفقي .

٥٦ - شرح منتهى الارادات .

لمنصور بن يونس البهوتي - دار الفكر .

- ٥٧ - الفتاوى الكبرى .
- لأبي العباس شيخ الاسلام تقى الدين احمد بن عبد الحليم المعروف  
بابن تيمية - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٥٨ - الكافي في مذهب احمد .
- لابن قدامة المقدسى - الطبعة الاولى - منشورات المكتب الاسلامى  
بدمشق .
- ٥٩ - كشاف القناع .
- لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتى - مطبعة الحكومة بمكة المكرمة  
سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٦٠ - المحرر في الفقه .
- لأبي البركات محى الدين - مطبعة السنة المحمدية - سنة الطبع  
١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٦١ - المبنى .
- لابن قدامة المقدسى - مطابع سجل الحرب سنة ١٩٦٩ - ١٩٨٩ م .
- ٦٢ - المقنع مع الحاشية .
- لابن قدامة المقدسى . المطبعة السلفية .
- هـ - الفقه الظاهر - رى :
- ٦٣ - المحلى .
- لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن هؤم ت ٤٥٦ هـ المكتب  
التجارى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .

و - فقه الشيعة الامامية :

- ٦٤ - شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام .  
لأبي القاسم الحلبي ت ٦٧٦ - الطبعة المحققة الاولى - مطبعة  
الآداب في النجف - سنة : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٦٥ - المختصر النافع .  
للحلي أيضا - مطبعة النعمان بالنجف - سنة : ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٦٦ - وسائل الشيعة .

لمحمد بن الحسن الحر العاملي - دار احياء التراث العربي  
بيروت . سنة ١٣٨٣ هـ .

خامسا : كتب القواعد الفقهية :

- ٦٧ - الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان .  
لزين العابدين بن ابراهيم بن نجيم . مؤسسة الحلبي وشركاه  
للنشر والتوزيع - سنة : ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٦٨ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي .  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ - الطبعة الاثيرة -  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر - سنة  
١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

- ٦٩ - تهذيب الفروق . بهامش الفروق .  
لمحمد علي ابن حسين مفتي المالكية - دار المعرفة للطباعة والنشر  
بيروت .

٧٠ - قواعد الأحكام .

لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى . ت ٦٦٠ هـ  
طبعة جديدة منقحة - دار الشروق للطباعة - القاهرة . سنة الطبع

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م !

سادسا : كتب أصول الفقهاء :

٧١ - الأحكام فى أصول الاحكام .

لسيف الدين أبي الحسن على بن أبي على بن محمد الآمدي -  
مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده - سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .

٧٢ - أصول السرخسى .

لأبي بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسى - ت ٤٩٠ هـ  
بتحقيق أبي الوفا الأفغانى - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت  
- سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٧٣ - جمع الجوامع .

لعبد الوهاب السبكي - مع حاشية البناني - دار احياء الكتب العربية  
لمعيسى البابي الحلبي وشركاه .

٧٤ - شرح الكوكب المنير .

لمحمد بن احمد بن عبد العزيز بن على الحنبلى المعروف بابن النجار  
ت ٩٧٢ هـ - دار الفكر بدمشق - بتحقيق د . محمد الزحيلي ، و ، د :  
نزيه حماد . سنة : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٧٥ - كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى .

لمصطفى الدين عبد العزيز بن احمد البخارى - ت ٧٣٠ هـ - دار  
الكتاب العربى - بيروت . سنة ١٣٩٤ / ١٩٧٤ م . طبعة جديدة  
بالاوفست .

٧٦ - الموافقات في أصول الاحكام .

لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الفرناطي المعروف  
بالشاطبي ت ٧٩٠ هـ - بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد  
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده مطبعة المدني - القاهرة .

سابعاً : كتب معاصرة :

٧٧ - الأحوال الشخصية .

لمحمد أبي زهرة - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - سنة  
الطبع : ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٧٨ - الأحوال الشخصية .

لمحمد حسين الذهبي - مطبعة دار التأليف - الطبعة الثانية -  
سنة : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

٧٩ - عقد الزواج ، أركانه وشروط صحته في الفقه الاسلامي .

لمحمد رأفت عثمان - الطبعة الاولى - سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٨٠ - محاضرات في الفقه المقارن .

لمحمد سعيد رمضان البوطي - دار الفكر - الطبعة الاولى - سنة  
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٨١ - النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الاسلامية .

للمحامي صبحي محماني - الناشر : مكتبة الكشاف ومطبعتهما  
بيروت . سنة : ١٩٤٨ م .



سادسًا : كتب اللغاة :

- ٨٢- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة -  
للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي - الطبعة الثانية - عيسى البابي  
الحلي وشركاه .
- ٨٣- القاموس المحيط .  
لمجد الدين الفيروزباني - الطبعة الثانية - المطبعة المصرية -  
سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .
- ٨٤- لسان العرب .  
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري - دار  
صادر للطباعة والنشر - سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٨٥- مختار الصحاح .  
لمحمد بن أبي بكر الرازي - ت ٦٦٦ هـ - دار الكتب العربية  
بيروت .
- ٨٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .  
لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت ٧٧٠ هـ - مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - بتصحيح : مصطفى السقا  
- سنة الطبع : ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

فهرست الموضوعات

الصفحة

الموضوع

أ	الاهداء .
ب	شكر وتقدير .
ج	المقدمة .
١	التمهيد : وفيه مايلي :
	أولا : تعريف النكاح .
٢	أ - النكاح في لغة العرب .
٤	ب - النكاح في لسان الشارع .
٩	ج - النكاح في اصطلاح الفقهاء .
	ثانيا : تعريف الشرط .
١٢	أ - الشرط في لسان العرب .
١٣	ب - الشرط في اصطلاح الفقهاء .
١٥	ثالثا : محل الشرط .
١٦	أ - في الشرط المقارن .
١٧	ب - في الشرط المتقدم .
٢١	ج - في الشرط المتأخر .
٢٢	رابعا : قيام الحرف مقام الشرط في عقد النكاح .
٢٥	خامسا : قيام الظن مقام الشرط في عقد النكاح .
٣١	سادسا : في الصحة والبطالان والفساد في عقد النكاح .
٣٢	الباطل والفساد مترادفان عند الحنفية في النكاح .

الباب الأول

فسي الشروط الصحيحة

وفيه فصلان :

٣٥	الفصل الاول : في الشروط التي يقتضيها العقد .
	وتحته ثلاثة أقسام :

٣٦	أ - ما يقتضيه العقد في مصلحة الزوج .
٣٦	ب - ما يقتضيه العقد في مصلحة الزوجة .
٣٧	ج - ما يقتضيه العقد في مصلحة الزوجين .
	الفصل الثاني : في الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا تخل
٣٩	بمقصوده .
	وفيه أربع مباحث :
٤٠	المبحث الأول : في اشتراط النسب .
٤٢	عرض المذاهب في اشتراط النسب .
٤٤	مناقشة المذاهب .
٤٨	نتيجة المناقشة .
٤٩	المبحث الثاني : شرط السلامة من العيوب .
٤٩	عرض المذاهب .
٥٠	تحرير محل النزاع .
٥١	الأدلة على صحة الشرط وفساده .
٥٢	مناقشة هذه الأدلة .
٥٣	أدلة القائلين ببطلان العقد بتخلف
	الشرط .
٥٣	أدلة القائلين بإثبات الخيار بتخلف الشرط + ٥٣
٥٤	مناقشة الأدلة .
٥٥	تخلف الوصف لا يعني تخلف الذات .
٥٦	القول الراجح .
٥٧	المبحث الثالث : في اشتراط صفة من صفات الجمال .
٥٨	عرض المذاهب .
٦٠	المناقشة .
٦٣	نتيجة المناقشة .
	المبحث الرابع : فيما يستتبه المتعاقدان أو أحدهما بالشرط
	من مقتضى العقد المطلق . أو يزيدان به
٦٤	عليه .

٦٥	قاعدة لهذا المبحث .
٦٦	عرض المذاهب .
٦٨	أدلة القائلين بإبطال هذه الشروط .
٧٠	أدلة القائلين بصحة هذه الشروط .
٧٢	مناقشة الأدلة - وهي أهم مباحث هذا الباب .
٧٢	مناقشة القول : بمنافاة هذه الشروط لمقتضى العقد .
	مناقشة الاستدلال بحديث " المسلمون على شروطهم الا
٧٣	شرطا أحل حراما أو حرم حلالا " وهي مهمة .
٧٦	المعنى الذى يصح حمل الاستثناء عليه فى هذا الحديث .
	مناقشة الاستدلال بحديث " كل شرط ليس فى كتاب الله
٧٦	فهو باطل " .
٧٩	نتيجة المناقشة .

## الباب الثانى

### فى الشروط الفاسدة

وتحت فضلان :

الفصل الاول : فى الشروط الفاسدة التى تبطل العقد .

وتحت ست مباحث :

المبحث الاول : فى شرط التوقيت .

وفيه مطالب :

المطلب الاول : فى نكاح المتعة .

٨٣ تعريف المتعة لغة واصطلاحا .

٨٥ عرض المذاهب .

٨٦ الشيعة الامامية يتفردون باعتماد نكاح المتعة .

٨٧ أدلة الجمهور على نسخ نكاح المتعة .

٨٨ أدلة الامامية على إباحة نكاح المتعة .

٩٠ مناقشة الادلة .

- ايراد على أدلة النسخ والجواب عنه من وجهين :
- ٩٠ الوجه الاول .
- ٩٠ " الثاني .
- جواب الشيعة الامامية عن رواية على رضى الله عنه
- فى تحريم المتعة ، والتى رويت فى مصادرهم . فيه نظر :
- ٩٢ من خمسة وجوه ، ينبغى الاطلاع عليها .
- ٩٤ مناقشة ما استدل به الشيعة الامامية على اباحة المتعة .
- ٩٤ ابطال استدلالهم من الكتاب . وهو مهم .
- ٩٨ ابطال استدلالهم بقراءة ابن عباس ، من وجوه .
- ابطال تمسكهم بقطعية الاباحه ، وظنية النسخ ، وهو
- ٩٩ مهم جدا .
- ١٠١ مناقشة القول بأن عمر رضى الله عنه هو الذى حرم المتعة .
- ١٠٥ المطلب الثانى : فى النكاح الموقت .
- ١٠٥ عرض المذاهب .
- ١٠٧ أدلة زفر رحمه الله ، على صحة العقد وطلان الشرط .
- ١٠٧ نص ما قاله ابن الهمام فى ترجيح قول زفر .
- ١٠٨ المناقشة .
- ١١١ مناقشة ما ذكره ابن الهمام .
- ١١٣ نتيجة المناقشة .
- ١١٤ المطلب الثالث : فى نية التوقيت .
- ١١٤ عرض المذاهب .
- الادلة .
- ١١٦ أ - أدلة القائلين بعدم اعتبار النية مطلقا .
- ١١٦ ب - أدلة القائلين باعتبار النية اذا فهمتها المرأة
- ١١٧ ج - أدلة القائلين باعتبار النية مطلقا .
- ١١٨ مناقشة هذه الادلة - وهى مهمة جدا .
- ١٢٢ نتيجة المناقشة .

١٢٤	المبحث الثاني : فى نكاح المحلل وتحتة مطلبان :
١٢٥	المطلب الاول : فى شرط التحليل .
١٢٦	عرض المذاهب .
١٢٧	أدلة القائلين بإبطال العقد بشرط التحليل .
١٢٨	أدلة الذين اختصروا البطلان على الشرط .
١٢٨	مناقشة الأدلة .
١٢٩	تعلق الحنفية بإطلاق اسم المحلل ، فيه نظر :
١٣١	المطلب الثاني : فى نية التحليل .
١٣١	عرض المذاهب .
	الأدلة :
١٣٢	أدلة القائلين بعدم اعتبار النية .
١٣٣	رواية الشافعى لحديث ذى الرقعتين مسندا متصلا .
١٣٣	أدلة القائلين باعتبار النية .
١٣٤	مناقشة الأدلة .
١٣٥	اعتبار النية المجردة فى العقود يهز التعامل بين الناس .
١٣٨	نتيجة المناقشة .
	المبحث الثالث : فى النكاح المعلق على شرط .
١٣٨	الفرق بين تعليق العقد على شرط ، وبين الشرط فى العقد .
١٣٨	عرض المذاهب .
١٤١	المناقشة .
١٤١	مناقشة القائلين بإبطال العقد بطلق التعليق .
١٤٣	نتيجة المناقشة .
	المبحث الرابع : فى شرط الخيار .
١٤٤	عرض المذاهب .
١٤٥	الأدلة .
١٤٥	أدلة القائلين بإبطال العقد .

- أدلة القائلين بصحة العقد وطلان الشرط . ١٤٧
- أيراد على قياس النكاح بالخيار على نكاح المتعة . ١٤٨
- الجواب عنه . ١٤٩
- أيراد ان على قول المالكية : بوجوب الفسخ قبل البناء ، وثبوت العقد بعد البناء . ١٤٩
- الجواب عن الأيراد الأول . وهو مهم جدا . ١٥٠
- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من العمل بالمرجوح اذا كان يحقق المصلحة . ١٥١
- الجواب عن الأيراد الثاني . ١٥١
- مناقشة القائلين بصحة العقد مع شرط الخيار . ١٥٢
- قياس شرط الخيار في النكاح على الهزل في النكاح فيه نظر من وجوه . ينبغي الاطلاع عليها . ١٥٣
- نتيجة المناقشة . ١٥٥
- المبحث الخامس : في نكاح الشغار . وفيه ثلاث مطالب :
- المطلب الأول : في تعريف الشغار لغة واصطلاحاً . ١٥٧
- المطلب الثاني : في حكم نكاح الشغار . ١٦٠
- أدلة الجمهور على بطلان نكاح الشغار . ١٦١
- أجوبة الحنفية عن هذه الأدلة . ١٦٢
- مناقشة أجوبة الحنفية . ١٦٣
- المطلب الثالث : في علة بطلان نكاح الشغار . ١٦٥
- عرض المذاهب . ١٦٥
- الأدلة . ١٦٧
- مناقشة الأدلة . ١٧٠
- القول الراجح . ١٧٤
- المبحث السادس : في شرط نفى حل الاستمتاع . ١٧٥
- عرض المذاهب . ١٧٥
- الأدلة .

- أدلة القائلين بإبطال العقد . ١٧٦
- أدلة القائلين بصحة العقد واختصار البطلان
- على الشرط . ١٧٧
- مناقشة الأدلة . ١٧٧
- القول الراجح . ١٧٨
- الفصل الثاني : في الشروط الباطلة التي لا تبطل العقد .
- وتحته أربع مباحث :
- المبحث الأول : في اشتراط تمليك المرأة أمر نفسها . ١٨٠
- عرض المذاهب . ١٨٠
- تفريق الحنفية بين بداءة الرجل وبداءة المرأة
- بالإيجاب في قبول التمليك . ١٨١
- الصحيح أن الحنفية لم يقولوا بالتمليك من حيث
- تكونه شرطاً . بخلاف ما ذهب إليه كثير من الباحثين . ١٨٢
- الأدلة . ١٨٥
- مناقشة الأدلة . ١٨٨
- مناقشة قول الماوردي : أن شرط التمليك يرفع مقصود
- العقد من الاستدامة . وهي مهمة . ١٨٨
- نتيجة المناقشة . ١٩١
- المبحث الثاني : في اشتراط طلاق الضرة . ١٩٢
- عرض المذاهب . ١٩٢
- الراجح لدى الحنابلة صحة هذا الشرط ، وإن أوهم
- صاحب المغني خلاف ذلك . وكذا ابن القيم
- رحمهما الله . ١٩٣
- الأدلة .
- أدلة القائلين ببطلان هذا الشرط . ١٩٣
- أدلة الحنابلة على صحة هذا الشرط . ١٩٤



	مناقشة الأدلة .
	قياس شرط طلاق الضررة على شرط عدم الزواج
١٩٦	فيه نظر من وجوه .
١٩٧	نتيجة المناقشة .
	المبحث الثالث : في شرط نفى المهر .
١٩٨	عرض المذاهب .
٢٠٠	أدلة القائلين بإبطال العقد .
٢٠١	أدلة الذين اعتصروا البطلان على الشرط .
٢٠١	مناقشة الأدلة .
٢٠٤	هل المهر هو مقصود المرأة من العقد ؟
٢٠٥	القول الراجح .
	المبحث الرابع : في اشتراط اسقاط ما وجب شرعا لأحد
٢٠٦	الزوجين على الآخر .
٢٠٦	بيان هذه الواجبات .
٢٠٦	عرض المذاهب .
٢٠٨	أدلة بطلان هذه الشروط .
٢٠٩	أدلة القائلين بإبطال العقد بهذه الشروط .
٢٠٩	أدلة القائلين بصحة العقد مع هذه الشروط .
٢٠٩	مناقشة أدلة القائلين ببطلان العقد .
٢١١	القول الراجح .
٢١٢	الخاتمة .
٢١٥	جدول أهم المراجع .
٢٢٩	فهرست الموضوعات .